الحرب الأمريكية على الإسلام

من العراق إلى الصومال

د/ محمد مورو

جزيرة الورد - المنصورة
ت: 25114371

الطبعة الأولى

2007 م - 1428هـ

استراتيجية بوش الجديدة في العراق
المزيد من التخبط!!.

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، والتي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم 11 / 1 / 2007، والتي جاءت بعد سلسلة طويلة من الإحباطات والفشل الأمريكي في العراق والمنطقة، وكذا فشل الجمهوريين في الانتخابات البرلمانية الأمريكية، وتدني شعبية الرئيس بوش في الشارع الأمريكي، وتعبير عدد كبير من الأمريكيين عن عدم رضاهم عن السياسة الأمريكية في العراق، وطلب قطاع كبير من هؤلاء بانسحاب الجيش الأمريكي من هناك بعد خسائر باهظة في الأموال والأرواح، كل هذا كان في ذهن الرئيس بوش وهو يعلن سياسته الجديدة في العراق... ولكن هل تحقق هذه السياسة نوعاً من التوازن الداخلي والخارجي لأمريكا بمعنى هل تحقق هذه السياسة إعادة الاعتبار إلى الجمهوريين في الشارع الأمريكي ووقف التدهور في شعبية الرئيس بوش ومن ثم عدم الخسارة المؤكدة للانتخابات الرئاسية المتوقع إجراؤها في نهاية 2008، هل تحقق هذه السياسة نوعاً من حفظ ماء الوجه الأمريكي، وعدم وصول الهزيمة في العراق إلى حالة الهزيمة الشاملة والاستراتيجية والتي تهدد المستقبل الأمريكي وربما الغربي بالكامل.

بداية فإن الاستراتيجية التي أعلن عنها الرئيس بوش في خطابه 11 / 1 / 2007 اشتملت على ما يلي:

- اعتراف من الرئيس بوش بوجود أخطاء فادحة في العراق ارتكبتها الإدارة الأمريكية، وأن جورج بوش شخصياً مسئول عنها... وهذا بالطبع تحصيل حاصل، فلا يمكن مواجهة الأمريكيين بوجود أخطاء فادحة دون إعلان مسئولية الرئيس عنها، خاصة أن هناك كونجرس غير موالي للرئيس بوش، ومن الممكن أن يفتح تحقيقاً حول أداء الإدارة الأمريكية في العراق، ومن ثم تحميل الرئيس بوش مسئولية الأخطاء التي وقعت. ولكن الجدير بالاهتمام هنا هو أن الرئيس بوش أرجع وقوع تلك الأخطاء إلى أن الإدارة الأمريكية في العراق لم تكن تتصرف وفقاً لرؤيتها وتصوراتها ومعلوماتها، ولكنها كانت

تعطي نوعاً من المجاملة لرأي الحكومة العراقية، وأن هذا أدى إلى نتائج سيئة، يقصد الرئيس بوش مجاملة الشيعة وتحديداً عبد العزيز الحكيم والمالكي والسيستاني ومن ثم ظهور الميليشيات وسيطرتها على الجيش والشرطة وارتكابها جرائم تطهير عرقي. المهم أن الرئيس بوش قال أن ذلك لن يتكرر، أي أنه من المتوقع أن يحدث صدام بين القوات الأمريكية وتلك الميليشيات وهي ميليشيات مدعومة من الحكومة والجيش، أي يمكن أن يحدث صدام أمريكي شيعي!!.

- قال الرئيس بوش في خطابه أنه يحمل كل من سوريا وإيران مسئولية الكثير من الفوضى في العراق، وهكذا فإن الرئيس بوش أنهى موضوع الجدل حول إمكانية التعاون والتحاور مع سوريا وإيران حول الوضع في العراق، واختار أسلوب المواجهة في هذا الصدد، وهذا بالطبع تطور خطير لـه انعكاسات خطيرة على المستقبل، وعلى تدني فرص نجاح ما يسمى بالمشروع الشيعي والمشروع الإيراني والمشروع الصفوي وأيضاً فإن هذه السياسة تعيد خلط الأوراق من جديد.

- أشار الرئيس بوش إلى ضرورة قيام الحكومة العراقية بالقضاء على الميليشيات، وهذا بالطبع نوع من الأحلام الوردية، لأن تلك الميليشيات مثل فرق الموت ومنظمة بدر هي نفسها التي تشكل الحكومة أو تحظى بعلاقات خاصة معها، وكذا بعضها يساهم في الحكومة والبرلمان بكثافة مثل جيش المهدي التابع للتيار الصدري ومن الناحية العملية فإن الجيش والشرطة العراقية مخترقة من قبل هؤلاء، ومن ثم فإن الحكومة لن تريد ولن تقدر على فعل هذا الأمر، وبالتالي فإن على الأمريكيين أن يفعلوا هذا الأمر بأنفسهم ويصطدموا في ذلك بالحكومة أو يتراجعوا في النهاية، ومن ثم فلا يصبح هناك جديد تحت شمس العراق، وفي الإطار ذاته فإن الرئيس بوش قال إن من الضروري على الحكومة العراقية أن توزع عوائد النفط بشكل عادل على مختلف قطاعات ومناطق العراق، وهذا بالطبع يصطدم بشدة مع العصابات التابعة للميليشيات والأحزاب الشيعية، التي تقوم بسرقة النفط والتلاعب في العدادات وإدارة تجارة تدر عشرات المليارات من

الدولارات سنوياً على زعماء وجهات شيعية بالتعاون مع إيرانيين، ومن ثم فإن هذا يقتضي الصدام مع هؤلاء والدخول معهم في معركة كبيرة.

- قال الرئيس بوش أنه سيرسل أكثر من 20 ألف جندي أمريكي إضافي إلى العراق، وهذا بالطبع لأنه يعرف أن طلباته وأهدافه التي طلبها من الحكومة العراقية، ورغبته أيضاً في القضاء على ما يسمى القاعدة في بلاد الرافدين والإرهابيين التابعين لها يقتضي زيادة القوات، ولكن الحقيقة أن زيادة تلك القوات لن يحقق تلك الأهداف بسهولة، وقد عبر جنرالات الحرب الأمريكية في العراق عن ذلك، وقالوا أن أمر زيادة عدد القوات لن يحل المشكلة، وكان كل من الجنرال كيسي والجنرال جون أبي زيد قد استقالا في بداية يناير 2007 على قاعدة رفض هذا المنطق.

هدد الرئيس بوش علناً، بأن الشعب الأمريكي لن يظل إلى الأبد يدفع الدم والمال دفاعاً عن الحكومة العراقية، ومن ثم فهو يلمح إلى أن الحكومة العراقية لو فشلت في تحقيق المطالب الأمريكية - وهي ستفشل حتماً - فإن أمريكا سوف تنسحب من العراق وتترك المسألة برمتها.... وأعتقد أن ذلك هو ما سوف يحدث، وأن جورج بوش ما قال هذا الكلام وما أرسل هذه القوات الإضافية إلا لإعطاء نوع من الفرصة الأخيرة لحلفائه الفاشلين في العراق، وبما أنه يعرف أن الواقع أعقد من أن ينجحوا، فإن المحصلة هو توقع انسحاب أمريكي بعد تلك الخطوة وفي غضون عامين.

* * * * *

الأهداف الأمريكية والصفوية في توقيت إعدام صدام

لسنا هنا بصدد الحكم على الرئيس العراقي صدام حسين - فحكمه عند ربه، ولن ندافع أو نبرر ما نسب إليه من جرائم في حق شعبه أو جيرانه ما يعنينا هنا هو البحث عن الهدف الكامن وراء توقيت الإعدام بالنسبة لكل من الاحتلال الأمريكي والتجمع الصفوي الشيعي الموالي للاحتلال وإيران.

بالنسبة لتوقيت تنفيذ الحكم، فإن ذلك يعني أن الأمريكان في عجلة من أمرهم، وأن هناك إحساساً أمريكياً بأن الانسحاب الأمريكي بات قريباً، ومن ثم فإن أمريكا تريد أن تنهي ما أمكن من المتعلقات العراقية من ناحية، وأن تعود بأي نوع من الإنجاز لحفظ ماء الوجه الأمريكي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أن الانسحاب الأمريكي يرعب عملاء أمريكا في العراق، وكان لا بد من إرسال أي رسالة تطمين لهؤلاء العملاء، ولو بإعدام صدام في ذلك التوقيت الذي يمس مشاعر المسلمين - عيد الأضحى - ثم الزعم بأن ذلك التوقيت لم يكن على هوى الأمريكيين في العراق لأن ذلك لو كان صحيحاً لأمكن التذرع بأي حجة ومن ثم عدم تسليم صدام إلى جلاديه في هذا اليوم، فالرئيس صدام كان تحت السيطرة الأمريكية طوال فترة محاكمته ومنذ القبض عليه في نهاية عام 2003. من ناحية ثالثة فإن المعنى الكامن - وربما الواضح - في إعدام صدام في هذا الوقت وهذه الطريقة هو إعلان الأمريكان الانحياز الكامل للخيار الصفوي والطائفي في العراق، والعداء التام للسنة - المقاومة والمشاركين في السلطة على حد سواء - وأن المراهنة من قبل بعض أحزاب السنة على المشاركة مع الأمريكان أو الصفويين هو رهان غير أخلاقي وغير مفيد بل ضار جداً.

من ناحية الصفويين، فإن المسألة تعدت القصاص إن كان ثمة قصاص، بل تحولت إلى رسالة شيعية مقصودة - أو غير مقصودة - واضحة جداً، بل دعوة واضحة إلى الحرب الأهلية، وهو نوع من المراهقة السياسية بالطبع، فالحرب الأهلية خيار خاسر بالنسبة للصفويين وإذا أسقطت الأحزاب السنية خيار المشاركة، ووقف السنة على قلب

رجل واحد خلف المقاومة، فإن الهزيمة إن شاء الله ستحيق بالصفويين، فالمقاومة التي هزمت أمريكا والصفويين مجتمعين، لن تفشل أمام الصفويين وحدهم، والاستفزاز الشيعي سيجر بالضرورة تضامن سني عربي وإسلامي مع سنة العراق وهو أمر ليس في مصلحة الشيعة في النهاية - صحيح أن السنة يرفضون منطق الطائفية والحرب الأهلية ولا يريدون إشعال نار الفتنة، ولكن إذا فرض عليهم ذلك، فإنهم قادرون على المواجهة إن شاء الله.

الرسالة الأمريكية والصفوية وصلت بالفعل إلى أسماع كل المسلمين والأحرار في العالم، وتحديداً السنة، وكان رد الفعل الطبيعي والتلقائي هو التعاطف مع الرئيس صدام ليس حباً في صدام بل كراهية في أمريكا والصفويين. وفي كل الأحوال فإن للصفويين أهدافهم وللأمريكان أهدافهم، والاثنين اتفقا على سيناريو الفتنة الطائفية وإغراق المنطقة في الحرب بين السنة والشيعة، ولكن هذا السيناريو يمكن أن يتحقق ويضر الأمة بالفعل، ولكنه ما يلبث أن ينقشع لأن الأمة ربما تستيقظ على وهج الفتنة الأمريكية الصهيونية، والأمة أغلبيتها الساحقة من السنة، ويومها تنتصر الأمة، وسيكون الخاسر الأكبر هم الصفويين.

* * * * *

الشرق الأوسط الجديد بين أوهام كونداليزا وحقائق المقاومة

لم يكن صدمة لي ولا لغيري حسب اعتقادي، أن تكون كونداليزا رايس من البرود والبجاحة وعدم الضمير وغياب الإنسانية حين أعلنت أن الشرق الأوسط الجديد يولد من رحم الخراب والعدوان وقتل الأطفال والنساء وتدمير بلد بالكامل - فهي ليست حرب بل هي تدمير متعمد لبلد عضو في الأمم المتحدة هو لبنان - لم يكن ذلك صدمة ولا مفاجأة لأحد، لأن أخلاق كونداليزا وأخلاق أولمرت هي الأخلاق التقليدية لأمريكا وإسرائيل، هي أخلاق اليمين الأصولي الحاكم في أمريكا وهي مبادئه ورؤاه في الحياة والسياسة والحضارة ونظرته للدنيا، وهو في الحقيقة ليس إلا نوعاً من الصراحة بدلاً من مغالطات بيريز وكلينتون مثلاً، ولعل قراءة مفردات وتصورات كونداليزا رايس عن الشرق الأوسط الجديد تكشف أنها هي ذاتها أطروحة شيمون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد الصادر في بداية التسعينات من القرن الماضي، وهي ذاتها تصورات كولين باول حين طرح مبادرته المعروفة عن الشرق الأوسط الجديد، وكذا مشروع الشرق الأوسط الموسع أو الكبير الصادر عن الإدارة الأمريكية عام 2004 والذي وافقت عليه بعد ذلك قمة الثمانية الكبار في نفس العام. إن الجوهر واحد في كل الحالات أو قل الهدف واحد، والوسائل تختلف قليلاً أو كثيراً.

على كل حال فإن الجوهر الثابت في الموضوع هو إخضاع المنطقة للهيمنة الأمريكية والصهيونية وتفكيكها وإضعافها وإثارة النزاعات الطائفية والعرقية فيها، وإنهاء أي قدر من الممانعة الحضارية فيها، سواء كان ذلك عن طريق ما أسماه شيمون بيريز في كتابه الشهير " الشرق الأوسط الجديد " التعاون الاقتصادي بين شعوب المنطقة بقيادة إسرائيل أو قل الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، أو ما قاله كولين باول بإدعاء العمل على نشر الديمقراطية، والصحيح نشر الفتن والصراعات، لأنه قد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الولايات المتحدة كانت تدعم، وهي الآن تدعم، وسوف تدعم كل أنواع

الـديكتاتوريات مـا دامـت متعاونـة معهـا " الأمثلـة كثيـرة جـداً داخـل العـالم العربـي والإسـلامي ومنهـا برويـز مشـرف جنـرال باكسـتان مـثلاً "، وأنهـا سـتقف ضـد إرادة الشعوب إذا ما اختار الناخبون الاتجاه الإسلامي " حكومة حماس مثلاً ".

وأنهـا حتـى سـوف تقـف متفرجـة حـين تقـوم بعـض الحكومـات بقمـع المعارضـين حتـى ولـو كـانوا عمـلاء لأمريكـا، أي أنهـا حتـى تتخلـى عـن عملائهـا وحلفائهـا مـن الزعامـات المحليـة طالمـا كانـت سـلطة ذلـك البلـد تنفـذ الأجنـدة الأمريكيـة.. الجـوهر واحـد وهـو انصـياع المنطقـة للخيـار الأمريكـي، ولكـن وسـائل كونـداليزا هـي الحقيقـة الوحيـدة الباقيـة فـي الموضـوع، فـالمطلوب هـو القضـاء علـى كـل حركـات المقاومـة، وعلـى الحكومـات غيـر المنصـاعة والمنبطحـة، عـن طريـق القمـع الأمريكـي الواسـع للشـعب العراقـي بالتعـاون مـع الجـيش العراقـي الطـائفي والشـرطة العراقيـة الطائفيـة، وعـن طريـق إسـرائيل حتـى لـو دمـرت كـل لبنـان، وقتلـت الفلسـطينيين، ومارسـت المـذابح بـلا هـوادة ودون أن تطـرف لهـا عـين، الشـرق الأوسـط الجديـد أو القـديم أو المتوسـط ذو طبيعـة واحـدة، **وأجنـدة واحـدة يمكـن تلخيصـها كالتالي:**

- القضـاء علـى حركـات المقاومـة، وذبـح كـل مـن يجـرؤ علـى حمـل السـلاح ضد أمريكا وإسرائيل.

- إخضـاع المنطقـة للهيمنـة الاقتصـادية والسياسـية والعسـكرية الأمريكيـة والصهيونية.

- تفكيـك المنطقـة إلـى دويـلات متنازعـة وطوائـف متنازعـة وهـذا الهـدف الأخيـر بـدأت تتضـح معالمـه ففـي يونيـو 2006 نشـرت مجلـة القـوات المسـلحة الأمريكيـة تقريـراً كتبـه " رالـف بيتـرز " وهـو كولونيـل سـابق فـي الجـيش الأمريكـي خـدم فـي شـعبة الاسـتخبارات العسـكرية تحـدث فيـه عـن تقسـيم الشـرق الأوسـط مـن جديـد وإقامـة دولـة كرديـة تقتطـع أجـزاء مـن العـراق وإيـران وتركيـا وسـوريا،

ودولة شيعية في جنوب العراق وإيران ومناطق من السعودية والبحرين والكويت ودولة مارونية درزية في جبل لبنان، وزيادة مساحة الأردن على حساب السعودية، أي المحصلة تفكيك الدول الكبيرة مثل تركيا وإيران والسعودية، ثم يأتي بعد ذلك الدور على مصر ليتم تفكيكها مع تفكيك السودان والمغرب... إلخ وهو نفس ما قاله الصحفي الإسرائيلي " جاي بازود " في صحيفة يديعوت أحرونوت الصهيونية " إن المنطقة بوضعها الحالي خطر على إسرائيل ولا بد من خريطة جديدة للمنطقة بتقسيم العراق وإيران".

هذه هي أوهام كونداليزا - أو الأجندة الأمريكية الصهيونية التقليدية والمستجدة - سواء كان اسمها الشرق الأوسط الجديد، أو الشرق الأوسط الموسع أو مبادرة كولين باول ولكن تحقيق ذلك ليس قدراً مقدوراً، فأمريكا وإسرائيل لن تستطيع أن تفرض على شعوب المنطقة شيئاً لا تريده، وقد ثبت الآن أن أمريكا يمكن هزيمتها " المقاومة العراقية والأفغانية مثلاً " وأن إسرائيل يمكن هزيمتها أيضاً "المقاومة الفلسطينية واللبنانية " أو على الأقل يمكن منع أمريكا وإسرائيل من تنفيذ مخططاتها، ومن ثم فإن هذه الخطة ليست ضرورية ولا حتمية، وسوف يتوقف ذلك ليس على إرادة أمريكا وإسرائيل، بل على إرادة الشعوب إذا ما اختارت الصمود والصبر والتمسك بخيار المقاومة.

* * * * *

أمريكا تخسر الحرب على الإرهاب

بعد مرور سنوات على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الحرب على الإرهاب حيث حشدت خلفها معظم حكومات العالم، وأرسلت مئات الألوف من الجنود إلى كل من أفغانستان والعراق، وأنفقت عدة تريليونات من الدولارات على هذه الحرب وفقدت آلاف القتلى والجرحى، واعتقلت في سبيل ذلك الآلاف من المسلمين وأرسلتهم إلى جوانتانامو، أو السجون السرية حول العالم وتم تغيير القوانين داخل أمريكا ذاتها لإطلاق يد الإدارة والشرطة في تعقب أي مشتبه به، الأمر الذي يتعارض مع الفلسفة الليبرالية التي قامت أمريكا على أساسها، وبعد كل ذلك، هل أصبح العالم أكثر أمناً، وهل اقتربت أمريكا من الانتصار على الإرهاب، أم أن العالم صار أقل أمناً، وابتعدت أمريكا عن النصر الموعود!!.

الإجابة جاءت من خبراء متخصصين، ففي استطلاع أجرته مجلة " نورين بوريس " الأمريكية الشهيرة، وأحد معاهد الدراسات في واشنطن مع 116 خبيراً أمريكياً بارزاً حول تقدم الحرب الأمريكية على الإرهاب، وكان بين هؤلاء الخبراء وزراء خارجية سابقون، ورؤساء لوكالة المخابرات الأمريكية " سابقون أيضاً " بالإضافة إلى خبراء أمنيين واستراتيجيين، وقد أظهر الاستطلاع الذي نشرته وكالة الأنباء الفرنسية أن 84 % من هؤلاء الخبراء يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية خسرت حربها ضد الإرهاب، وقال 86 % من هؤلاء أن العالم أصبح أكثر خطورة خلال السنوات الخمس الماضية أي منذ بدأت الحرب الأمريكية على الإرهاب عام 2001 بل أكد 80 % من الخبراء أنه رغم كل الاحتياطات الأمريكية وكل ما بذلته الولايات المتحدة فإنه من المحتمل حدوث هجوم إرهابي كبير على غرار حادث 11 سبتمبر على الداخل الأمريكي في غضون عدة سنوات.

ويرى هؤلاء الخبراء أنه من الممكن أن يكون الهجوم من البحر مثلاً وهذا رأي الأميرال باتريك وولسن قائد القوات البحرية في منطقة الخليج الذي قال " إن احتمال تنفيذ

القاعدة هجوماً من البحر ما زال مصدر قلق بالغ لنا ".

ويقول الخبير الأمريكي مايكل وول المدرس السابق في مركز مكافحة الإرهاب بالبحرية الأمريكية إن هناك قليلاً من الإجراءات يمكن أن تمنع أي إرهابي يرغب في التسلل إلى هذه السفن ووضع سلاح دمار شامل مثل قنبلة قذرة تضم مواداً مشعة متاحة تجارياً بين شحنة أحذية أو ألعاب تنس أو أنابيب معدنية، أو من الممكن أن يكون الهجوم على أحد المطارات.

ويرى الخبير الفرنسي إريك دينيس الخبير في آليات الإرهاب " أن الطائرات والمطارات لا تزال عرضة للإرهاب خاصة عند الإقلاع والهبوط بواسطة صواريخ محمولة كتفاً.

ويجمع هؤلاء الخبراء على أن السفن التجارية العابرة للمحيطات أو قطارات السكك الحديدية وغيرها من وسائل النقل التجاري في البر والبحر والجو لا تزال فريسة سهلة للإرهابيين.

وينتقد هؤلاء سلوك وسياسة الولايات المتحدة تجاه الإرهاب وأنها تزيد من حدته ولا تعالجه، فالخبير مايكل شيوير الرئيس السابق لوحدة اعتقال أسامة بن لادن في سي آي إيه يقول " إن واشنطن تتصرف كأسوأ أعدائها في الحرب على الإرهاب، وأنها تخسر هذه الحرب لأن تنظيم القاعدة مثل الحرباء قادر على التكيف مع المتغيرات ويصبح أكثر خطورة في كل مرة ".

ويرى آلان شوير المسئول السابق في جهاز المخابرات الفرنسية أن استخدام عبارة الحرب على الإرهاب هو أمر مثير للاستهجان مثل " الحرب على الغضب ".

وأضاف أن الأمريكيين لا يشنون حرباً على الإرهاب ولكن على الأشخاص وأنهم ظلوا متقوقعين داخل هذه الفكرة منذ هجمات 11 سبتمبر 2001، وأنه لا يجب مهاجمة آثار الإرهاب بل أسبابه وأن قتل العديد من الإرهابيين لن يحل المشكلة لأن هناك دائماً

من يحل محلهم من المتطوعين الجدد، وأن احتلال العراق كان بمثابة عامل قوي أدى إلى جذب جيل جديد من المسلمين للانخراط في الإرهاب وأن استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق والمذابح التي يرتكبها الجنود الأمريكيون وفضيحة التعذيب في سجن أبي غريب ومعتقل جوانتانامو في كوبا كلها أمور تقدم المبررات للإرهابيين.

أما " ماري سلوتر " رئيسة مدرسة دورور ويلسون للشئون العامة والدولية في جامعة برينستون الأمريكية فترى أن أمريكا تخسر حربها على الإرهاب لأنها تتعامل مع الأعراض وليس الأسباب وراء الظاهرة وأن إصرار واشنطن على أن الأيديولوجية الأصولية الإسلامية حلت محل الأيديولوجية الشيوعية باعتبارها العدو الرئيسي في الوقت الراهن يغذي رؤية تنظيم القاعدة عبر العالم ويدعم التأييد لأسباب التطرف الإسلامي.

على كل حال، فإن هذا الاستطلاع وآراء الخبراء تثبت أن أمريكا انهزمت في حربها ضد الإرهاب المزعوم، وهو الأمر الذي لا يريد بعض العرب أن يفهموه وخاصة بعض الشيعة في العراق، ولا يزالون يراهنون على أمريكا!!.

* * * * *

بعد تقرير لجنة بيكر... هل يغير بوش سياسته في العراق

الفشل الأمريكي الذريع في العراق هو العنوان الأساسي لتقرير بيكر - هاملتون... ثم صعوبة علاج هذا الفشل سواء بالانسحاب الفوري أو المتدرج أو المتأخر، أو بالاستمرار في المستنقع، وهكذا فإن من المشكوك فيه أن يكون التقرير طريقاً للخلاص من المأزق، بل لعلنا لا نبالغ حين نقول أن التقرير ذاته سيتحول إلى مأزق على أكثر من مستوى خاصة بالنسبة لإدارة بوش.

ويمكن أن نقول أن التقرير لن ينجح في تغيير شيء سوى طريقة الرئيس بوش في الحديث عن الموضوع العراقي، ولكن هل تغيير طريقة الكلام تصلح وحدها لحل المشكلة.

وحسب صحيفة النيوزويك الأمريكية فإن التحدي الماثل أمام فريق بوش عقب صدور التقرير كان جعل الرئيس يبدو وكأنه يأخذ نتائج التقرير على محمل الجد دون احتضان هذه النتائج بطريقة عملية، وقد كان، فبعد أن كان الرئيس بوش هو الذي يتكلم دائماً عن الموضوع العراقي خلال اجتماعه بالساسة من حزبه أو أعضاء الكونجرس من حزب آخر، أصبح الآن يقوم بدور المستمع غالباً، تقول صحيفة النيوزويك الأمريكية " قد لا يغير تقرير بيكر - هاملتون استراتيجية بوش العسكرية والدبلوماسية في العراق، لكن كان له تأثير ملحوظ واحد، إنه يشكل نقطة اللا عودة عن الطريقة التي يتحدث فيها بوش عن الحرب ويتعامل بها مع منتقديه، لن يعود الرئيس بوش قادراً من الآن فصاعداً على نبذ الديمقراطيين باعتبار أنهم يريدون التراجع والهروب، أو لوم وسائل الإعلام لتضخيم العنف وتجاهل الأخبار الحسنة القادمة من بغداد ".

التغيير في طريقة الكلام بالطبع لن تحل المشكلة، وإذا كان البعض يراهن على أن بوش لن ينفذ التوصيات التي جاءت في تقرير بيكر - هاملتون وسوف يعتبرها كما قال القريبين منه واحدة من أفكار عدة، وواحد من تقارير عدة وصلت إليه في نفس التوقيت،

فإنه حتى لو نفذ الرئيس بوش التوصيات التي توصلت إليها لجنة بيكر - هاملتون فإن الهزيمة الأمريكية سوف تزداد قسوة واتساعاً. والأمر أشبه بمن يقف بين طرفين يشدانه بنفس القوة، ومن ثم فإن تمزيقه في النهاية هي النتيجة الحتمية، فحلفاء بوش في العراق، وخاصة المالكي والحكيم وطالباني يحذرونه مغبة الانسحاب السريع، لأن معنى ذلك انهيار القوى الموالية لأمريكا في العراق، وتحول العراق إلى قاعدة للمتطرفين من تنظيم القاعدة ومن ثم فإن الهزيمة في العراق في تلك الحالة ستتحول إلى هزيمة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب عموماً، وعبد العزيز الحكيم نفسه قال هذا الكلام في ندواته ومؤتمراته التي عقدها في أمريكا إبان زياراته الأخيرة لها، وبديهي أنه قال هذا الكلام عندما اجتمع مع الرئيس بوش في البيت الأبيض، ونفس الكلام قاله رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للرئيس بوش حين اجتمع به في عمان، واضطر الرئيس بوش أن يطمئن هؤلاء بقوله أنه لن يترك العراق للإرهابيين ولن يتخلى عن حلفائه، لكن القرار لم يعد بيد بوش تماماً نظراً لضغوطات الداخل وارتفاع تكاليف الحرب المادية والبشرية - يقدر تقرير بيكر - هاملتون النفقات بحوالي 2 تريليون دولار - وكذا عدم قدرة الجمهوريين على تحمل المزيد من الخسارة الانتخابية والحزبية بسبب ورطة بوش في العراق. ومن المتوقع طبعاً أن يحاول الرئيس بوش وضع خطة للانسحاب بحيث يتم تنفيذها بعد خروجه من البيت الأبيض وبذلك لا يخذل حلفاءه بنفسه، ويصدر الورطة لمن بعده ويظهر بمظهر المستجيب لتقرير هاملتون - بيكر وضغوط الرأي العام ولكن هذا أيضاً لن يحل المكلة، فتقرير بيكر - هاملتون هو عبارة عن لغة خطابية أكثر منها خطة عملية، أو أحلام وأوهام أكثر منها اقتراحات قابلة للتنفيذ - وليس هناك حل في المنظور القريب أو البعيد سوى انسحاب أمريكي كامل وفجائي وليحدث ما يحدث لأن الاستمرار معناه زيادة حجم ونوع الهزيمة، وهذا سوف يحدث بالطبع في نهاية فترة بوش أو في أول قرار للرئيس الذي يخلفه وعلى جميع الفرقاء أن يستعدوا لهذا السيناريو.

والأمريكيون أنفسهم يدركون أن الحلفاء في بغداد ليسوا حلفاء حقيقيين، فهم قبل أن يكونوا حلفاء لأمريكا فهم رجال إيران بامتياز، ومن ثم فإن عبد العزيز الحكيم حين يقول في خطبته التي ألقاها في معهد السلام بواشنطن في زيارته للولايات المتحدة الأمريكية " إن الحرب التي تشنها القوات متعددة الجنسيات ضد المسلحين المتمردين في العراق - يقصد المقاومة السنية طبعاً - ليست بالضراوة اللازمة للقضاء عليهم " أي أن الحكيم يريد من الولايات المتحدة أن تنجز له ولإيران المهمة الصعبة في القضاء على المقاومة السنية ومن ثم ينسحب الأمريكيون ويتركون العراق للحكيم وإيران فقط، وإذا لم يكن الأمريكيون يدركون ذلك فهم أغبياء حقاً، بل عليهم أن يدركوا أيضاً أن اليوم التالي للقضاء على المقاومة السنية سيشهد انقلاباً دراماتيكياً في إعلان الولاء لإيران من الأحزاب الشيعية المتحالفة الآن مع الأمريكان، بل وربما أيضاً شن الحرب على القوات الأمريكية.

هل يستطيع تقرير لجنة بيكر - هاملتون حل تلك المعضلة.... هل يتحمل الأمريكيون سقوط العراق بيد إيران دون صفقة معهم على حساب حزب الله على الأقل!!. أو هل يترك الأمريكيون العراق في أحسن السيناريوهات وهي بمثابة بارود حرب أهلية لا تبقي ولا تذر فتصبح أسوأ دعاية للأمريكان في القرن الواحد والعشرين!!. على كل حال فإن تقرير لجنة بيكر إما لا يفهم المسألة أو يسير في الطريق الخطأ من ناحية والمستحيل من ناحية ثانية، فالتقرير يدعو إلى تغيير طبيعة الدور الأمريكي في العراق إلى الاستشارة والتدريب والدعم اللوجستي، وبكلمة أخرى تدريب وتسليح وتمويل الجيش والشرطة العراقيتين، أي تدريب وتسليح وتمويل جيش الشيعة، أي تمويل وتدريب وتسليح لصالح إيران في النهاية وربما تدريب هؤلاء الشيعة على مقاتلة الأمريكيين فيما بعد، والتقرير يدعو إلى نوع من الحل للقضية الفلسطينية، وهل يستطيع بوش أو حتى الديمقراطيين إذا وصلوا إلى البيت الأبيض انتزاع هذا من الإسرائيليين، أم أنها

مجرد أحلام واضعي التقرير، يدعو التقرير أيضاً إلى الحوار مع سوريا وإيران، ولم يسأل واضعو التقرير أنفسهم، لماذا تقبل إيران مساعدة أمريكا للخروج من ورطتها، ولماذا أصلاً تسمح لها بالخروج بكرامة، وهي التي تزداد أوراقها في العراق من ناحية، وتشعر بأن القوات الأمريكية في العراق تؤدي دوراً لها كانت ستقوم به في حماية الحكومة الشيعية من المقاومة السنية، ثم إن هذه القوات الأمريكية ذاتها رهينة بيد الإيرانيين يمكن استخدامهم كورقة في موضوع الملف النووي أو تسوية الأمور لصالح حلفائها في لبنان... إلخ.

إيران ليست في عجلة من أمرها أولاً، وهي لن تقبل مساعدة أمريكا بدون ثمن في حين أن إدارة بوش تريد ثمناً عكسياً وهو أمر لا يمكن أن يتصوره أحد اللهم إلا إذا كان الحوار بين مكار وعبيط مثلاً!!.

على كل حال فإن الأمور لن تسير إن شاء الله بهذه الطريقة، والمقاومة السنية لن تكون بلا دور في هذه السيناريوهات، والمتوقع أنها تملك الإيمان والصلابة والذكاء بحيث سوف تقلب المائدة على الأمريكيين والإيرانيين وحكومة الشيعة في بغداد، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * * * *

بمناسبة بذاءات بابا روما!!
هل بدأ عصر التعصب الأوروبي الصليبي السافر؟!

في الحقيقة فإن التعصب الأوروبي الصليبي هو الظاهرة الأكثر بروزاً في التاريخ منذ ظهور الإسلام وحتى الآن.... وما الحروب الصليبية إلا إحدى تجلياته، لا نقصد بالحروب الصليبية هنا تلك الحرب التي أشعلها البابا أربان الثاني عام 1096 ولكن ما قبلها - الصراع مع الدولة البيزنطية، الصراع في المغرب العربي والأندلس، وما بعدها في نفس المناطق ثم الاستعمار فالصهيونية وإنشاء إسرائيل، فاحتلال أفغانستان والعراق... الخ.

هذا التعصب قد يتوارى عن الأنظار أحياناً، ولكنه يظل موجوداً داخل الوجدان الأوروبي. بل إنه حتى في لحظات اختفائه الظاهري يظل التناقض الجوهري الذي يشكل التاريخ والجغرافيا، وحتى في عز الصراع بين الاتحاد السوفيتي السابق والغرب الرأسمالي فإن هذا الصراع كان صراعاً ثانوياً بالنسبة للصراع الجوهري بين الإسلام والغرب ولعل المفكر الإنجليزي المعروف أرنولد قد عبر عن ذلك قائلاً إن ذلك الصراع ليس إلا صراعاً داخل الحضارة الأوروبية وأن الصراع الأساسي هو الصراع مع البربرية " يقصد العرب والمسلمين "!!.

وكذا فإن المفكر العربي المسلم الجزائري مالك بن نبي قد اكتشف الشيء ذاته قائلاً أنه صراع بين محور طنجة جاكرتا في مواجهة محور واشنطن موسكو هذا الكلام بمناسبة البذاءات التي أطلقها بابا الفاتيكان البابا بندكت السادس عشر بخصوص الإسلام ورسول الإسلام صلى الله عليه وسلم، ولسنا هنا بالطبع في مقام الدفاع عن النبي الأعظم - فهو أعظم البشر باعتراف الجميع، وهو النبي الخاتم الذي يتصف بالخلق العظيم كما نعتقد نحن المسلمين وكذا فإن ما هو معروف وغير معروف من سفالات وانحطاط الباباوات والكنائس والأديرة أكثر من أن يحصى. ولكننا في مقام كشف ما وراء تلك

الحملة على الإسلام ورسول الإسلام صلى الله عليه وسلم التي اندلعت وأسفرت عن وجهها القبيح في أوروبا وأمريكا في الآونة الأخيرة، هل هي مقدمات لحروب صليبية جديدة - الحقيقة أنها ليست مقدمات بل هي تبرير لحروب صليبية دائرة بالفعل في العراق وأفغانستان وفلسطين ولبنان وغيرها.

بابا الفاتيكان، البابا بندكت السادس عشر والذي تولى البابوية العام 2005، نظم محاضرة في ألمانيا - وهو ألماني الأصل بالمناسبة - وتطاول فيها على الإسلام ورسول الإسلام صلى الله عليه وسلم وقد يقول البعض أن هذا البابا معروف بعدائه للأديان الأخرى وتشدده الكاثوليكي، ولكننا نعرف أنه يدعو إلى تحالف مسيحي عالمي يضم الكاثوليك وغير الكاثوليك، وهو يصف الحضارة الغربية بأنها حضارة مسيحية يهودية، رغم أن عدد المسلمين في أوروبا مثلاً عشرات أضعاف اليهود فهناك أقليات إسلامية كبيرة في غرب أوروبا، وأكبر منها في شرق أوروبا، وهناك دولاً إسلامية كاملة في أوروبا مثل ألبانيا وكوسوفو والبوسنة والهرسك، وتركيا، بل إن هذا البابا دعا إلى منع دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وأنه ليس مع الحوار الإسلامي المسيحي.... إلخ، ولكن الحقيقة أن هذا البابا عبر علناً عما كان يضمره الآخرون وأنه لم يقع في ذلة لسان مثلاً، والحديث عن أنه لم يكن يقصد ما قاله وغيرها من التبريرات هي من نوع التبريرات التي تم تقديمها عندما قال جورج بوش أنه يخوض حرباً صليبية!!. وهكذا فإن الوجدان الأوروبي الحقيقي صليبي حتى النخاع، والبابا الكاثوليكي هنا ليس إلا تعبيراً حقيقياً عن ذلك الوجدان، نحن هنا بالطبع نتكلم عن الظاهرة في مجراها الرئيسي، ولا يعني هذا أنه ليس هناك استثناءات، أو شخصيات أوروبية لديها ضمير، ولكنها تظل استثناءات على القاعدة الأساسية لا تنفيها بل ربما تؤكدها. ومن ثم فإن حديث البعض عن أن الغرب ليس كله شيء واحد، هو نوع من التبرير والنفاق نعم الغرب ليس شيئاً واحداً ولا أوروبا شيئاً واحداً، ولا الكاثوليك شيء واحد، ولكن صاحب القرار والمعبر عن السلطة

والأكثر تأثيراً في هؤلاء يعكس وجداناً صليبياً متشدداً، ومن الغباء تجاهل ذلك أو القفز عليه، من الأفضل لنا أن نواجه الحقيقة بدلاً من دفن الرمال في الرؤوس. وأن نستعد لهذا التحدي الذي أطل علينا بقوة وصراحة لم يعد من المجدي أو من الرجولة تجاهله، وأن نتكاتف جميعاً، شعوباً وحكاماً وجماعات سياسية واجتماعية في التصدي لتلك الحرب الصليبية التي أشعلها الغرب علينا، ومن المؤسف أن من بيننا من يتعاون مع هذا الغرب في تلك الحروب بدعوى نشر الديمقراطية أو الحوار الحضاري أو غيرها من أساليب التنويم والخداع.

* * * * *

تغيير القيادات العسكرية الأمريكية.. لن يقلل حجم الهزيمة

يمكننا أن نصف السياسات الأمريكية في عهد الرئيس "بوش" بخصوص الشرق الأوسط عموماً، والعراق خصوصاً، بالتخبط والفشل، وهذه حقيقة أثبتتها الأحداث المجردة، والنتائج الواضحة، وأثبتتها تقارير أجهزة رسمية أمريكية، ومراكز أبحاث رسمية وغير رسمية، فالهزيمة الأمريكية في العراق باتت واضحة وضوح الشمس، ولن تتغير هذه الحقيقة وفقاً للتحليلات المحترمة لا في المدى المتوسط ولا القصير طبعاً، ويمكن أن تتحول هذه الهزيمة الأمريكية في العراق إلى هزيمة استراتيجية لأمريكا تسقطها كقوة عظمى كما سقط الاتحاد السوفيتي السابق.

ولأن "بوش" يعرف هذه الحقيقة، ولأن قوى المجتمع الأمريكي السياسية والحزبية تعرف هذه الحقيقة، فإن الجميع يريد أن تخرج أمريكا من المعركة بهزيمة تكتيكية فقط، وليست استراتيجية كذلك، والرئيس "بوش" يحاول أن يستبق الزمن، فقد قام بتغيير وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، وأتى بالوزير روبرت جيتس، ولكن هذا بالطبع لن يحل المشكلة، واستمراراً في تلك السياسة - وهي سياسة جزئية في النهاية - قام الرئيس "بوش" بتعيين مدير جديد للمخابرات القومية الأمريكية هو الأدميرال المتقاعد "مايك ماكونويل" بدلاً من "جون نيجروبونتي" والمخابرات القومية الأمريكية هي جهاز يجمع عدد من الأجهزة الأمريكية بما فيها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وفي وقت لاحق قام وزير الدفاع الأمريكي "روبرت جيتس" بتغييرات في صفوف كبار الضباط حتى يتولى الأدميرال ويليام فالون قيادة المنطقة المركزية للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط بدلاً من جون أبي زيد، كما يحل الجنرال ديفيد بتريوس محل الجنرال جورج كيسي قائد القوات الأمريكية في العراق في الإطار نفسه ينوي الرئيس الأمريكي، بناء على طلب وتوصية من وزير الدفاع روبرت جيتس زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق بحوالي 20 ألف جندي.

المحصلة لكل تلك التحركات أن الرئيس الأمريكي يحاول أن يهرب من الهزيمة معتبراً إياها نتيجة تقصير أو عدم كفاءة بعض القادة أو نقص في عدد القوات.. ومن ثم فهو يغير القيادات ويزيد عدد القوات، وبديهي أن ذلك غير مفيد، فالقيادات الجديدة ربما تكون أقل كفاءة من سابقتها، ومن ثم تزيد حجم الهزيمة وزيادة عدد القوات الأمريكية لن يغير من الهزيمة بل سيزيد عدد القتلى والجرحى الأمريكان، لأن المقاومة العراقية تعتمد على حرب العصابات وهي نوع من الحرب لا تجدي معه قوات أكبر أو أقل!!

من ناحية أخرى فإن "جورج بوش" يسابق الزمن، فبعد فوز الحزب الديموقراطي بالأغلبية في مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين وطموح الحزب الديموقراطي إلى الفوز بانتخابات الرئاسة الأمريكية المزمع إجراؤها في عام 2008، فإن الحزب سيضغط كثيراً على الرئيس "بوش" من خلال البرلمان، لمنعه من المزيد من التهور في المسألة العراقية، وصحيح أن الرئيس "بوش" يملك صلاحيات معينة باعتباره رئيس، ولكن الكونجرس يملك التحكم في الميزانيات اللازمة لتمويل تلك الحرب.

وهكذا فنحن أمام حالة مركبة، وعلينا أن نتوقع المزيد من تخبط الإدارة الأمريكية في هذا الصدد، وفي كل الأحوال فإن الذي حسم الموضوع هو المقاومة العراقية السنية الباسلة، وليس فوز الديموقراطيين، أو عدم كفاءة دونالد رامسفيلد، أو جون أبي زيد، أو غيرهما!!

* * * * *

تقرير لجنة بيكر - اعتراف نهائي بالهزيمة

بعد تسلم الرئيس الأمريكي جورج بوش تقرير لجنة بيكر، ثم إعلان مضمون هذا التقرير في نفس اليوم، فإن من الطبيعي أن الأوضاع الأمريكية في العراق سوف تتغير إلى حد كبير، فمن ناحية فإن التقرير أوصى بتغيير طبيعة عمل القوات الأمريكية في العراق، بسحب معظم القوات القتالية الأمريكية من العراق، وتحويل باقي القوات إلى دور الاستشارة والتدريب والضغط على الحكومة العراقية لتحسين الوضع الأمني، بل وتهديدها بتقليص الدعم العسكري والمالي إذا لم تفعل أموراً محددة في إطار منع الميليشيات الشيعية من ممارسة التطهير العرقي أو التصرف بدون تنسق مع الأمريكان وكذا أوصت اللجنة بضرورة الحوار مع سوريا وإيران... وبديهي أن توصيات لجنة بيكر ليست عصا سحرية سوف تنقذ الأمريكان من المستنقع العراقي، ورغم أن تلك اللجنة تحظى بثقة الشارع الأمريكي بل والحزب الديمقراطي أيضاً، إلا أن الرئيس بوش سوف يحاول الالتفاف على التوصيات لأنه لا يملك أن ينفذها وإلا أحدث كارثة له ولحلفائه في العراق، فالتوصيات غارقة في الوهم وعدم الواقعية فالحوار مع سوريا وإيران دونه عقبات إسرائيلية بخصوص حزب الله، ونووية بخصوص الملف النووي الإيراني، ومن ثم فإن الحصول على دعم إيراني سوري في العراق لا يزال بعيداً، بعيداً جداً، من ناحية أخرى فإن تقليص عدد القوات المقاتلة يعني مباشرة توقع تمدد المقاومة، لأن الجيش العراقي الشيعي لن يصمد وحده، وهو لم يصمد مع الدعم الأمريكي الكامل، وبديهي أن إعلان إمكانية تقليص القوات هو في حد ذاته يرفع الروح المعنوية للمقاومة السنية ويصيب دوائر الحكومة والجيش بالهلع والذعر، والإحساس بأن ظهرهم مكشوف، ومن ثم ليس أمامهم إلا الاستمرار في دفع الأمور نحو المزيد من الحرب الأهلية.

الرئيس الأمريكي كان قد كلف أيضاً كل من البنتاجون، ومجلس الأمن القومي بتقديم مقترحات لكي يتسنى له الالتفاف على توصيات لجنة بيكر المستحيلة التنفيذ والتي سوف تؤدي إلى فضيحة أمريكية كاملة، وخذلان غير عادي لحلفاء الأمريكان في المنطقة، ومن ثم إعطاء إشارة خوف لكل من يراهن على أمريكا، وإشارة قوة لكل من يعارض أمريكا

في المنطقة.

أياً كان الأمر فإن توصيات لجنة بيكر تعني مباشرة التسليم الأمريكي - على كل مستوى - بأن إمكانية النصر في العراق أصبحت مستحيلة، وهو نفس الكلام تقريباً الذي قاله وزير الدفاع الأمريكي الجديد روبرت جيتس أمام مجلس الشيوخ إبان الموافقة على تعيينه فقد أجاب على سؤال هل أصبح الانتصار في العراق مستحيلاً فرد الرجل نعم يا سيدي!!.

وهكذا فإن إعلان الهزيمة في العراق أصبح حقيقة موضوعية، اعترفت بها تقارير 16 جهاز استخباراتي أمريكي، ثم لجنة غير حكومية تضم جمهوريين وديمقراطيين هي لجنة بيكر، واعترف بها وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس نفسه، والسؤال الآن ليس في انسحاب أو عدم انسحاب أمريكا من العراق، بل متى وكيف يكون ذلك، وعلى الجميع أن يعيد ترتيب أوراقه وحساباته في هذا الإطار.

* * * * *

خطة 'بوش'.. الفتنة الشاملة في المنطقة

الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي "جورج بوش" يوم 11 - 1 - 2007 والذي أعلن فيه سياسته الجديدة في العراق، جاء بمثابة إصرار أمريكي جديد على تحقيق أهداف مستحيلة، ولكنه في نفس الوقت نوع من التهديد بأنه إذا لم تنجح الحكومة العراقية في تحقيق الأهداف التي رسمها "بوش" فإن الإدارة الأمريكية سوف تضطر في النهاية إلى الانسحاب وترك حفاء واشنطن في بغداد ليواجهوا مصيرهم.

تضمن خطاب "بوش" عدداً من الأفكار كالتالي:

- دعم القوات الأمريكية في العراق بحوالي 21500 جندي أمريكي جديد، وهذه العملية سوف تتكلف 7 مليار دولار جديدة، وقد اعتبر "بوش" أن الفشل الأمريكي في العراق كان بسبب نقص القوات، وهذا أمر غير صحيح، فالهزيمة الأمريكية كانت وستكون بسبب المقاومة العراقية الباسلة، وفي هذا الصدد فإن الزعماء الديموقراطيين أعلنوا رفضهم لهذه الخطوة معتبرين أنها تشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي وأنه يجب بدء الانسحاب من العراق فوراً، وأن زيادة القوات لن تحل المشكلة ولكنها ستعني المزيد من الخسائر البشرية والنزيف المالي، ولكن في الوقت نفسه فإن الديموقراطيين الذي يسيطرون على مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين يميلون إلى إعطاء "جورج بوش" فرصة أخيرة، فإذا نجحت كان بها، وإذا فشلت كانت نهايتها عاملاً هاماً في فوز الديموقراطيين في انتخابات الرئاسة الأمريكية المزمع إجرائها في نهاية 2008.

- قال "بوش" أن على الحكومة العراقية أن تقوم بالقضاء على الميليشيات الطائفية، وإلا فإن أمريكا لن تستمر إلى الأبد في دعمها، وهذا معناه صدام بين الحكومة العراقية الطائفية، وفرق الموت الشيعية وجيش المهدي التابع لمقتضى الصدر وهو شيعي أيضاً وهذا يعني أن على الحكومة العراقية أن تخوض حرباً شيعية - شيعية أولاً، وأن يكون الولاء الكامل للأمريكان، لأن الصدام مع

الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، يعني حتماً تقليص النفوذ الإيراني، وقد أعلنت حكومة المالكي موافقتها على ذلك وهددت علناً بعدم استثناء أي ميليشيا - إشارة إلى جيش المهدي الشيعي - وفي الإطار نفسه فإن استراتيجية "بوش" الجديدة تضمنت بوضوح رفض الحوار مع إيران وسوريا بل والدعوة إلى تقليص ومناهضة النفوذ الإيراني، وعدم السماح لإيران بإنتاج سلاح نووي، بل وصل الأمر إلى أن بعض المراقبين اعتبروا خطاب "بوش" بمثابة تهديد وتمهيد لتوجيه ضربة أمريكية إسرائيلية ضد إيران، وقد أعلن الرئيس "بوش" نشر شبكة صواريخ مضادة للصواريخ لحماية حلفاء أمريكا - إسرائيل في الأساس - من الخطر الإيراني، وكذلك تدعيم القوة البحرية الأمريكية في المنطقة، وإرسال عدد من حاملات الطائرات إلى المياه في الخليج العربي.

- محاولة الولايات المتحدة استجداء الدعم من مصر والسعودية والأردن أو بكلمة أخرى توريط تلك الدول في العمل العسكري في العراق بدعوى وقف المد الشيعي، أو التحذيرمن أن الهزيمة الأمريكية في العراق تشكل خطراً كبيراً على تلك الدول، وقد وصلت بالفعل السيدة "كونداليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية إلى المنطقة للترويج لذلك الأمر.

- تتضمن الخطة الأمريكية استهداف القضاء على المقاومة السنية في الأنبار وغيرها، والقضاء على الميليشيات الشيعية في نفس الوقت، أما تنظيف العراق من كل ما هو غير أمريكي تماماً، وبديهي أن ذلك سيعيد تشكيل خريطة التحالفات في العراق، فالتحالف الأمريكي الشيعي سيضطرب، وبديهي أن بعض قوى الشيعة وخاصة حكومة المالكي ستحاول خداع الأمريكان قدر الإمكان لتحقيق هدف القضاء على المقاومة السنية ثم تقلب لها ظهر المجن وتعلن انحيازها تماماً لإيران ولكن هل الأمريكان مغفلون لهذه الدرجة؟!

- ومن المتوقع طبعاً أن تسعى إيران لدعم جيش المهدي تحديداً ودعم التيار

الصدري، لأن الإيرانيين لا يريدون أن ينجح الأمريكان في الإمساك بكل الأوراق في العراق، وإلا فإن كل المجهود الإيراني يضيع في لحظة، ثم إن الإيرانيين لا يريدون لا هزيمة كاملة للأمريكان، ولا نصر كذلك، لا يريدون انتصار المقاومة السنية على الأمريكان ومن ثم تشكيل خطر على المصالح الإيرانية ولا يريدون انتصار أمريكي كامل للأمريكان يشجعهم على ضرب إيران، ولكن استمرار المستنقع العراقي كما هو، فيظل الأمريكان رهائن لدى الإيرانيين يمكن الضغط عليهم في أي لحظة.

- خريطة التحالفات إذن سوف ترتبك، بل من الممكن أن تدعم إيران أطراف كردية أو سنية للضغط على أمريكا، وفي كل الأحوال فإن المشروع الشيعي الذي تبناه كل من المجلس الأعلى "عبد العزيز الحكيم" وحزب الدعوة "المالكي وقبله الجعفري" وصل إلى طريق مسدود لأن هذا المشروع كان يعتمد على التفاهم الإيراني الأمريكي أو استخدام الأمريكان للقضاء على المقاومة السنية، ثم الطلب إليهم بالانسحاب وترك العراق للشيعة ولإيران، ويرى المراقبون أن خطاب "بوش" الأخير هو بمثابة فيتو أمريكي على المشروع الشيعي، ومن ثم فهو فرصة كبيرة للجميع في المنطقة لكي يراجعوا حساباتهم الطائفية ضيقة الأفق، والعمل على بناء قاعدة للتحرر الوطني تكون العراق مركزاً لها تضم كل المناهضين الحقيقيين لأمريكا وإسرائيل والساعين إلى إقامة نظام إسلامي حقيقي عادل يخدم مصالح الأمة الإسلامية كلها على المدى المتوسط والبعيد.

* * * * *

عدم التجديد لجون بولتون... نهاية المحافظين الجدد

جاء الرفض الحكومي الأمريكي للتجديد للمندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة "جون بولتون" كأمر متوقع بعد سلسلة من الفشل والتراجع الذي يعانيه اليمين المحافظ أو المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، بعد الإطاحة برمز كبير لهم هو "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع السابق.

المسألة هنا ليست مجرد تساقط المحافظين الجدد فقط، بل إعلان الفشل الكامل لسياسات تلك المجموعة المتمثلة في التمدد الإمبراطوري الأمريكي، أو القرن الأمريكي الجديد.

ملامح نهاية المشروع الإمبراطوري الأمريكي باتت أكثر من واضحة، فالمشروع اعتمد اعتماداً مبدئياً وكبيراً على احتلال العراق، ومن ثم استخدام العراق كقاعدة للتمدد شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، ولكن المقاومة العراقية الباسلة، نجحت في إفشال هذا المشروع تماماً، مع الملاحظة أن تلك المقاومة كانت سنية، وكانت تعاني من وجود محيط متعاون مع الاحتلال أو غير متعاون معها على الأقل، هناك خيانات الشيعة، والأكراد، وانتهازية إيران، وهناك عدم حماس لهم من الحكومات السنية في المنطقة، ومع ذلك ورغم ذلك نجحوا في إنزال الهزيمة بأكبر قوة عسكرية في العالم، وهذا معناه أنه من الممكن لقوة صغيرة تمتلك الإيمان والإرادة والأخذ بما هو متاح من الأسباب وفي ظل ظروف غير مواتية أو صعبة، الصمود أمام الأمريكان وهزيمتهم، وهذا يعني أن المشروع لن يفشل فقط في العراق، بل إنه لن يجد فرصة أفضل في مكان آخر، ومن ثم فهي هزيمة استراتيجية للمشروع ولليمين المحافظ، وليس مجرد فشل أو هزيمة تكتيكية.

الاعتراف بالهزيمة في العراق لم يعد حديث توقعات، بل أصبح حقيقة يتعامل معها الجميع، تقارير الأجهزة الاستخباراتية - 16 جهازاً استخباراتياً

أمريكياً أقرت بذلك من قبل - وأخيراً لجنة "بيكر" التي أوصت بتوصيات تدور حول تقليل حجم الهزيمة رغم أنها توصيات صعبة التنفيذ، فهي تتحدث عن انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة وتحويل الباقي إلى مهمات التدريب والاستشارة، وتهديد الحكومة العراقية بتقليص الدعم المالي والعسكري إذا لم تقم باحتواء المليشيات الشيعية وغيرها، وأيضاً التفاهم مع إيران وسوريا وهو أمر شديد الصعوبة في ظل وجود نفوذ صهيوني لن يسمح بالتفاهم إلا على حساب حزب الله، وأخيراً اعتراف وزير الدفاع الأمريكي الجديد أمام مجلس الشيوخ الأمريكي باستحالة تحقيق النصر في العراق.

وهكذا فنحن أمام نهاية مشروع المحافظين الجدد، أو على الأقل بداية النهاية لهم، ومن ثم العودة إلى البراجماتية الأمريكية التقليدية، وهي ليست أقل سوءاً من المبادئ المجنونة للمحافظين الجدد، ولكنها تحتاج إلى تكتيك مواجهة مختلف واستراتيجية عربية وإسلامية جديدة.

* * * * *

هل نترك العراق للإيرانيين

انهزم الأمريكان في العراق ولا داعي للمكابرة، وحديث الفشل والهزيمة الأمريكية في العراق أصبح حديثاً متواترا، لا ينكره عدو أو صديق وهذا بالطبع يقتضي التفكير في مستقبل العراق بعد الانسحاب الأمريكي من هناك،

علامات الهزيمة ومن ثم الانسحاب المتوقع أكثر من واضحة.

- فالرئيس جورج بوش بنفسه، قال إن كل الاحتمالات بالنسبة للعراق مفتوحة وذلك عقب هزيمة الجمهوريين في انتخابات الكونجرس، وهو الذي كان يصر دائما على عدم الانسحاب من العراق، وأن وجود القوات الأمريكية هناك هي للدفاع عن الداخل الأمريكي ذاته ضد الإرهاب، أي محاربة الإرهاب في العراق بدلا من انتظاره في واشنطن ونيويورك، و كلام جورج بوش عن كل الاحتمالات المفتوحة، يعني ضمنا موافقته على الانسحاب من العراق، ومن ثم يصبح الأمر مرتبطا بكيفية هذا الانسحاب مع المحافظة على ماء وجه أمريكا في العالم وعدم تطور هذا الانسحاب إلى هزيمة أمريكية في الحرب على الإرهاب وكذا اختيار الزمان الملائم لهذا الانسحاب.

- الإطاحة بوزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وهو أمر لا يمكن حسبانه مجرد تغير وزير، فالرجل أحد أهم رموز المشروع الإمبراطوري الأمريكي وأحد أهم منظر ومهندسي المحافظين الجدد، والمسئول الأول عن الحرب في العراق، وهذا يعني اعتراف بالفشل الأمريكي في العراق وتمهيد للانسحاب منها.

- إصرار الديمقراطيين الذين فازوا في انتخابات الكونجرس بمجلسي النواب والشيوخ، على ضرورة الانسحاب من العراق، وبما أنهم أغلبية في مجلس النواب والشيوخ، فإن ميزانيات الحرب ستكون تحت سيطرتهم ومن ثم فإن الاستمرار في تلك الحرب سيكون شديد الصعوبة بالنسبة للرئيس بوش وإدارته، مع الأخذ في الاعتبار هنا أن الناخب الأمريكي قال بوضوح أنه لا يريد الاستمرار في تلك الحرب وأنه يرغب في انسحاب أبنائه من العراق.

- التقارير السابقة والحالية التي أصدرتها أجهزة استخبارات، ولجان برلمانية كلها تقر بالفشل هناك وعدم إمكانية النصر ومن ثم فإن الانسحاب هو النتيجة الحتمية لذلك.

وإذا كان الانسحاب الأمريكي من العراق بات شبه مؤكد، فإن من الضروري دراسة ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، يجب أن نرصد أن هناك رأيا أمريكيا وبريطانيا يدعوا إلى التفاهم مع سوريا وإيران بهذا الصدد وبديهي أن ذلك تكتنفه صعوبات شديدة، ولكنه احتمال موجود، وبديهي أنه لو تم ذلك سيكون لحساب شيعة العراق وعلى حساب السنة تحديدا قبل ذلك وبعده، فإن النفوذ والتواجد الإيراني في العراق واضح وملموس وهم يمدون العلاقات والدعم لكل أطياف الشيعة والأكراد، ليس فقط المرتبطين بالاحتلال الأمريكي مثل الحكيم والمالكي والطالباني بل وكذلك للواقفين على بعد خطوات من ذلك الاحتلال دون معاداته طبعا أو مقاومته مثل مقتضى الصدر وغيره، وهكذا فإن كل الأوراق من الممكن أن تسقط بفم الإيرانيين، ونحن هنا أمام مشروعين مختلفين ولكنهما متداخلان، المشروع الإيراني الذي يدعوا إلى دولة إيرانية فارسية قوية وقد تجلى ذلك في البحث عن المصلحة الإيرانية يصرف النظر عن كل شيء حتى المذهب الشيعي ذاته وقد تجلي ذلك في التعاون الإيراني الأمريكي في أفغانستان، والمشروع الشيعي الذي يدعو إليه شيعة العراق، ويحظي بدعم المرجعيات الدينية الإيرانية وكذا المرشد الأعلى للثورة الإيرانية والرئيس الإيراني أحمد نجاد أيضا، أي أن المشروع الشيعي يحظي حاليا بدعم المؤسسة الحاكمة في العراق، والمراجع الدينية أيضا، وكان الاصلاحيون في إيران هم الذين يدعمون المشروع الإيراني أساساً، وبخروجهم من السلطة، يكون الإيرانيون قد انحازوا تماما إلى المشروع الشيعي الذي يدعو إلى دولة شيعية عظمي، تضم كل شيعة المنطقة، وبديهي أن كلا من المشروعين الشيعي والإيراني متداخلان وبديهي أن أي منهما ليس له فرصة للنجاح بدون التفاهم مع الأمريكان وهذا أخطر ما في الموضوع، المشروع الشيعي يعمل بهمه ونشاط وهناك شخصيات وأحزاب شيعية عراقية تبيع البترول لحساب نفسها (الحكيم مثلا) عن طريق التلاعب في عدادات النفط أو إلغائها من الأساس، وتصدير هذا البترول إلى إيران ومن ثم إلى الخارج لحساب

هؤلاء، وهذه الأموال بالإضافة إلى غيرها تنفق لنشر المذهب الشيعي في كل مكان، وهناك نشاط ملحوظ في هذا الصدد في مصر مثلا، وخطورة هذا المشروع ليس في إمكانية نشر المذهب الشيعي، فهذا أمر صعب، لأنه مذهب يفتقر إلى العقلانية "دعوة المهدي الغائب في الجب مثلا" ويفتقر أيضا إلى البريق الثوري بعد افتضاح أمر الشيعة بتعاونهم مع الأمريكان وكذا تاريخهم السيئ في معاداة الدولة العثمانية وغيرها، وكذا فإن المذهب السني شديد التماسك وهو لا يرفض حب آل البيت، بل يرفض المغالاة في ذلك فقط، وبه من الاتساع والمرونة ما لا يسمح بالحديث عن إمكانية نشر المذهب الشيعي، بل تمزيق الأمة بالتعاون مع الغرب وهو سلوك شيعي تقليدي مارسته الدولة الصفوية، هذا المشروع بالطبع به تناقض شديد، حيث سيكون أيضا على حساب حزب الله في لبنان وحماس والجهاد في فلسطين، والمهم هنا هو أن هذا المشروع مثلا يدعو للتعاون مع أمريكا في العراق ومعاداتها في لبنان.

أيا كانت فرص هذا المشروع من النجاح فإنه فتنة كبرى للأسف في غياب دعم سني للمقاومة العراقية والمقاومة الفلسطينية، والسؤال الآن هل تترك الدول السنية الكبيرة، والقيادات والزعامات والأحزاب السنية الأمور تسير على عكس مصلحة الأمة أولاً، ومصلحة السنة ثانياً، ومصالح هؤلاء الشخصية ثالثاً، لأنه من البديهي أن لا مستقبل لهؤلاء في حالة نجاح المشروع الشيعي، هل تتحرك الدول السنية أم تقف متفرجة، هل يتحرك كل من يحس بالخطر والغيرة على الأمة الإسلامية عموما، وعلى السنة خصوصا وعلى أنفسهم بشكل أخص من ملوك ورؤساء وزعماء!!.

* * * * *

استعادة النفوذ حتى ولو كان الثمن هو الحرب

المشكلة الحقيقية بين حماس وفتح، ليست في اختلاف الرؤى حول الأسلوب الصحيح لاستعادة الحقوق أو بعضها، أو إدارة ملف الصراع أو السلام أو المفاوضات.... إلخ. فهذه الأمور الخاضعة للاختلاف كان يمكن إدارتها بحيث يكون الخلاف فيها من دواعي القوة والقدرة على المناورة وتحقيق مكاسب أكثر وليس العكس لو خلصت النية وكان الهدف هو مصلحة الشعب الفلسطيني، والخلاف بين فصائل العمل الوطني أو السياسي في حركات التحرر يتم استخدامه لصالح القضية في كل تجارب حركات التحرر، بل الخلاف السياسي بين الفرقاء الحزبيين في الدول ذاتها يتم استثماره لتقوية ساعد الحكومات في المفاوضات مع الآخرين وتحسين شروط الاتفاق أو الصفقات السياسية والتجارية على حد سواء، ولكن المشكلة هنا أن هناك فصيل، أو قل مجموعة من الانتهازيين الذين دخلوا فتح من باب السلطة وليس من باب النضال - وهم معروفون للجميع ولكن المشكلة أن لديهم أموالاً طائلة تدفعها لهم أمريكا وإسرائيل أو هذا الطرف أو ذاك يريدون استعادة نفوذهم ومناصبهم بأي ثمن، وهم مستعدون في سبيل ذلك لاستئجار من يحمل السلاح أو يثير الشغب، أو يخرب المؤسسات أو حتى يختطف المسئولين من حماس، إن هؤلاء في الحقيقة لا تهمهم مصلحة الشعب الفلسطيني وهم الذين حاولوا من قبل عمل انقلابات وشغبوا على ياسر عرفات نفسه، وعلى محمود أبو مازن قبل ذلك، وهم الذين يديرون عملية انقلاب واضحة ومنظمة على حكومة حماس، هم الذين يدفعون ويحرضون أجهزة الأمن على التظاهر، ثم الاشتباك مع القوات التابعة لوزير الداخلية سعيد صيام، ومتى كانت قوات الأمن تتظاهر؟! وهم الذين حرضوا قبل ذلك على الإضراب، بدعوى طلب صرف الرواتب المتأخرة، مع أن حكومة حماس لا ذنب لها في ذلك وهي بدورها لا تتقاضى مرتباتها!! وهم أنفسهم الذين دبروا حرق وتدمير مبنى مجلس الوزراء وعدد من الأبنية الحكومية وهم الذين يجبرون تلاميذ المدارس على مغادرة قاعات الدرس بلا أي سبب أو ذريعة سوى إثارة أكبر قدر من القلاقل والفوضى، وهم الذين يعطلون تشكيل حكومة وحدة وطنية بوضع شروط تعجيزية لا يمكن أن تقبل

بها حماس ولا حتى المناضلين المحترمين من فتح، هم أنفسهم الذين يدفعون الأمور في اتجاه الحرب الأهلية، لن يتورعوا عن شيء يحقق لهم العودة إلى المناصب والنفوذ، إن هؤلاء وصلت بهم الأمور إلى حد التهديد بقتل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس وسعيد صيام وزير داخلية حكومة حماس وبديهي أن حماس لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التهديد، ومن ثم فإن احتمالات الحرب الأهلية واردة جداً، وهي خدمة مجانية لأمريكا وإسرائيل حاولتا تحقيقها مراراً وتكراراً دون جدوى، وها هما تصلان أو تكادان إليها بفضل هؤلاء. المشكلة كما قلنا ليست بين فتح وحماس، بل بين الشعب الفلسطيني كله وهؤلاء الذين اختطفوا فتح، واختطفوا كتائب شهداء الأقصى، ويصدرون البيانات باسمها، وهي براء منهم، لأن من يمارس الجهاد والنضال والاستشهاد، لا يمكن أن يكون هو نفسه الذي يمارس الفتنة، ومشكلة حماس ليس في ضعفها أو في قوة خصومها، ولكن مشكلتها هي مشكلة الشعور بعاطفة الأمومة، في القصة المعروفة عندما تنازعت سيدتان على طفل رضيع، كل منهما تدعي أنها أمه، فلما عُرض الأمر على نبي الله سليمان عليه السلام، طلب سكيناً وقال لهما سوف أقطعه إلى نصفين لكل منكما إحداهما، فقبلت إحداهما، ورفضت الأخرى، فأما التي رفضت وفضلت أن يتم تسليم الطفل إلى السيدة الأخرى فهي الأم الحقيقية، لأنها لا تريد للابن أن يتمزق حتى لو كانت تضحي بحقها البديهي والطبيعي، وتضحي بعاطفتها ومشاعرها، هكذا حال حماس، إنها حريصة على فلسطين والدم الفلسطيني والشعب الفلسطيني، أما عصابة اللصوص التي سرقت فتح وتريد سرقة كل الشعب الفلسطيني، فلا يعنيها اندلعت الحرب الأهلية أم لم تندلع، تضررت القضية أو لم تتضرر، المهم العودة إلى السلطة والنفوذ، والرشاوى المعروفة وقصص الفساد المشهورة جداً، بل العودة إلى بناء كازينوهات القمار والخمر وتوريد الأسمنت والحديد لإسرائيل لبناء الجدار والمستوطنات التي تستقطع أراضي ومزارع الأهل وتنسف بيوتهم وتشردهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * * * *

الجميع بكى على بيير والجميع استفاد من موته

بدون توجيه الاتهام إلى أحد معين أو جهة معينة يمكننا أن نقول أن اغتيال بيير أمين الجميل، وهو ابن رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق أمين الجميل الذي صعد إلى سدة الرئاسة إبان النفوذ الإسرائيلي على لبنان عام 1982، وحفيد بيير الجميل مؤسس ورئيس حزب الكتائب الماروني، وأحد أهم رموز المارونية السياسية في لبنان بكل توجهاتها وارتباطاتها المعروفة والدفينة. يمكننا أن نقول أن ذلك الاغتيال كان نقطة التقاء جمعت بين كل الفرقاء في لبنان الداخل، وفي لبنان إقليمياً ودولياً. فإسرائيل مثلاً المهزومة في لبنان وغير القادرة حتى الآن على تنفيذ أجندتها اللبنانية تريد إيصال الأمور إلى حافة الحرب الأهلية أو على الأقل الأزمة الشاملة، التي تدفع كل فرقاء قوى 14 آذار، والكنيسة المارونية، والموارنة عموماً في اتجاه معين بحيث يرتفع الحياء لدى هؤلاء، ولا يظلون يتحدثون عن صمود لبنان أو دعم المقاومة علناً - حتى لو كانوا يلعنونها سراً، أي أن إسرائيل تريد بهذا الاغتيال أن يعلن هؤلاء العداء الصريح والواضح لحزب الله. وأمريكا تريد نفس الشيء، وتريد أيضاً جر المنطقة كلها إلى فتنة طائفية لا تبقي ولا تذر حتى تغطي على فشلها في العراق، وحتى إذا انسحبت لم تترك بالمنطقة قاعدة للمقاومة خاصة السنية في العراق وفلسطين، بل تجر العراق ومعه لبنان إلى حرب سنية شيعية درزية مسيحية... إلخ وفي إطار ذلك الضغط يمكن أن تعقد صفقة مع سوريا وإيران مثلاً!!.

مسألة دفع الأمور في اتجاه الحرب الأهلية حققته عملية الاغتيال وأكثر منه أن التلويح بالوصول إلى حالة الحرب الأهلية يعني أن حركة أمل ستتلاشى من الوجود، فالقتال الطائفي سيكون بين حزب الله الشيعي والآخرون، ومن ثم ينتهي دور حركة أمل، ومن ثم فإن عملية الاغتيال قد تدفع نبيه بري وحركة أمل لمحاولة التفكير في تقليص نفوذ حزب الله داخل الطائفة الشيعية.

بالنسبة لمحور سوريا وإيران فإن معنى استمرار عمليات الاغتيال بنجاح دون إمساك بأي جاني ولو مرة واحدة، سواء كان ذلك عن طريق العربات المفخخة داخلها أو خارجها، أو باستخدام إطلاق الرصاص من رشاشات كاتمة للصوت أو غير كاتمة له يعني أن لسوريا يد كبيرة داخل لبنان، وهذا يعني رسالة لكل أعداء سوريا في لبنان بأن الدور قادم عليهم، ومن ثم فإن غير المتورطين في ذلك العداء إلى درجة كبيرة، قد يتخلون عن كبار زعماء ذلك الاتجاه أمثال سعد الحريري ووليد جنبلاط وسمير جعجع، ربما حتى داخل حزب الكتائب نفسه رغم أن القتيل كان أكبر رموزه. وكذلك فإن الطريقة التي تمت بها العملية، والمكان الذي تمت فيه يعني أن يد هؤلاء تصل إلى عمق المناطق المارونية " الجديدة " وقلعة حزب الكتائب نفسه، ومكان مزدحم بالناس والحركة، وما معنى أن يتم ذلك في وضح النهار ثم ينسحب المنفذون بهدوء ودون مطاردة، المعنى أن يد الجناة ستطال الجميع في مخادعهم - ولعل ذلك يذكرنا بالإرهاب الذي مارسته الطائفة الشيعية الإسماعيلية المعروفة بالحشاشين في القرن السادس الهجري - الحادي عشر الميلادي.

الاستفادة السورية هنا هي إنقاص عدد الوزراء الباقين واحد، وإنقاص عدد النواب واحد، ورسالة رعب تحول دون تمرير المحكمة الدولية التي ستنظر قضية الحريري وما تبعه من عمليات اغتيال والتي كانت على الأبواب. ولعل تلويح عدد من زعماء المعارضة وخاصة المقربين لحزب الله بأن البلد تتجه إلى الحرب الأهلية هو استكمال لمنع تحقيق الهدف الدولي والإقليمي وهدف قوى 14 آذار بتمرير تلك المحكمة.

مسألة المحكمة نفسها تدل على أن الجميع استفاد من الاغتيال ولكن كل طرف بطريقة، فالولايات المتحدة الأمريكية هددت بأنه إذا لم يقبل رئيس الجمهورية اللبنانية - إميل لحود - الموالي لسوريا وكذا البرلمان اللبناني الذي لن ينعقد إلا بدعوة من السيد نبيه بري - الشيعي زعيم حركة أمل والمتحالف مع سوريا - ومن ثم الوزارة اللبنانية، فإن الولايات المتحدة وفرنسا ستلجأن إلى تمرير المحكمة بالقوة، بتغيير صيغة القرار لتكون

استناداً إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبديهي أن ذلك ما كان ممكناً لولا اغتيال بيير الجميل.

من جانب آخر فإن المعارضة اللبنانية المتمثلة في حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر " ميشيل عون " واختراقات أخرى داخل السنة - الناصريين وآل كرامي وحركة التوحيد في طرابلس وآخرين بالإضافة إلى اختراقات أخرى داخل الدروز - آل أرسلان - وداخل الموارنة - لواء المردة وآل فرنجيه وغيرهم كانت قد أمسكت بزمام المبادرة حين انسحب الوزراء الشيعة من مجلس الوزراء وتم تحديد الخميس لبدء العصيان المدني والتظاهر السلمي وهذا بالطبع كان يمكن أن يسقط الحكومة، ويبكر بموعد الانتخابات أو تغيير قوانين الانتخابات، أو الوصول إلى نوع من الترضية لسوريا أو تخفيف ضغط الوزارة اللبنانية عليها أو غيره، انقلب الأمر الآن فأصبح زمام المبادرة في يد قوى 14 آذار، التي استخدمت الجنازة لإنزال الحلفاء والغاضبين والمتعاطفين إلى الشارع بدلاً عن المعارضة، وفي اتجاه المطالبة بالإطاحة بالرئيس إميل لحود - حليف سوريا - والضغط من ثم على المعارضة وكذا فإن اغتيال بيير الجميل، سيدفع قطاعاً من الموارنة نحو التشدد، وهذا يسحب من رصيد ميشيل عون حليف حزب الله، ويصب في رصيد سمير جعجع حليف 14 آذار.

ومن ثم فإن استفادة واضحة لسمير جعجع من ذلك الاغتيال وخسارة مؤكدة لميشيل عون.

والمحصلة أن الذي خسر ولم يكسب فقط هو ميشيل عون والذي كسب ولم يخسر هو سمير جعجع، والباقون جميعاً كسبوا أكثر مما خسروا سواء سوريا وإيران، أو أمريكا وإسرائيل، أو قوى 14 آذار أو حتى المعارضة " حزب الله وأمل وحلفائهما ".

وعلى حسب المتغيرات، سيظهر من الذي سيوظف بنجاح ذلك الاغتيال، ولن يعنيه طبعاً مشاعر الأب الحزين أمين الجميل!!.

* * * * *

العمليات الاستشهادية هي الطريق لنزع فتيل الحرب الأهلية

جاءت عملية إيلات التي نفذتها المقاومة الفلسطينية يوم الاثنين 29 / 1 / 2007 والتي تبنتها كل من حركتي سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد، وكتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح، جاءت هذه العملية لتطرح من جديد عدداً من القضايا التي أراد البعض لها أن تغيب خلف ضباب الصراع المرير بين كل من حركتي فتح وحماس والتي وصلت بالفعل إلى حافة الحرب الأهلية.

بداية يمكننا أن نرصد أن العمليات الاستشهادية الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني - وهي الطريق الوحيد والصحيح لتحرير أو حتى الحصول على بعض الحقوق، فإسرائيل لم ولن تفهم لغة أخرى ولم ولن تقدم شيئاً عن طريق ما يسمى بالمفاوضات، هذه العمليات قد غابت منذ أبريل عام 2006 أي ما يقرب من ثلاثة أرباع العام، وأن حركة حماس تحديداً لم تنفذ أي عملية منذ الدخول في اللعبة السياسية في انتخابات بداية عام 2006 والتي فازت فيها حركة حماس بأغلبية مقاعد البرلمان، وبديهي أنه لا يمكن المحافظة على الكرم وأكله في نفس الوقت، وأنه من المستحيل الجمع بين الكفاح المسلح والإمساك بتلابيب السلطة في نفس الوقت لأن ذلك له تداعيات سياسية ودولية وإقليمية لا يمكن تجاوزها، وكنا قد حذرنا قبل الانتخابات البرلمانية بأن حماس التي استعصت على المؤامرات الصهيونية والأمريكية بل والإقليمية لنزع سلاحها، ثم استدراجها إلى نزع ذلك السلاح عن طريق الصندوق الزجاجي، أياً كان الأمر فإن الأمر لا يحتمل المزيد من النقد لحركة حماس فهي في ظرف تستحق فيه الدعم الإسلامي والعربي ودعم كل الشرفاء.

يمكننا أن نرصد إذن أن عملية إيلات التي نفذها الجهاد، وجيش المؤمنين التابع لكتائب شهداء الأقصى التابعة بدورها لفتح جاءت بعد فترة طويلة من توقف العمليات الاستشهادية، ولعلها تكون بداية للعودة إلى الطريق الصحيح، بل وأن تستدعي ذاكرة حركة حماس أيضاً للعودة إلى مربع المقاومة، وهو المربع الصحيح لها.

وفي ذات الإطار، فإننا لاحظنا أن فترة غياب العمليات الاستشهادية كانت هي ذاتها فترة الفتنة والصراع بين الأخوة وهذا يعني أن الطريق الصحيح للقضاء على الفتنة هو القيام بعمليات مقاومة ضد العدو، لأن هذا ينعش الذاكرة الوطنية، ويقلل حجم المؤامرات التي تستهدف الوقيعة بين الفصائل، وتعطي الإشارة إلى أن لنا عدواً مشتركاً، بل هي تسحب قطاعاً كبيراً من جمهور الفتنة باتجاه المقاومة، على أي حال فإن عملية إيلات والتي شارك فيها شرفاء من فتح تعني أن فتح كلها ليست في خندق الفتنة، بل إن من يزعمون أنهم من فتح ويقودون أدبيات الفتنة هم لقطاء وغرباء عن فتح - فتح المقاومة والتاريخ والجغرافيا - وأنهم خطفوا قرار فتح، ولعل الذين شاركوا من فتح في عملية إيلات أرادوا استعادة قرار فتح من الذين خطفوه، أو هم يرسلون رسالة إلى كل كوادر ونشطاء وجمهور فتح الشرفاء بأن الطريق الصحيح لفتح هو طريق المقاومة، وليس القتال مع حماس.

بالنسبة لحماس، فإن المراقبين يتوقعون أن تقوم سريعاً بتنفيذ عمليات استشهادية لإثبات أنها لم تكن تسعى إلى السلطة وأنها لن ترضى بديلاً عن المقاومة، وأن طريقها لأصلي هو المقاومة، ويتوقع المراقبون أيضاً أن تقوم حماس بعمليات مشتركة مع كتائب شهداء الأقصى ضد العدو الصهيوني، لتؤكد من جديد أن دماء حماس وفتح تسيل في مواجهة العدو، وليس في مواجهة بعضنا بعضاً، وقد يقول البعض أن تنفيذ حماس لعمليات استشهادية مشتركة مع غيرها من الفصائل وفتح تحديداً ربما يقودها إلى تعقيدات ليست قادرة في تلك اللحظة على مواجهتها، وهذا كلام مراوغ، فليس هناك أسوأ لحماس من الصراع الداخلي مع فتح أو غيرها وليس هناك أكثر مما تفعله إسرائيل أو عملائها بحماس وكوادر فتح، فإيقاف العمليات منذ الانتخابات البرلمانية لم تشفع لحماس في شيء، بل إن ثلث المجلس الفلسطيني التشريعي من كوادر حماس هم معتقلون في السجون الصهيونية بمن فيهم رئيس المجلس التابع لحماس، وكذا فإن قتل واعتقال واغتيال ومداهمة إسرائيل لكوادر حماس زاد بعد توقف حماس عن العمليات الاستشهادية، ولم يقل بحال من الأحوال، وهذه حقيقة كانت معروفة من قبل، ولعلها الآن بعد تجربة حماس باتت معروفة وملونة بالدم والمعاناة والألم.

* * * * *

انتفاضة المعارضة في لبنان..

مع انطلاق ما يسمى بانتفاضة المعارضة، والتي تأجلت أكثر من أسبوع بسبب حادثة اغتيال الوزير الماروني زعيم الكتائب "بيار الجميل"، فإن لبنان تدخل مرحلة جديدة وخطيرة، كان من الممكن أن تعطل عملية الاغتيال خطة المعارضة، ولكن يبدو أن المعارضة اللبنانية استطاعت أن تستوعب الحدث، وكانت من التنظيم والاستعداد بحيث أنها استكملت خطتها كما لو أن شيئاً لم يحدث، وهذه نقطة ولا شك في صالح تلك المعارضة.

استطاعت المعارضة أن تحشد مئات الألوف من أنصارها في الساحات المحيطة بقصر مجلس الوزراء، وأن تحدد مطالبها في شيء واحد واضح هو استقالة حكومة "السنيورة"، ولا شك أن العدد الذي حضر استجابة لنداء زعماء المعارضة كان أكبر من العدد الذي حضر في جنازة "بيار الجميل" والتي حشد لها زعماء الأكثرية الحكومية، وهذه نقطة أخرى لصالح تلك المعارضة، بل إن المعارضة تعمدت أن ترفع علماً واحداً في حشدها وهو العلم اللبناني، أي أنها لم ترفع أعلام حزب الله الشيعي ذو اللون الأصفر، ولا أعلام باقي الفرقاء والمتحالفين مع حزب الله مثل حركة "أمل" أو التيار الوطني الحر، أو تيار المردة الماروني، أي جماعة "سليمان فرنجية".. إلخ، وهي بذلك تريد أن ترسل رسالة: أنها ليست معارضة شيعية فقط كما يتهمها خصومها، ولكن الصحيح والحقيقي أن الشيعة يملكون الأغلبية داخل أنصار المعارضة، وهم الكتلة الجماهيرية الأكثر تنظيماً واستجابة داخل لبنان ويتلقون دعماً هائلاً من إيران وسوريا.

ورغم أن الأكثرية الحكومية تزعم أن لها أكثرية في الشارع تتناسب مع أكثريتها البرلمانية، إلا أنه بات من المشكوك فيه أن تستطيع الحكومة حشد عدد مماثل لما حشدته المعارضة اللبنانية في الشارع لعوامل كثيرة **تتمثل في التالي:**

- انضباط الشارع الشيعي وتماسكه وعدم وجود اختراقات للحكومة داخله، فضلاً عما يتلقاه من دعم إيراني وسوري.

- وجود اختراقات كبيرة داخل الكتل السكانية التي تمثلها الحكومة، فالسنة مثلاً لا يمكن أن يجتمعوا على زعامات غير دينية سنية، ومن ثم فإن الشيعة يجتمعون على زعامات دينية وسياسية في حين أن السنة لا يملكون إلا زعامات سياسية فقط تتمثل في تيار المستقبل "الحريري"، وفي هذا الصدد نجد أن كتلاً سنية لا بأس بها ارتبطت مع المعارضة لأسباب سياسية تتمثل في مناهضة المشروع الأمريكي، مثل الأحزاب القومية والناصرية وهي سنية في مجملها، وكذا الكتل العائلية التقليدية مثل "آل كرامي" في طرابلس، و"آل الحص" في بيروت، وكذلك الحزب الشيوعي والحزب القومي الاجتماعي ودعاة وحدة سوريا ولبنان أو وحدة الشام أو وحدة الهلال الخصيب.. إلخ، وهي تيارات سنية وشيعية ومسيحية.. إلخ، وفي القطاع الدرزي مثلاً هناك اختراقات للمعارضة مثل "آل أرسلان"، وبديهي أن التيار الوطني الحر، الذي تعمد حزب الله - وهو القائد الحقيقي والكتلة الأكبر في المعارضة - إعطاء دور أكبر له، وجعل زعيمه العماد "ميشيل عون" هو الذي يخطب في الجماهير المحتشدة، ويتحدث باسم المعارضة، هذا التيار يمثل الكتلة الأكبر في الطائفة المارونية ومن ثم المسيحية، بالإضافة إلى مسيحيين آخرين في تيار المردة - جماعة سليمان فرنجية في طرابلس والمسيحيين المنخرطين في الأحزاب الشيوعية والقومية ودعاة وحدة الشام.

وهكذا فنحن أمام كتلة شيعية مصمتة، بالإضافة إلى حلفاء من كافة الطوائف، بعكس تيار الحكومة الذي لم يستطيع أن يحقق أي اختراق داخل الشيعة، وهذا أعطى المعارضة الفرصة للحديث عن أنها ليست طائفية، وأنها تمثل كل لبنان، بل أن تزعم أنها تمثل الأكثرية الشعبية، وأن قانون الانتخابات يجب أن يتغير باتجاه أن تصبح لبنان دائرة واحدة عن طريق القوائم النسبية وأنه لو حدث ذلك ستحصل المعارضة على أكبر عدد من مقاعد البرلمان.

أوساط الحكومة قالت أن الهدف من تلك الانتفاضة هو منع تشكيل وعمل المحكمة الدولية التي سوف تضطلع بمحاكمة المتهمين باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق "رفيق الحريري" وما تبع ذلك من اغتيالات وأن ذلك لحساب المحور السوري الإيراني، وأن هذه الانتفاضة تضرب الاقتصاد الوطني وتضرب السياحة وتعطل عمل مؤتمر باريس، وترد المعارضة على ذلك بقولها أنه تستهدف منع التدخل الأمريكي والفرنسي والإسرائيلي في الشأن اللبناني، وأنها لا تريد استبعاد الأكثرية، بل إنها لا تمانع أن يكون "السنيورة" شخصياً رئيساً لحكومة وحدة وطنية تمثل كل التيارات السياسية ولا تستبعد أحداً.

وتضيف الحكومة أيضاً أن حزب الله أعطى لحكومة "السنيورة" جزاء "سنمار"، وهي الحكومة التي حققت تماسك المجتمع اللبناني في مواجهة إسرائيل، وترد المعارضة على ذلك بأن كثير من القوى المشاركة في الحكومة فعلت أو تمنت على الأقل كل ما من شأنه هزيمة حزب الله الشيعي، وأنها تلعب لعبة طائفية وأن بعض هؤلاء يعمل لصالح أمريكا وفرنسا مباشرة.

وإذا كانت المعارضة قد سجلت الكثير من النقاط لصالحها حتى الآن، فإن الحكومة لا تزال متماسكة وتصر على أنها لن تستقيل، ولن تخضع لابتزاز الشارع، وأن المكان الصحيح لمعركة من هذا النوع يجب أن تكون داخل البرلمان اللبناني، وفي الحقيقة فإن تلك الحكومة تعتمد على دعم دولي واضح، بل إن القوى الدولية ربطت عقد مؤتمر باريس لدعم لبنان اقتصادياً باستمرار حكومة "السنيورة"، وكذلك تلقت الحكومة دعماً عربياً واضحاً، وهكذا فنحن أمام معركة شد أصابع بقسوة، ويمكن ألا تحسم المسألة بسهولة وبسرعة، وهكذا فإن لبنان أمامه وقت عصيب ويمكن أن تتطور الحوادث في اتجاهات غير محسوبة سلفاً.

* * * * *

حل الحكومة والعودة إلى صفوف المقاومة

ليس عيباً على الإطلاق أن نعترف بأخطائنا، أو نكتشف أننا سرنا في الطريق الخطأ، سواء كان هذا الخطأ خطأ مبدأي أو خطأ تكتيكي ولا شك أن دخول حماس الانتخابات التشريعية ومن ثم الحصول على أغلبية المقاعد وتشكيل الحكومة الفلسطينية، هو حق لحماس من الناحية المبدئية، وليس فيه من ناحية المبدأ أي خطأ أخلاقي أو سياسي، ولكن الأمور السياسية لا تقاس فقط بمنطق الحلال والحرام فقط، فما هو حرام مرفوض طبعاً، وما هو حلال يخضع بعد ذلك لقاعدة الفائدة والضرر - حساب المصالح والمفاسد - وهناك ما هو حلال ولكنه يؤدي إلى أضرار ومن ثم يصبح مرفوضاً، دخول حماس للانتخابات التشريعية كان حلالاً ومباحاً، ولكنه كان يحتاج أيضاً إلى حساب سياسي دقيق، فمن ناحية المصالح فإنه حقق لحماس اعتراف لا يمكن سحبه، وهو أنها حركة تعبر عن أغلبية الشعب الفلسطيني وهذا يحصنها طبعاً ضد التهميش أو محاولة اتهامها بالإرهاب وإلا كان هذا نوعاً من الاتهام لكل الشعب الفلسطيني بالإرهاب ولكن في المقابل فإن دخول حماس الانتخابات التشريعية وضعها في مأزق حقيقي، من ناحية مطالبة الآخرين لها باستحقاقات سياسية معينة كانت في غنى عنها منها ضرورة الاعتراف بإسرائيل، أو على الأقل ضرورة الاعتراف بكل الاتفاقيات التي وقعتها السلطة سابقاً وخاصة أوسلو وواي ريفر والقاهرة وغيرها، وهي اتفاقات طالما انتقدتها حماس، من ناحية أخرى فإن تشكيل حكومة حماس جعلها أمام استحقاق حل المشاكل المزمنة - المستحيلة طبعاً - للشعب الفلسطيني من ناحية المعيشة والبنية التحتية والخدمات والفلتان الأمني، وبما أن حماس مستهدفة إسرائيلياً وأمريكياً وبما أنها غير مرغوب فيها إقليمياً لأسباب تتصل بعدم رغبة الأطراف الإقليمية في نجاح حكومة إسلامية، وبما أن حديث الولايات المتحدة الأمريكية عن الديمقراطية أو الاعتراف بإرادة الناخبين هو كلام معروف سلفاً من قبل ومن بعد أنه مجرد

كلام لا رصيد له في الواقع - وكذا بدرجة أقل الموقف بالنسبة لأوروبا، إذن فإن تشكيل حكومة حماس حتماً ولو كانت منتخبة لن يجعل أحداً من هؤلاء يساعدها أو حتى يتوقف عن إعلان الحرب عليها، أضف إلى هذا أن سلطة فتح ورجال فتح لم يكونوا مستعدين أصلاً للاعتراف بالفشل في الانتخابات ولم يكونوا مستعدين أصلاً للتخلي عن مكاسب السلطة والثروة بل والفساد والخيانة المباشرة وغير المباشرة أحياناً، وهكذا وجدت حكومة حماس نفسها، أمام مطالب شعبية مشروعة بالمرتبات والطعام والشراب والخدمات والأمن وفي نفس الوقت تم حصارها أمريكياً وأوروبياً وإقليمياً، ووصل الأمر إلى حد تهديد المصارف بمنع تحويل التبرعات الشعبية إلى حكومة حماس، والمحصلة أن ما وصل فعلاً إلى حماس أخذه رجال أبو مازن أو جزءاً كبيراً منه بحجة الإنفاق على مؤسسة الرئاسة وما تبقى لم يكن ليكفي لصرف المرتبات أو حل المشاكل، وعلى المحور الثاني تمسك أبو مازن باعتباره رئيساً منتخباً بدوره بكل السلطات الهامة، الأمن، المعابر، الخارجية، وهكذا وجدت حماس نفسها أمام استحقاقات بدون سلطات حقيقية، ولم تستطع أن تفعل شيئاً في مواجهة ذلك إلا الكلام عن الشعارات والمبادئ الصحيحة في مواجهة الجوع وعدم صرف المرتبات، أي أنها أصبحت في مواجهة الجمهور الفلسطيني، فإن هي انسحبت قال البعض أنها فشلت وعليها ألا تكرر المحاولة، وإن هي استمرت خضعت لصراع مستمر من الجمهور الجائع والغاضب، وهكذا كانت المحصلة سلبية وإذا أضفنا إلى ذلك أن الجيش الصهيوني لم يتوقف قط عن العدوان على غزة والضفة، واستمر يقتل ويضرب ويهدم ويعتقل كانت المحصلة مأساوية على أكثر من مستوى، أكثر من هذا فإن وزراء السلطة، وأعضاء المجلس التشريعي من حماس بما فيهم رئيس المجلس قد تعرضوا للخطف والاعتقال على يد السلطات الإسرائيلية، وما تزال إسرائيل وأمريكا وأوروبا تصر على أن حماس حركة إرهابية، وعندما طرحت حماس فكرة حكومة الوحدة الوطنية جاءت الشروط من فتح تعجيزية، منها

الاعتراف - المجاني - بإسرائيل وعدم الخضوع لمنطق النسب الانتخابية، وهو أمر صعب جداً بالنسبة للشرط الأول وصعب فقط بالنسبة للشرط الثاني وإلا فلماذا كان كل كفاح وجهاد حماس مثلاً، ولماذا لا نحترم رغبة الناخب فيتحول المنتخبون إلى مجرد شاهد هامشي على وزارة تستأثر بها حركة فتح في القطاعات الرئيسية.

الأفضل لحماس بالطبع أن تلقي كل المائدة في وجه " أبو مازن " وتغسل يدها من هذا الموقف الصعب برمته، ولا بأس أن تعلن عجزها عن الاستمرار لأن هناك مؤامرة دولية وإقليمية ومحلية معروفة للجميع وسوف يصدقها الناس في ذلك، بدلاً من الانجرار خطوة خطوة نحو فقدان المصداقية والتحول إلى حركة فقدت معناها باعترافها بإسرائيل وحتى لو فعلت ذلك فإنها لن تنجح في فك العداء والحصار حولها، أما لو حلت نفسها وعادت إلى صفوف الجماهير وبدأت خط الكفاح التقليدي لها، فإنها ربما تخسر جزءاً من اللحظة في مقابل أن تكسب كل المستقبل وتحافظ على نظافة ونصاعة الماضي.

* * * * *

سُحب الخريف الصهيونية هل تمطر وحدة وطنية فلسطينية

عمليات الاجتياح الصهيوني لكل من الضفة الغربية وغزة لم ولن تتوقف، فهو صراع ممتد في الزمان والمكان إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً، والشعب الفلسطيني وحركات المقاومة الإسلامية والوطنية دخلوا في عشرات التجارب وقامت إسرائيل بفعل كل شيء من أجل القضاء عليهم دون جدوى، الحصار المالي والاقتصادي، الإفقار والتجويع، ضرب البنية التحتية، هدم البيوت على أهلها، وحتى بعد إخلائها، اقتلاع الأشجار، آلاف القتلى والجرحى والأسرى " حوالي 2300 شهيد فلسطيني في 6 سنوات منهم 300 في الثلاثة أشهر الأخيرة خاصة منذ عملية اختطاف الجندي الصهيوني جلعاط شليط في عملية الوهم المتبدد التي نفذتها حركات المقاومة في 25 / 6 / 2006، حوالي عشرة آلاف أسير من مختلف الفئات والفصائل والأعمار، فضلاً عن رقم مماثل من الجرحى والمصابين "، ومع ذلك لم ولن تنجح إسرائيل في القضاء على المقاومة، وهذه هي سنة الله تعالى، فالإيمان والإرادة أقوى من الطائرة والدبابة، استخدمت إسرائيل غارات الطيران، والضرب المدفعي، والاجتياح بالدبابات، وعمليات بأسماء مثل أمطار الصيف، ثم سحب الخريف، وهكذا، ومع ذلك لم تنجح إسرائيل في اجتثاث المقاومة أو قتل إرادة الشعب الفلسطيني وقواه المجاهدة، الشيء الوحيد الذي يمكنه أن يضرب المقاومة في الصميم هو الفتنة الداخلية والحرب الأهلية، ورغم حدوث شيء منها في الآونة الأخيرة خاصة بعد إزاحة فتح وصعود حماس وتشكيل الحكومة، فإن الأمور لم تصل بعد إلى النقطة الحرجة وهكذا فإن إسرائيل، لأنها أولاً كيان عدواني بطبعها ولأن أمريكا والغرب إما يشجعونها أو يؤيدونها أو يسكتون عليها، ولأنها ثانياً رأت أن ما حدث من فتنة ليس كافياً فقررت أن تصعد من عملياتها العسكرية، وبديهي أن عملياتها لم تتوقف قط، لا قبل صعود حماس ولا بعدها، ولا قبل اختطاف الجندي جلعاط شليط، أو بعدها، ومنذ أن أعلنت إسرائيل الانسحاب الشكلي من

غزة، فإن عدوانها على القطاع لم ينقطع قط وهكذا فنحن أمام نوع من التصعيد الكمي وليس الكيفي في السلوك الصهيوني، ومن الملاحظ أنه تزامن مع المفاوضات التي رعتها مصر مع قيادات حماس للبحث في تبادل أسرى فلسطينيين مع الجندي جلعاط شليط، أي أن إسرائيل لم ولن تحترم الجهد المصري. ويجب أن يكون لذلك أثره في قيام مصر بتسهيل حصول حركات المقاومة على أسلحة مضادة للدبابات وفي تلك الحالة فإن الاجتياح الصهيوني لأي منطقة فلسطينية لن يكون سهلاً، ويمكن لهذا الأمر أن يحدث نوع من التغير النوعي في موازين القوى، ولنسأل أنفسنا لماذا سلحت إيران الشيعية حزب الله الشيعي بكل أنواع السلاح وأعطته القدرة من ثم على الصمود أمام العدوان الصهيوني، أين إذن الدعم السني أو الإسلامي والعربي لحركات المقاومة الفلسطينية على غرار ما تم تقديمه من دعم لحزب الله؟!.

ومن الملاحظ أن العملية الصهيونية الأخيرة، هي نوع من الهروب للأمام بالنسبة لحكومة أولمرت التي يطاردها شبح الفشل في لبنان وهي تدرك أن المقاومة الفلسطينية وهي سنية لن تجد دعماً كبيراً مثل حزب الله، وهي أيضاً رسالة لمصر أنها لا تحترم تعهداتها تجاه مصر، وهي أيضاً محاولة صهيونية مستمرة للقضاء على المقاومة ومنع إطلاق صواريخ القسام وهذا لم يتحقق والحمد لله، فالصواريخ أيضاً انطلقت بعد العدوان الصهيوني الأخير المسمى " سحب الخريف " وأدى إلى قتلى وجرحى صهاينة، بل أكثر من هذا فإن مستوى الصمود وإيقاع الخسائر في الجنود والدبابات الصهيونية هذه المرة أكثر من أي مرة سابقة وهذا يعني أن المقاومة تزداد صلابة وتقاوم رغم عدم امتلاكها لصواريخ مضادة للدبابات، فماذا لو حصلت على تلك النوعية من السلاح. واعترف راديو العدو الصهيوني بسقوط قتلى وتدمير دبابات صهيونية بسبب تصدي عناصر المقاومة للاجتياح، والعدو الصهيوني هذه المرة فاقد لكل أعصابه بدليل أنه اجتاح مسجد النصر بمدينة بيت حانون وهدم المسجد على

المصـلين يـوم 3 / 11 / 2006 السـاعة 12 ظهـراً!!. وهـو نـوع مـن إخـراج اللسان الصهيوني للعرب والمسلمين عموماً، وللشعب الفلسطيني خصوصاً.

العدوان الصـهيوني إذن هـو جـزء مـن سلسـلة مسـتمرة، قـد يسـتهدف هـذه المـرة الضـغط علـى حكومـة حمـاس، أو حتـى محاولـة إسـقاطها بـالقوة، ولكنـه سيفشـل كمـا فشـل دائمـا، ويبقـى أن مـن الضـروري أن تكـون النتيجـة المباشـرة لهـذا العـدوان الوحشـي هـو نهايـة الفتنـة بـين الفصـائل الفلسـطينية، ومعرفـة الجميـع أن العـدو الصـهيوني والأمريكـي هـو العـدو ولـيس بعضـناً بعضـاً، وأن الطريـق إلـى الصـمود وتحقيـق النتـائج المرجـوة بـأي طريقـة كانـت، بأسـلوب حمـاس أو بأسـلوب فـتح لـن يـتم مـا لـم تنتهـي ملامـح وأسـباب وعناصـر الفتنـة، وتحيـة إلـى الشـعب الفلسـطيني الصـامد الـذي ضـرب مـثلاً مـذهلاً فـي صـبره علـى بـلاء طويـل طويـل طويـل، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

* * * * *

عباس يهدد.. الانتخابات المبكرة أو الحرب الأهلية!

يمكننا أن نتوقع - وفقاً لمحددات معلوماتية واستنتاجات تحليلية - أننا أمام سيناريو هدفه واحد، وطرقه متعددة، فمنذ أن فازت حماس بالانتخابات التشريعية بنسبة تصل إلى 60 % وهو ما يعني أنها تمتلك شرعية أعلى من فتح بالطبع، وأعلى من الرئيس محمود عباس نفسه؛ لأن عدد الذين حضروا وصوتوا لحماس أكثر من أمثالهم بالنسبة لعباس، منذ أن فازت حماس بالانتخابات التشريعية تم استهدافها، ورغم القبول المبدأي بالنتائج إلا أن قوى داخل فتح، والتي اعتادت على المناصب والمغانم - ولا نقول السرقات والاختلاسات - وفرض النفوذ، لم تقبل عملياً تلك النتيجة، أضف إلى ذلك إسرائيل وأمريكا، وغيرهما.

ومن ثم كان الحصار المالي على الشعب الفلسطيني، فإسرائيل رفضت الإفراج عن نسبة السلطة في الجمارك، وأمريكا وأوروبا منعتا المعونات المقررة من قبل للشعب الفلسطيني، بل وصل الأمر إلى حد منع وصول التمويلات البنكية إلى السلطة، وهي أموال تم التبرع بها شعبياً، والمحصلة هو أن الشعب الفلسطيني أصبح تحت سطوة الحصار والجوع، ولم يصرف الموظفون مرتباتهم، في الوقت الذي تدفقت فيه الأموال على محمود عباس لتمويل الأجهزة الأمنية وغير الأمنية المعارضة لحماس، وكذا تدفقت الأموال على عناصر معينة من الانقلابيين داخل فتح، وهم قطاع صغير داخل فتح نجحوا بالأموال والمليشيات في خطف قرار فتح رغم أن الجسم الرئيسي لفتح وطني، إلا أن الإنقلابيين خطفوا القرار الفتحاوي، بل وحتى خطفوا التحدث باسم كتائب شهداء الأقصى، وهي منهم براء!!

في البداية تم تمرير ما يسمى بـ"وثيقة الوفاق الوطني" ورغم ما فيها من عيوب إلا أن حماس قبلتها واعتبرتها قاعدة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ولكن لأن الهدف هو الإطاحة بحماس لم يرق ذلك للانقلابيين في فتح، فأجهضوا تلك الوثيقة وأجهضوا المفاوضات لإقامة حكومة وحدة وطنية، بل ومارسوا الانفلات الأمني داخل المجتمع

الفلسطيني لإثبات عجز الحكومة، والصحيح أنه ليس عجزاً للحكومة، لأن الأجهزة الأمنية يسيطر عليها محمود عباس باسم الرئاسة وحتي القوة التي شكلتها حماس رفض أبو مازن الاعتراف بها أو السماح لها بالنزول إلى الشارع، وكل المرات التي تم استخدام الهروات أو الرصاص ضد المتظاهرين، كانت أجهزة أبي مازن هي المسئولة عن ذلك، ولعلنا لا نقول جديدا حين نقرر أن عملية إطلاق الرصاص على موكب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية ومن قبلها اغتيال أطفال أحد القيادات المخابراتية هي بفعل نفس الشخص والمجموعة، تمهيداً لإعلان الرئيس عباس لإقالة الحكومة، وإجراء انتخابات مبكرة، وهي خطوة ترى الدوائر القانونية أنها غير دستورية؛ لأنها ليست من صلاحيات الرئيس، بل من صلاحيات المجلس التشريعي المنتخب، وغير مبررة سياسياً، فالفشل الاقتصادي والأمني الذي برر بهما عباس قراره ليس مسئولية حماس، بل مسئولية أبي مازن ورجاله وحلفائه الأمريكيين والإسرائيليين، بل نكاد نقول أن حماس تحاول أن تدخل الأموال إلى فلسطين المحتلة، فيصادرها رجال عباس، ويتركون رئيس الوزراء واقفاً أمام بوابة المرور لساعات طويلة!! وكذا فإن الذي يقوم باختلاس الأموال وتهريبها من فلسطين إلى الخارج هم عناصر محسوبة على فتح، أما الانفلات الأمني فهو مسئولية الرئيس عباس بامتياز؛ لأن كل الأجهزة الأمنية تابعة له، وفي كل المرات فإن عناصر حماس من المتظاهرين أو غير المتظاهرين هم الذين يتعرضون لإطلاق الرصاص من أجهزة أمن الرئيس!!

أما الفشل السياسي، فإن عباس يعرف أن إسرائيل لم تقدم شيئاً ذا قيمة يمكن الاعتماد عليه فيما يسمى بمسيرة السلام، ومن قبل حماس فشلت كل الحكومات الفلسطينية في الحصول على أي مكسب عن طريق المفاوضات، ومن ثم فإن من الخطأ والخطيئة تقديم المزيد من التنازلات لإسرائيل مجاناً وبدون أي مقابل وبالتالي فإن تمسك حماس بالثوابت هو موقف صحيح أولاً وليس هناك بديل براجماتي عنه ثانياً.

ومن الملاحظ أن خطاب عباس لم يتطرق إلى الأسرى، وهو متهم أيضاً بالاتصال

بإسرائيل لمنعها من الإفراج عن مروان البرغوثي في صفقة تبادل الأسرى بالجندي الإسرائيلي المخطوف "جلعاد شليط".

قرار عباس بإجراء انتخابات مبكرة هو تحصيل حاصل وهو استجابة للمخطط التقليدي لعناصر الفساد والمليشيات في فتح والذي فعل كل شيء للوصول إلى هذه النقطة، وكذا رفض حماس لذلك القرار أمر متوقع، وحتى لو اعتبرنا أن حماس أخطأت بدخول الانتخابات، فإنها تخطئ الآن أكثر لو قبلت الخروج من الحكومة أو إجراء انتخابات جديدة، لأن قرار استهدافها حتى ولو بالحرب الأهلية قرار تم الاتفاق عليه سلفاً بين عناصر الفساد في فتح وإسرائيل وأمريكا، ومن ثم فإن فرص تفويت الفرصة على هذا المخطط أو فرص الصمود أكثر أمام هذا المخطط تتوفر أفضل في حالة وجود حماس في السلطة أكثر من خروجها.

ولا شك أن التاريخ الفلسطيني سيذكر بالاحتقار هؤلاء الذين تجاوزوا الخط الأحمر وكسروا التقاليد العظيمة في تحريم الدم الفلسطيني، وأوصلوا الحالة الفلسيطينية إلى نقطة حرجة لم تعرفها من قبل.

* * * * *

لماذا دعمت أمريكا وإسرائيل قرار "أبو مازن" بإجراء انتخابات مبكرة

قد يبدو للوهلة الأولى أن الدعم الأمريكي الدبلوماسي والسياسي والإعلامي ثم إعلان كونداليزا رايس بضرورة تمويل الرئيس الفلسطيني محمود أبو مازن ومنح أموال لشراء أسلحة لأجهزة أمن الرئاسة الفلسطينية ثم نفس الكلام والتأييد والوعد بالسلاح والتمويل من جانب إسرائيل، قد يبدو كل ذلك للوهلة الأولى أنه نوع من دعم الاعتدال الفلسطيني الذي يمثله محمود عباس في هذا الصدد ضد التطرف الذي تمثله حماس في هذا الصدد أيضاً، هذا سبب صحيح جزئياً ولكنه لا يفسر كل المسألة.

بداية فإن خطة الإطاحة بحماس، وتصفيتها خطة أمريكية إسرائيلية قديمة، وقد حاولت إسرائيل بالفعل تصفية حماس والجهاد قبل ذلك وبعد ذلك، قبل وصول حماس إلى السلطة وبعد وصولها إلى السلطة على حد سواء وفعلت إسرائيل كل شيء وفشلت. واستمرت حماس والجهاد قادرة على فعل الجهاد النبيل الذي لم تعد إسرائيل قادرة على تحمله طويلاً، وبما أن حماس هي القوة الأكبر، كان لا بد من توجيه الضربات الأقوى لها، ومن ثم فإن التفكير جاء باتجاه توريط حماس في الانتخابات ومن ثم تشكيل حكومة، ثم حصارها وحصار الشعب الفلسطيني مالياً واقتصادياً لإشعار المواطن الفلسطيني بأن حماس جرت عليه الجوع والفقر ومن ثم ينصرف عنها، ولكن الذي حدث أن حكومة حماس لم تنهار، والتفاف الشعب الفلسطيني حولها لم يقل، بل إن حركات المقاومة الأخرى التي اعترضت أصلاً على دخول حماس الانتخابات وقفت خلف حماس، لأن المسألة لم تعد خطأ أو صحة دخول الانتخابات، ولكنه أصبح تصليب موقف حماس في التمسك بالثوابت وعدم التفريط في نهج المقاومة والانبطاح أمام إسرائيل، وهكذا فلم يكن هناك بد أمام إسرائيل وأمريكا إلا دفع الأمور باتجاه الفوضى والفلتان الأمني، وقد لعبت قوى وشخصيات محسوبة على فتح هذا الدور وتلقت الأموال بكثافة من أمريكا وإسرائيل، ومن ثم أنفقتها على العناصر المستعدة لأداء أي دور بأي ثمن وهكذا شاهدنا عمليات الاغتيال الداخلي، ووصل الأمر إلى حد اغتيال أبناء أحد ضباط المخابرات، ثم الاعتداء على موكب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، وكذا موكب وزير الخارجية الدكتور محمود الزهار، ولا بأس لهذه القوة أن تفعل الشيء ونقيضه ضد حماس وضد رموز فتح أيضاً فما يهمها هو تحقيق الفوضى تمهيداً للحرب والفتنة، ومن البديهي أيضاً أن إشعال النار في حد ذاته يكفي لانفجار البارود، أي أن من الممكن والمتوقع أن تتورط قوى مخلصة في فتح وحماس في الصراع كرد فعل منسوب للطرف الآخر وهكذا.

المحصلة هنا أن قرار محمود عباس لم يكن قراراً منسوباً للرجل نفسه، ولكنه قرار جاء تحت ضغط القوة الثالثة التي خطفت قرار فتح وأمسكت بالأوراق وتلاعبت بالرئيس الفلسطيني خاصة مع غياب مروان البرغوثي في السجون الإسرائيلية وتصفية رجاله في

كتائب شهداء الأقصى.

القرار جاء كنوع من إعلان طريقة الفتنة أو الانقلاب على الشرعية الفلسطينية، وبديهي أن حماس لا بد أن ترفض القرار لأنها مستهدفة بوضوح، ومن الطبيعي أن إمكانية الصمود ومعها بعض أجهزة السلطة ولو من الناحية الشكلية أفضل في حالة خروجها ومواجهتها أجهزة الدولة رسمياً وشكلياً. ولعل هذا يفسر إجماع عدد من الفصائل الفلسطينية مثل الجهاد والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وممثلين كبار لحركة فتح " فاروق القدومي " وغيرهم - حوالي 11 فصيلاً أصدروا بياناً من دمشق يرفضون فيه قرار محمود عباس أبو مازن بإجراء انتخابات مبكرة، في نفس اليوم الذي ألقى أبو مازن فيه خطابه الذي أعلن فيه قراره المذكور، ومنذ صدور قرار " أبو مازن " والقوة الثالثة التي خطفت قرار فتح، بل وخطفت الحديث باسم كتائب شهداء الأقصى وتقوم بكل الأعمال المريبة لوضع الأمور على حافة الهاوية أو دفعها إلى نقطة اللا عودة، والهدف الذي تريده تلك القوى - الصحيح الذي تريده إسرائيل وأمريكا - هو وقوع الحرب الأهلية، لإخراج حماس من معادلة الضفة الغربية، ولا يهم هنا أن تفوز أو لا تفوز في غزة، ومن ثم ينفتح الطريق أمام إسرائيل لتنفيذ خطتها للحل النهائي التي هي في الضفة تحديداً وليس غزة، ومن ثم فإن الخاسر من الفتنة هو حماس وفتح، وقبلهما الشعب الفلسطيني ومستقبله.

* * * * *

ماذا يريد لصوص فتح

حركة فتح حركة فلسطينية تاريخية تحظى بالاحترام، ولكن قراراها قد تم خطفه لصالح مجموعة من اللصوص والبلطجية وعملاء إسرائيل، وهؤلاء في الحقيقة ليسوا من فتح، ولا علاقة لهم بها، لا تاريخياً ولا نضالياً، بل هم التحقوا بها عندما كانت في السلطة، طمعاً في ذهب المعز وسيفه، ومارسوا باسمها كل أنواع الفساد والإفساد والبلطجة. وأساءوا إليها، وكانوا سبباً أو أحد أسباب فشل فتح في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية التي فازت بها حركة حماس، وبديهي أن مسئولية هؤلاء تقع على أنفسهم أولاً، ثم على محمود عباس ثانياً وعلى قيادات فتح التي سمحت لهم باختطاف القرار الفتحاوي والإساءة إلى تاريخ فتح وجغرافيتها نحن هنا لا نتحدث عن مجموعة من قيادات فتح، لها رأي معين في موضوع السلام، أو حتى العلاقة مع الكيان الصهيوني، نحن بالطبع لا نوافق على هذا الرأي، وندينه بكل شدة ونراه خطر على المستقبل الفلسطيني، ولكنه في النهاية وجهة نظر، نحن لا نتحدث عن أصحاب وجهة النظر هذه، لأنهم طالما يعبرون عن رأيهم في إطار الخلاف السلمي مع باقي الفصائل فلا مشكلة، ولكننا نتحدث عن مجموعة من اللصوص والبلطجية، لا يعبرون أصلاً عن أي وجهة نظر ولا يعكسون رأياً ولا رؤية، ولكنهم يريدون سرقة الشعب الفلسطيني وممارسة نوع من البلطجة والوصاية عليه، وهؤلاء ليس لديهم مانع في أن يكونوا عملاء للاحتلال أو للأمريكان أو لأي طرف يدفع، ولو كانت حماس قادرة على الدفع لهم، لأصبحوا معها، ولكن من البديهي أن حماس لا تملك المال لتدفعه لهؤلاء، ولا تستطيع أن تمارس هذا السلوك من الناحية الشرعية ثم الناحية الأخلاقية والنضالية، وفي كل الأحوال فإن هؤلاء يعرفون أن الأموال الأمريكية والإسرائيلية أكثر بكثير، وليس بعيداً عن الذاكرة، أن لصوص فتح هم أنفسهم تمردوا على الرئيس محمود عباس، ويمكن أن يخرجوا عليه غداً ومن ثم فإن مراهنة محمود عباس عليهم هي نوع من قصر النظر والجهل والغباء

الاستراتيجيين، وبديهي أن هؤلاء خطر على الجميع، إنهم خطر على حماس، وخطر على فتح، خطر على محمود عباس، وخطر على كل الشعب الفلسطيني، والغريب والعجيب أن كل القوى الفلسطينية وخاصة التي تعرف حقيقة هؤلاء لا تجتمع عل قلب رجل واحد، للقضاء على تلك العصابة ثم الاختلاف أو الاتفاق بعد ذلك على القضايا المطروحة.

لصوص فتح هؤلاء، وصلوا إلى أقصى درجة من الاستفزاز لكل القوى، فهم قد أطلقوا النار على رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وخطفوا مدير مكتب وزير الداخلية، وخطفوا عناصر من حماس، وأشعلوا النار في منازل أعضاء المجلس التشريعي من فتح، واحتكوا مراراً وتكراراً بالقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية - وهي القوة التي تمثل الحصن الأخير للشعب في مواجهة البلطجة والفساد والسرقة والخيانة - وهم بعد أن فقدوا السلطة لا يطيقون العيش بدونها، ومستعدون من ثم لتعويض مصادر دخلهم غير المشروعة إلى أن يتحولوا إلى قوة بيد الاحتلال يحقق بها هذا الاحتلال ما عجز عن تحقيقه دائماً وهو الحرب الأهلية الفلسطينية، والمثير للغرابة والاستفزاز هنا أن محمود عباس قام أخيراً بتنفيذ المطلب الأمريكي الإسرائيلي بتعيين المدعو محمد دحلان قائداً عاماً للأجهزة الأمنية، بل وأصدر قراراً بحل القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية أي عملياً تسليم كل شيء للصوص فتح، وترك الشعب الفلسطيني بدون أي درع يحميه، مرة أخرى نحن لا نتحدث عن رأي أو رؤية فيها خلاف على موضوع السلام بين محمود عباس وحركة حماس، ولكننا نتحدث عن لصوص وبلطجية معروفين ولم يناضلوا يوماً في صفوف فتح، ولم يقوموا بأي عمل جهادي أو سلمي ضد إسرائيل، لا في عمليات كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح، ولا في الانتفاضة السلمية للشعب الفلسطيني في مرحلتها الأولى عام 1997، أو الثانية 2003، بل هم من يقوم أو يدعم تجارة المخدرات والخمور وإنشاء الملاهي الليلية، والتبادل التجاري مع إسرائيل وكأنهم مافيا حقيقية منظمة

خطفت القرار الفتحاوي، ووضعت الرئيس الفلسطيني محمود عباس في قبضتها، وتواصل مخططها لتحويل فلسطين إلى بقعة من الدم والنار يحترق فيها كل فلسطيني مخلص من فتح أو حماس أو الجهاد أو الجبهة الشعبية أو حتى المستقلين ويحترق فيها المستقبل الفلسطيني لحساب إسرائيل وأمريكا، ولا أدري لماذا لا تنتبه فتح إلى أنها مستهدفة من هؤلاء اللصوص، قبل أن تكون مستهدفة من حماس أو غيرها، وبديهي أن قدراً هائلاً من ضبط النفس ربما يكون فوق الطاقة - مطلوب من حماس لأن فلسطين تهمنا، ولا تهم هؤلاء اللصوص، ومن ثم فإن الحفاظ على فلسطين، وعلى مصالح الشعب، وعلى مستقبله أهم كثيراً من الثأر الشخصي أو الثأر لحركة ضد حركة أخرى... إلخ....

* * * * *

مستقبل النضال العربي بعد فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان

التغيرات الاستراتيجية والتكتيكية في معادلات وشكل الصراع العربي الإسلامي مع أمريكا وإسرائيل باتت كثيرة وتستحق الرصد بعد فشل العدوان الإسرائيلي على كل من لبنان وفلسطين، وبعد الفشل الأمريكي الذريع في كل من العراق وأفغانستان، ولا شك أن للمسألة ما بعدها على كل المستويات، **وفي هذا الصدد نرصد العديد من الملاحظات الجوهرية كالتالي:**

- أن جيوش أكبر دول العالم وأكثرها تسليحاً - والمتفوقة بلا حدود عسكرياً وتسليحياً واستخباراتياً فشلت في كسر إرادة حركات وقوى صغيرة لا تقاس قوتها بقوة تلك الجيوش وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الجيش الأمريكي بكل جبروته ومع قوات حلف الأطلنطي فشل في كسر إرادة الشعب الأفغاني وحركة طالبان في أفغانستان منذ عام 2001 وحتى الآن، ونضال وعمليات تلك الحركة تتصاعد باستمرار والمشروع الأمريكي بالكامل في أفغانستان مهدد بالفشل... ونلاحظ هنا أن الجيش الأمريكي نجح في هزيمة حكومة ودولة طالبان، وفشل مع حركة طالبان!!.

- نفس الأمر مع العراق، فإن الجيش الأمريكي وقوات التحالف الدولي نجحت في هزيمة جيش العراق ودولة صدام ولكنه فشل مع المقاومة العراقية، والمقاومة العراقية تزداد قوة كل يوم رغم عشرات العمليات الأمريكية مع الجيش العراقي والشرطة ضد تلك المقاومة ورغم القصف الجوي والمدفعي... إلخ.

- في فلسطين المحتلة، فإن الجيش الصهيوني حاول بكل الوسائل والطرق القضاء على حركات المقاومة دون جدوى، بل وقصف المدنيين والمرافق للضغط على حركات المقاومة، وبرغم وصول العنف الإسرائيلي إلى أقصى مداه في عملية أمطار الصيف كماً وكيفاً، فإن حماس وإخوانها لا تزال موجودة، وصواريخ القسام لا تزال تنطلق، وهذا يعني أن الجيش الصهيوني غير قادر على تصفية حركات المقاومة وهو جيش قوي جداً بلا شك ويحصل على نفس التسليح الموجود لدى الجيش الأمريكي.

- في العدوان الصهيوني على لبنان المسمى " الثمن الفادح "، فإن إسرائيل استعملت كل الأسلحة وبأعلى كثافة، ولكنها فشلت في تحقيق أي من أهدافها رغم فترة العدوان الطويلة، ورغم قصف المدنيين والمرافق للضغط على المقاومة، وعلى المستوى المدني، فإن الشعب اللبناني صمد على العدوان في حين أن الشعب الصهيوني شعر بالذعر والخوف، أي أن إسرائيل لم تنجح في القضاء على المقاومة ولا حتى تأمين المدن الإسرائيلية من قصف الكاتيوشا!!.

في الحالات الأربعة السابقة نجد أن المعتدين كان لديهم قوة كبيرة جداً، والمدافعين ليس لديهم إلا الإرادة وسلاح بسيط يمكن تصنيعه أو الحصول عليه بسهولة، ونجد أن المعتدين قد حصلوا على تأييد أو تواطؤ دولي وإقليمي، بل إن حركات المقاومة لم تكن تحظى بإجماع داخلي - هناك قوى في كل من أفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان ضد المقاومة وتعمل مع الاحتلال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - أي أن الظروف الموضوعية لم تكن في صالح حركات المقاومة، ومع ذلك صمدت صموداً مذهلاً، وفشل العدوان فشلاً ذريعاً وهذا معناه أن حركات المقاومة، وحرب العصابات وحرب الشعب طريقة صحيحة لمواجهة الأعداء إذا كانت قوتهم كبيرة جداً، وأن الحكومات والجيوش التقليدية تفشل في مواجهة جيوش أمريكا وإسرائيل، ولكن حركات المقاومة الشعبية تنجح في ذلك، وهذا يعني مباشرة ضرورة تغيير استراتيجية المواجهة مع أمريكا وإسرائيل أي أن على الشعوب العربية والإسلامية، بل والحكومات العربية والإسلامية إذا كان لا يزال فيها بعض الخير أن تدعم حركات المقاومة، وأن تعتمد أسلوب الكفاح الشعبي وحرب المجتمعات والحركات وليس الجيوش والدول والحكومات، وأنه إذا تم بناء استراتيجية عربية إسلامية تستخدم وتعتمد هذا الأسلوب الذي أثبت نجاحه، فإن المستقبل مفعم بالأمل، وهزيمة أمريكا وإسرائيل وتحرر المنطقة بالكامل هو أمر متوقع ومتاح، ولا شك أن هذا أمر يستحق التأمل، ويستحق البحث على كل المستويات في تفعيله والبناء عليه.

* * * * *

الاحتلال الإثيوبي للصومال نهاية المحاكم الإسلامية أم نهاية إثيوبيا

بعيداً عن الشعور الطبيعي بالصدمة والحزن على سقوط عاصمة عربية إسلامية هي "مقديشيو " بيد قوات أجنبية هي القوات الإثيوبية وبعيداً حتى عن أن الغزو الإثيوبي للصومال يستدعي الذاكرة التاريخية حول العدوان الصليبي الحبشي المعروف تاريخياً في تلك المنطقة، بدعم كامل من الغرب الصليبي. بعيداً عن كل هذا فإن الأمر يستدعي قدراً من الهدوء والاتزان للاقتراب من معادلات هذا الصراع وحقائقه.

بداية فإن المحاكم الإسلامية التي صعدت منذ عام 2004 واستمرت لمدة عامين حققت استقراراً وأمناً للصوماليين لم يتحقق منذ عام 1991 وحظيت بثقة الشعب الصومالي، في حين أن كل أنواع التوافقات الأخرى فشلت في ذلك. ويمكننا أن نسجل بالفخر لتلك المحاكم مدى نزاهة قادتها واستقامتهم، بل وعدم قيامهم بمحاكمات وإعدامات لأعدائهم رغم كل ما اقترفه هؤلاء من جرائم. وأن نظافتهم وعدم تربحهم لم تكن مجالاً للشك. وأن غياب تلك المحاكم بالاحتلال الإثيوبي سيعيد الصومال للمربع السابق فالحكومة الانتقالية المزعومة ليست إلا تجمعاً من أمراء ورؤساء وعصابات سجلهم ملطخ بالإتاوات والاعتداء على الأموال والأنفس والأعراض، وهم مجرد عملاء للعدو التاريخي للشعب الصومالي أي أن المحصلة الطبيعية لهذه الأحداث هو عودة الفوضى وشقاء الشعب الصومالي.

* * *

عقب دخول قوات الغزو إلى الأراضي الصومالية - قررت قيادة المحاكم الإسلامية الانسحاب من المدن، ولم تخض أي معركة على الإطلاق وكانت النتيجة دخولاً سهلاً لقوات الغزو للعاصمة وغيرها ولكن حسب رؤية المحاكم على لسان رئيس المجلس التنفيذي للمحاكم شيخ شريف أحمد فإن هذا الانسحاب كان مقرراً سلفاً لأن المحاكم لا تريد استنزاف نفسها أمام قوة عسكرية تستخدم طائرات ودبابات وجيش نظامي قوي، ومدعومين عسكرياً وسياسياً ومالياً بأمريكا والغرب، ولكنها تفضل الانسحاب من المدن، والنزول تحت الأرض، واستخدام أسلوب حرب العصابات، ومن ثم تستنزف القوات الإثيوبية على المدى الطويل، وتضع تلك القوات وجهاً لوجه أمام الشعب الصومالي، الذي سوف تستفزه تلك القوات دينياً ووطنياً، ومع الوقت سيتعامل الشعب الصومالي مع هذا الاحتلال على أنه عدو واضح، والموالين للاحتلال سيكونون في نظر الشعب مجرد خونة. وفي تلك الحالة، فإن المحاكم لإسلامية ستنجح في النهاية في دحر الاحتلال، والعودة من ثم إلى سدة الحكم، ونهاية ما يسمى بالحكومات الانتقالية التي جاءت على مقاعد الدبابات الإثيوبية، وفي تلك الحالة فإن ما سوف يتراكم من خبرة قتالية وسياسية للمحاكم سوف يسمح لها بالتحول إلى قوة إقليمية لا بأس بها، ويمكن لها أن تصبح قاعدة لحركات المقاومة في المنطقة، أضف إلى ذلك أن الفشل الإثيوبي في تلك الحالة سيرتد إلى الداخل الإثيوبي، فتزداد حركات المعارضة قوة داخل إثيوبيا، ومع المشكلات الدينية والعرقية داخل إثيوبيا يمكن أن تتفكك إثيوبيا من الداخل، وهذا يفتح الباب لإعادة فك وتركيب منطقة القرن الإفريقي بالكامل، لصالح الحركات الجهادية الإسلامية، وقيام محور إسلامي هام في تلك المنطقة بالتحالف مع كل القوى الوطنية في مناطق القرن الإفريقي وخاصة الصومال - إثيوبيا - إريتريا، هذا المحور سيكون معادياً للمشروع الأمريكي والغربي، مما يزيد من الهزيمة الأمريكية على مستوى العالم، ويزيد من صعوبة الحرب الأمريكية ضد ما يسمى بالإرهاب.

* * *

إذا لم تكن رواية المحاكم الإسلامية صحيحة، وكان ما حدث هو نوع من الانهيار لتلك المحاكم، فإن الأمر في المدى الطويل لن يتغير، لأن من الضروري والبديهي وبحكم طبيعة الأشياء أن تنشأ حركة تحرر وطني ومقاومة للاحتلال الإثيوبي وعملائه، وهذه الحركة ستكون إسلامية بالضرورة فالشعب الصومالي متمسك بالإسلام، وهو شافعي المذهب، أي ربما يكون البديل في تلك الحالة أكثر راديكالية من المحاكم الإسلامية، ومن ثم تصعب المسألة أصعب على إثيوبيا وعملائها وعلى أمريكا أيضاً.

* * *

علينا أن نرصد في هذا الصدد أن الولايات المتحدة تدعم بالكامل وتمول الغزو الإثيوبي، وأنها مع بريطانيا عطلت أكثر من قرار في مجلس الأمن لوقف العدوان لإعطاء الفرصة بالكامل للإثيوبيين لتحقيق أهدافهم، وأن الموقف العربي كان أقل من المتوقع، ومن المأمول أن يتحول إلى الاتجاه الصحيح شيئاً فشيئاً، لأن التمدد الإثيوبي خطر تقليدي على مصر والسودان، بل على كل الدول العربية شرق وغرب البحر الأحمر، أي على الأمن القومي والغذائي والمائي والاستراتيجي المصري خصوصاً.

وأن نرصد أيضاً أن الولايات المتحدة بكل إمكانياتها العسكرية فشلت في ذبح المقاومة الإسلامية السنية في العراق وأفغانستان، رغم وجود سلبيات طائفية وعرقية في البلدين تقلل بالضرورة من قدرات المقاومة، ولكن بخصوص الصومال، فالصوماليون جميعاً سنة على المذهب الشافعي، وفي المقابل فإن من الصحيح أن إثيوبيا مجرد قفاز للأمريكان، ولكن القفاز لن يكون أقوى من الأصل، وإذا كان الأصل قد فشل في العراق وأفغانستان، فمن البديهي أن القفاز الذي يملك إمكانيات أقل مهما كانت قوة الدعم المالي والعسكري والسياسي الأمريكي له سيفشل في النهاية، والمسألة مسألة وقت بالطبع، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

* * * * *

الانسحاب التكتيكي لقوات المحاكم في الصومال.. استراتيجية النصر على المدى الطويل

بعد الغزو الأثيوبي لأراضي الصومال، أصبحت المسألة على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، فالصراع واضح وأطرافه محددة، صراع بين الشعب الصومالي الذي اعتبر المحاكم الإسلامية قيادة لـه، وبين أثيوبيا ذات الأطماع التاريخية والصليبية في أراضي الصومال، والتي تستهدف دائماً عدم استقرار الصومال؛ لأن استقرار الصومال وأمنه يعني المطالبة بالأراضي الصومالية التي احتلتها أثيوبيا "أوجادين" ويعني عدم قدرة الأقلية المسيحية الحاكمة في أثيوبيا على الاستمرار؛ لأن هناك مطالب وحركات شعبية ذات طابع ديني إسلامي داخل أثيوبيا ذاتها وليس في منطقة "أوجادين" فقط، يمكنها أن ترفع سقف مطالبها وتحركاتها.

أثيوبيا إذن غزت الصومال بدعوى الخوف من المحاكم الإسلامية، وقد حصلت بالطبع على دعمن أمريكي كامل سياسي وعسكري واقتصادي؛ لأن أمريكا بدورها تخاف من سيطرة الاتجاه الإسلامي على الصومال بدعوى أن ذلك يحول الصومال إلى موضع قدم للإسلاميين المناوئين لأمريكا، أو مرتع لعناصر القاعدة، أو على الأقل قيام نظام إسلامي في الصومال يمكن أن يصبح نموذجاً منافساً للنموذج الأمريكي الديموقراطي المزعوم، أو يحدث نوع من التنسيق مع السودان، وهو ما يضرب المخطط الأمريكي للسيطرة على المنطقة، المسألة إذن هي توافق المصالح الأمريكية والمطامع الأثيوبية في المنطقة، وهناك إسرائيل بالطبع ذات العلاقات التقليدية مع أثيوبيا ومن ثمن فإن الغزو الأثيوبي ليس خطراً على الصومال فقط، بل على مصر والسودان والعرب في الشمال الإفريقي عموماً، بل والدول العربية المطلة على البحر الأحمر، وهكذا على الدول العربية أن تتحرك من أجل الدفاع عن مصالحها بدعم الصومال في مواجهة الغزو.

الغزو الأثيوبي تم بتحريض أمريكي بل قل بضغط أمريكي شديد على أثيوبيا، لأن أمريكا لم تعد قادرة على الغزو بنفسها بعد ورطتها في العراق وأفغانستان، ولكن أعتقد أن قرار أثيوبيا بغزو الصومال هو قرار خاطئ تماماً، سيجر الويلات على أثيوبيا التي

هاجمت الأراضي الصومالية بحوالي 20 ألف جندي، وطائرات ودبابات، يمكن أن تحقق تقدماً سريعاً، ولكن ما إن تنغرز القوات الأثيوبية في الأراضي الصومالية، وتطول مواصلاتها وإمداداتها حتى تتعرض لحرب عصابات من قوات المحاكم، التي تحظى بدعم شعبي فاعل، وتحظى بتركيبة سياسية وعقائدية ملائمة تماماً لحرب العصابات، ومن ثم سوف تتعرض القوات الأثيوبية لحرب استنزاف طويلة المدى، لن تكون قادرة على الاستمرار فيها، ومن ثم سوف تنسحب في النهاية بعد أن تخسر الحرب، وهذا بالطبع هو التكتيك الذي استخدمته المحاكم حين انسحبت انسحاباً تكتيكياً من بعض المناطق، إن أثيوبيا ليست أقوى من أمريكا التي لم تفلح في تحقيق نصر في العراق، ولا إسرائيل التي فشلت في تحقيق نصر في لبنان، ومن ثم فإن هزيمة القوات الأثيوبية وانسحابها لن يكون نهاية الأمر، بل هو ثقب كبير في الجدر الأثيوبي غير المتماسك أصلاً، فالصومال ستطالب بأوجادين، وأريتريا ستطالب بالأراضي المتنازع عنها، والقوى الأثيوبية العرقية والدينية المناوئة للحكومة ستجدها فرصة للحركة، ومن ثم فإن القرار الأثيوبي لن يضر الصومال بقدر ما يضر أثيوبيا ومستقبلها واستقرارها.

* * * * *

الدولي والإقليمي في الصراع على الصومال

في عام 1515 استنجد الأحباش بالدول الأوروبية بسبب انتصار المسلمين الصوماليين عليهم، وتدخلت البرتغال بالفعل ووصلت إلى ساحل الصومال في ذلك العام 1515... وهذا بالطبع لا يفسر كل عوامل وأسباب وتداعيات الصراع فيما بعد، ولكنه أحد المحددات التي تحكم على الأقل الصراع الإثيوبي الصومالي، ومدخل كذلك أو حجة للتدخلات الأوروبية، فقد جاءت فرنسا إلى جيبوتي 1862، ثم إيطاليا وبريطانيا الخ... وكان هناك صراع بين تلك الدول الأوروبية الاستعمارية على النفوذ في تلك المنطقة لارتباطها بطرق التجارة الدولية من البحر الأحمر والمحيط الهندي وخليج عدن، وهو الأمر نفسه مع عوامل أخرى التي حكمت الصراع بعد ذلك وإلى الآن.

لماذا الصومال ومنطقة القرن الإفريقي :

صعد الاهتمام الدولي والإقليمي بمنطقة القرن الإفريقي في السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة وذلك في إطار أهمية منطقة القرن الإفريقي جغرافياً واستراتيجياً باعتبارها منطقة ربط التجارة الدولية، وباعتبارها تشرف على مناطق إنتاج ونقل البترول ولأسباب أخرى ثقافية وسياسية، وقد اهتمت الولايات المتحدة بتحقيق نوع من النفوذ في تلك المنطقة، وقامت وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت بعدة زيارات إلى المنطقة وكذا الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في إطار الاهتمام بالحلول محل النفوذ الفرنسي والإيطالي في المنطقة، وفي إطار استخدام تلك المنطقة كمنطقة نفوذ وقواعد عسكرية، وفي إطار الرغبة الأمريكية في حصار مصر والسودان والشمال العربي والإفريقي، بل والدول العربية المطلة على البحر الأحمر، وهذا الأمر هو نفس ما فعلته إسرائيل دائماً، أي أنه تم لدعم هذه الاستراتيجية الإسرائيلية أو التنسيق معها، ومن المعروف أن إسرائيل ذات علاقة تقليدية بإثيوبيا.

القرن الإفريقي من حيث العموم شديد الأهمية، ولكن للصومال أهمية خاصة، فهي التي تمتلك أكبر ساحل على المحيط في هذا الإطار، في حين أن إثيوبيا لا تمتلك أي منافذ بحرية!!. ومن ثم فإن اهتمام الولايات المتحدة بتحقيق نوع من النفوذ في الصومال قفز إلى مرحلة متقدمة في بداية التسعينات من القرن الماضي، ونجحت الولايات المتحدة في الدخول بقواتها ضمن إطار قوات الأمم المتحدة في ذلك الوقت، بل واستصدرت قراراً من مجلس الأمن بالسماح لتلك القوات بالحرب بدعوى القضاء على أمراء الحرب والميليشيات في الصومال بعد سقوط نظام سياد بري، أي أنها حصلت على تفويض بالحرب والدخول في الصراع عام 1993، وقد اعترف جوناثان هاو في مجلة النيوزويك عام 1995 بوجود مشروع في الصومال على غرار المشروع العراقي فيما بعد، ولكن قيام قوات الجنرال عيديد بإسقاط طائرتين عموديتين أمريكيتين في الصومال في 3 / 10 / 1993 وقتل 18 جندي أمريكي وإصابة 84 جندي آخرين، بل وسحب جثة أحد الجنود المقتولين الأمريكان في شوارع مقديشيو وانتشار تلك الصورة على نطاق إعلامي واضح، شكل فضيحة للعسكرية الأمريكية وجعلت الرئيس كلينتون يضطر إلى إعلان نيته في الانسحاب من الصومال، وتم تنفيذ هذا الانسحاب في 31 / 1 / 1994. مما جعل أمريكا تغير استراتيجيتها في الصومال باتجاه دفعها نحو الضعف والتفكك خوفاً من قيام نظام إسلامي مستقر بها، وتوافق هذا تماماً مع رغبة إثيوبيا التي أصبحت قاعدة للدعم الأمريكي والاعتماد الأمريكي والإسرائيلي عليها بدلاً من إريتريا التي شعرت بدورها بتخلي الأمريكيين والإسرائيليين عنها، فقفزت إلى المعسكر الآخر.

الدور الإثيوبي في الصومال وأطماعها التاريخية :

في عام 1954 قام الاحتلال البريطاني بتسليم إقليم أوجادين الصومالي إلى إثيوبيا وبديهي أن ذلك تم على عكس رغبة أهل الإقليم وعلى عكس رغبة الصومال، وكان هذا الأمر بمثابة إضافة عامل جديد للحساسية بين البلدين إثيوبيا والصومال اللتين تشتركان في حدود طولها 2800 كيلو متر، وتشعران بشيء من العداء الديني التاريخي ومراحل

متواصلة من أشكال الصراع، وقد دخلت البلدان في حرب عام 1977، 1978 وقد نجحت القوات الصومالية في تحرير جزء من إقليم أوجادين إلا أنها اضطرت إلى الانسحاب بسبب التواطؤ الدولي!!. وبديهي أن الصوماليين لن ينسوا إقليم أوجادين، وبديهي أيضاً أن الإثيوبيين يعرفون ذلك، وهكذا فإن إضعاف الصومال هدف إثيوبي ثابت، قال الرئيس الإثيوبي الأسبق منجستو هيلا مريم يوم فراره من أديس أبابا عند الإطاحة بحكومته " لو كان لشعب إثيوبيا بقية عقل وإدراك لعرفوا أن لي فضل كبير عليهم، لقد نجحت في تفكيك الدولة العدوة لهم وهي الصومال ". وبالإضافة إلى موضوع أوجادين، فإن إثيوبيا لا تريد صومالاً قوياً بل ضعيفاً مفككاً، لأن قوة الصومال ستكون دعما لحركات المعارضة العرقية والدينية داخل إثيوبيا ذاتها، والتنسيق بين السودان والصومال مثلاً يمكن أن يشكل محوراً إسلامياً إفريقياً ضاغطاً على إثيوبيا، ولا تخفي إثيوبيا ذلك، ودعمها للحكومة الانتقالية بقيادة عبد الله يوسف والذي تم تنصيبه بضغط إثيوبي في 10 / 10 / 2004 يأتي في هذا الإطار، بل أكثر من هذا فإن الحكومة الإثيوبية تريد تغيير مناهج التعليم الصومالية ومنع مراكز تحفيظ القرآن الكريم في الصومال حتى لا تظهر في الصومال قوة إسلامية تهدد التماسك الإثيوبي برمته.

أمريكا... أهداف ومخاوف :

مع انسحاب القوات الأمريكية من الصومال في 31 / 1 / 1994، فإن التكتيكات الأمريكية بالنسبة للقرن الإفريقي تغيرت ولكن الاستراتيجية والأهداف ثابتة، فمحاولة تحقيق نفوذ على حساب فرنسا وإيطاليا في القرن الإفريقي وفي كل إفريقيا هدف أمريكي مستمر، والسيطرة على منافذ البحار في القرن الإفريقي أيضاً هدف أمريكي مستمر، ومن ثم فإن الصومال لا تزال هدف أمريكي، ولكن عن غير طريق القوة العسكرية، لأن تجربة الولايات المتحدة في هذا الصدد مريرة، ولأن أوضاعها الحالية والمأزق العراقي والمستنقع الأفغاني لا يسمحان بذلك، إذن ضرورة البحث عن دولة إقليمية تحقق الأهداف

الأمريكية، وليس هناك بالطبع سوى إثيوبيا، لأسباب تاريخية وأسباب تتعلق بالقدرات العسكرية فإريتريا مثلاً لا تصلح لذلك، وهكذا فإن السياسة الأمريكية دعمت إثيوبيا في حربها ضد إريتريا، أي أن الولايات المتحدة فضلت التحالف مع إثيوبيا لتحقيق النفوذ الأمريكي في القرن الإفريقي، ثم هي أيضاً لا تريد للصومال أن يستقر، بل يجب إقامة إما حكومة عميلة للولايات المتحدة هناك وإما تركها لحالة الفوضى، ويروي الرئيس الانتقالي الصومالي السابق عبد القادر صلاد أن مندوباً من السفارة الأمريكية في نيروبي قال له إن أمريكا تساند الفوضى في الصومال، ولذا لا عجب أن أمريكا دعمت كل أنواع أمراء الحرب على اختلاف مشاربهم وبالإضافة إلى الأهداف هناك المخاوف، فمع صعود المحاكم الإسلامية خشيت الولايات المتحدة، وهي التي أصبحت مهمومة حتى النخاع بمحاربة الإرهاب، خشيت أن تصبح تلك المحاكم طالبان جديدة، وأن تصبح الصومال مرتعاً لعناصر القاعدة، خاصة أن رئيس شورى المحاكم الإسلامية حسن ضاهر أويس متهم لدى الأجهزة الأمريكية بالمشاركة في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام 1998، وفندق مومباسا في كينيا، وأنه حسب الدوائر الأمريكية الاستخباراتية تدرب في أفغانستان، والتقى بزعيم القاعدة أسامة بن لادن، وحتى لو كان هناك معتدلون أمثال شريف شيخ أحمد رئيس المكتب التنفيذي للمحاكم، فإن هذا الاعتدال لا يرقى إلى الرضا الأمريكي، لأنه يستهدف إقامة دولة إسلامية يمكن أن تصبح نموذجاً منافساً للنموذج الأمريكي الذي يتم ترويجه، ويمكن أن يحقق استقراراً للصومال ونهضة وقوة، وهذا كله يمكن أن يحدث خللاً في المعادلات الأمريكية في القرن الإفريقي، وهكذا فمنذ صعود المحاكم الإسلامية ونجاحها في القضاء على أمراء الحرب، وتحقيق الأمن والاستقرار وسيطرتها على معظم أراضي الصومال، فإن الولايات المتحدة تبحث عن طريقة للقضاء على هذه القوة الشابة وإعادة الصومال إلى الفوضى، وتطابقت المصالح بين إثيوبيا والولايات المتحدة، ولا

شك أن إثيوبيا قبلت بأداء هذا الدور لأن لديها ما تخشاه بدورها من ترك المحاكم تسيطر على الصومال وتوحدها وتصبح قوة شابة صاعدة، وهكذا قامت القوات الإثيوبية بغزو الصومال علناً وبإعلان حكومي إثيوبي كامل - بعد أن كان ذلك يتم سراً بل ووصل حجم القوات الغازية إلى 20 ألف جندي وضرب بالطائرات والدبابات بدء من 24 / 12 / 2006.

المحاكم الإسلامية... الحلم الصومالي :

نشأت المحاكم الإسلامية بصورة أولية عام 1994 وذلك بتوافق من شيوخ القبائل لتكون حكماً في النزاعات بين الناس بعد أن غابت الحكومة وتفككت الإدارة، ومع إحساس الناس بنزاهة وتجرد تلك المحاكم التف الناس حولها، وزاد عدد المحاكم وأصبحت شبكة كبيرة ثم اندمجت في كيان واحد عام 2004، ومنذ ذلك الوقت تصاعدت قوة الحركة وأصبح الشيخ شريف أحمد رئيساً للمكتب التنفيذي للمحاكم وانضم إليها العسكريون الصوماليون السابقون، بل وعدد كبير من قوات أمراء الحرب، ونجحت المحاكم بذكاء سياسي وإرادة عسكرية صلبة في القضاء على الفوضى والفتن والإتاوات والاعتداء على الأموال والأعراض الذي كان يقوم به أمراء الحرب، مما أشعر الأهالي الصوماليين بالأمان لأول مرة منذ 15 عاماً على الأقل، وهكذا أصبحت المحاكم الإسلامية هي القيادة الطبيعية للشعب الصومالي، وبالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة الإسلامية مقبولة لدى شعب كله مسلم بل كله ينتمي إلى المذهب الشافعي أي أنه لا مشاكل مذهبية أو دينية في هذا الصدد، المحاكم تحولت إذن إلى حركة سياسية تقود مجتمع وبديهي أن داخلها تفاعلات بين متشدد ومعتدل، ولكن لأنها إسلامية وصومالية فهي تحلم بتوحيد الصومال كله، وهذا يعني أنها تريد تحرير أوجادين من إثيوبيا، وتريد تحرير منطقة انفدي التي ضمتها كينيا عام 1963، ولكن هذه أحلام لن تصبح واقعية قبل فترة طويلة ولذا لا تصلح تبريراً للغزو الإثيوبي للصومال، إلا أنها تفسر التآمر الإثيوبي والكيني على المحاكم...

مستقبل المنطقة في حالة صمود المحاكم الإسلامية :

بالنسبة لنا، فإننا وفقاً لتحليلات واقعية نرى أن الغزو الإثيوبي سيفشل في النهاية، صحيح أن القوات الإثيوبية حققت نجاحات سريعة ولكن هذا يدخل في إطار الضرورة، لأن قوة مكونة من 20 ألف جندي بدبابات وطائرات لا يمكن مواجهتها مباشرة، بل جرها إلى مناطق انتشار واسعة، وزيادة رقعة إمداداتها ومواصلاتها ثم إرهاقها بحرب العصابات، وهذا ما فعلته المحاكم الإسلامية ولو فعلت غيره لكانت حمقاء. في أي الأحوال فإننا أمام نتيجتين لا ثالث لهما:

فإما أن يتم القضاء على المحاكم الإسلامية، وهذا لا يعني سيطرة الحكومة الانتقالية على الأوضاع، لأنها حكومة مفككة متعارضة، لا يجمع رجالها إلا الخوف من انتصار المحاكم، ومن ثم فإن الحالة ستعود إلى سيطرة أمراء الحرب السابقتن أو المستجدين وتردي الأوضاع والفوضى وهذا عين ما تريده إثيوبيا والولايات المتحدة.

وإما أن تنجح المحاكم الإسلامية في الصمود، واستنزاف القوات الإثيوبية خاصة وأن الشعب الصومال يشعر بأنه أمام غزو خارجي وليس مجرد صراع بين أجنحة صومالية، ومن ثم كل الشعب الصومالي سينضوي تحت قيادة المحاكم في مواجهة أعداء الخارج وحفنة من عملائهم وهذا الفرز يفيد المحاكم جداً، ويجعل المسألة واضحة، ودخول معارك حرب العصابات سيقوي المناعة العسكرية المستقبلية للمحاكم، وكذلك يزيد قوتها وخبرتها السياسية والمزيد من الالتفاف الشعبي حولها، فإذا ما انسحبت القوات الإثيوبية في النهاية حتى ولو بعد حين طويل أو متوسط، فإن المحاكم والصومال ستتحول إلى قوة شابة إقليمية واعدة سيكون لها أثرها في إطار المعركة الإسلامية العالمية ضد الولايات المتحدة وإقليمياً فإن الانتصار الصومالي والهزيمة الإثيوبية يعني أن إثيوبيا ذاتها معرضة للتفكك، لأن حركات المعارضة الداخلية في إثيوبيا! سوف تستغل تلك الفرصة، وكذا حركات المقاومة في إقليم أوجادين مثلاً، بل يمكننا أن نتوقع غزواً إريترياً للحصول على الأراضي التي تدعي إريتريا أن إثيوبيا اغتصبتها، ومن ثم فإن تغيرات

دراماتيكية إقليمياً ودولياً سوف تحدث... وبانتظار ما تسفر عنه الأحداث.

* * * * *

الصومال: الصراع الإسلامي الأمريكي في القرن الأفريقي

الجغرافيا:

الصومال، الدولة والشعب، الآمال والأحلام، الموقع المتميز والمشاكل المزمنة، الصومال ذلك البلد العربي الإفريقي الذي يقع على ساحل المحيط الهندي وخليج عدن، ويملك ساحلاً من أطول السواحل الإفريقية مع الأخذ في الاعتبار أن دولة جوار كبيرة هي إثيوبيا ليس لها منفذ كبير على البحر، الأمر الذي يجعل حلم الوصول إلى المياه من خلال الصومال أو إريتريا أمراً مثيراً للمشاكل طبعاً بالإضافة إلى منطقة أوجادين الصومالية التي تسيطر عليها إثيوبيا، تبلغ مساحة الصومال حوالي 650 كيلو متر مربع، وعدد السكان حوالي 10 مليون، تعتمد على الزراعة والرعي ولكنها تمتلك أيضاً اليورانيوم، وما أدراك ما اليورانيوم والحديد والقصدير والنحاس.

التاريخ القريب:

استقلت الصومال عام 1960، ولكنها حملت مع استقلالها الكثير من عناصر عدم الاستقرار، فهناك حلم صومالي بضم كل الأراضي الصومالية، الصومال الفرنسي أو جيبوتي وأوجادين التي تسيطر عليها إثيوبيا، وبونت لاند، وصومال لاند، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الخطير على ساحل المحيط الهندي وتحكمها في كثير من عناصر التأثير في القرن الإفريقي، ويجاورها من الغرب إثيوبيا، ومن الجنوب الغربي كينيا. أي أن هناك أطماعاً دولية وإقليمية تحيط بالصومال، ولكن الصومال تملك عنصر قوة كبير وهو أنه رغم التعدد القبلي والعشائر إلا أن كل شعب الصومال مسلم سني على المذهب الشافعي.

منذ يناير عام 1991 لم يعرف الصومال الاستقرار، حيث انقسم الصومال منذ ذلك الوقت إلى مناطق متنازعة، يسيطر على كل منها أحد أمراء الحرب حيث السطوة والنفوذ

والطغيان والإتاوات والحواجز والانحلال الأخلاقي، وتم عقد 14 مؤتمراً للمصالحة منذ عام 1991 حتى عام 2006 دون حل حقيقي لتلك المشكلة. ووصل عدد أمراء الحرب أحياناً إلى 22 أمير، وفي مقديشيو وحدها كان هناك 7 أمراء من أمراء الحرب مارسوا الفساد والإفساد، ويعترف مارك لامي في صحيفة نيويورك تايمز أنه في مقديشيو مثلاً اعتاد رجال الميليشيات اقتحام المنازل وسحب امرأة أو فتاة إلى الشارع واغتصابها، وكان من المعتاد سماع أصوات الرصاص ويضع المسلحون المتاريس على الطريق ويحصلون على الضرائب من أي شخص يمر بهم.

استمر ذلك الوضع 15 عاماً، إلى أن نجحت قوات المحاكم الإسلامية في السيطرة على الموقف، وإنهاء عصر أمراء الحرب والعودة إلى الاستقرار، فمع انتصار المحاكم الشرعية وغياب أمراء الحرب أصبحت الصومال عموماً، ومقديشيو خصوصاً أكثر أمناً، ولم يعد هناك إتاوات أو اغتصاب أو متاريس في الشوارع.

لماذا نجحت المحاكم الإسلامية:

كيف يمكن أن نفسر نجاح المحاكم الإسلامية في تحقيق هذا الإنجاز رغم كل الخلافات القبلية والتدخلات الدولية والإقليمية، من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تمد أمراء الحرب بالمال والسلاح على أساس أن ذلك نوع من مكافحة الإرهاب، لأن الجماعات الإسلامية في الصومال يمكن أن تشكل خطراً على واشنطن!! وهناك التدخلات الإقليمية لدعم أمراء الحرب، فكل دولـة جوار أو غير جوار اختارت زعيماً أو أميراً لتدعمه وخاصة إثيوبيا!! ورغم ذلك فإن المحاكم الشرعية التي تشكلت منذ عامين، كنوع من القضاء البديل للحكم في مشاكل الناس، تحولت بسرعة إلى قوة كبيرة بدون دعم غير الدعم والثقة الشعبية، بل رغم أنف القوى الدولية والإقليمية، وأصبحت هي القوة الرئيسية في البلاد حيث سيطرت بسرعة كبيرة على معظم المناطق وكل العاصمة مقديشيو، وحققت الأمن والأمان، وحازت ثقة الشعب بلا حدود، وهذا أمر طبيعي، فالناس عادة تلوذ بالدين عموماً والإسلام خصوصاً في حالة الأزمة الشاملة، ولا

شك أن الصوماليين جربوا كل أنواع الحلول بلا جدوى، ولكن هل انتصار المحاكم الشرعية سوف ينهي المشاكل الصومالية ويحقق وحدة البلاد واستقرارها، بالطبع الأمر شديد الصعوبة، لأن هناك قوى دولية وإقليمية لن تسمح بهذا بسهولة، وقد بدأت المؤامرات على الصومال الإسلامي الموحد من الخارج.

التدخل الخارجي:

أي أن الصراع أخذ شكلاً جديداً، فبدلاً من صراع أمراء الداخل بدعم خارجي، فإن الصراع أصبح الصومال من جهة، وأمريكا من ناحية أخرى، وهذا أفضل للصوماليين على الأقل تكون المعركة واضحة، ولعل من المثير في هذا الصدد أن الاتهام الموجه إلى المحاكم الشرعية والجماعات الإسلامية الصومالية ورئيس تلك المحاكم تحديداً هي أنه على قوائم الإرهاب، وأن تلك الجماعات على علاقة بالقاعدة، وأنها تكرار لتجربة طالبان، ولكن هل تستطيع الولايات المتحدة فعلاً إرسال جيشها إلى الصومال لتفعل بالمحاكم الشرعية ما فعلته بطالبان، المسألة شديدة الصعوبة، خاصة مع المستنقع العراقي والمستنقع الأفغاني اللذان انغرزت فيهما أمريكا، كتب الكاتب الإسرائيلي " يوسي ميلمان " المتخصص في شئون الاستخبارات في مقال بصحيفة الهآرتس 13 /12/ 2006 يقول " وفقاً لمصادر استخباراتية أمريكية فإن بعض العناصر الإسلامية الصومالية قد استغلت سيطرتها على الأوضاع في الصومال لتحويلها إلى مأوى لكوادر تنظيم القاعدة ممن نشطوا في أفغانستان، وأن هذه العناصر هي التي نفذت الاعتداءات التي وقعت في منطقة القرن الإفريقي ضد أهداف أمريكية وإسرائيلية "، وهذه رواية إسرائيلية مزعومة تريد أن تورط أمريكا فيها، أو أنها رواية أمريكية تشجعها إسرائيل وتعمل على نشرها تمهيداً لنوع من التآمر الأمريكي الإسرائيلي على القرن الإفريقي، الصومال والسودان... إلخ.

الأمر المؤكد في المسألة أن الولايات المتحدة قامت سابقا بدعم كامل لكل أمراء الحرب ضد المحاكم الشرعية، بل وأطلق هؤلاء على أنفسهم اسم التحالف ضد الإرهاب،

ورغم الدعم الإثيوبي والتغلغل الصهيوني، فإن المحاكم الشرعية قد انتصرت، وهذا يعني أن إرادة الشعب الصومالي من خلال الإسلام أقوى من كل المؤامرات الخارجية، وأنه عندما تلوذ الشعوب بالإسلام، فإنها تستطيع مواجهة أعتى المؤامرات وأقوى الجيوش وأشد العملاء بأساً، وهذه هي تجربة أفغانستان والعراق تضاف إليها تجربة الصومال.

المعركة الأخيرة:

الإعلان الأثيوبي ببدء هجوم واسع النطاق على قوات المحاكم الإسلامية، هو بمثابة بدء المعركة التي سوف يترتب عليها الكثير من أوضاع الصومال والمنطقة، فإما أن تعود الصومال إلى الفوضى، والإتاوات وأمراء الحرب والتشرذم، وإما أن تستمر المحاكم الشرعية في انتصاراتها ومن ثم يتحقق الأمن والأمان والتنمية في الصومال، بل أكثر من هذا التطلع إلى صومال موحد يضم بين جناحيه كل الطيف الصومالي.

المحاكم الشرعية التي حسمت المعركة الداخلية لصالحها، أمامها الآن التحدي الخارجي المتمثل في هجوم القوات الإثيوبية على أراضي الصومال وكذلك الحكومة المؤقتة - العميلة - وهي حكومة لا قيمة لها اللهم إلا في الدعم الخارجي والغريب أن تلك الحكومة تعمل ضد المصالح الصومالية وضد المصالح العربية ومع ذلك لا تزال تحظى باعتراف جامعة الدول العربية، على كل حال المعركة الأخيرة ليست بين الحكومة الانتقالية وبين المحاكم الشرعية، وينحاز إليها كل الشعب الصومالي تقريباً، وتمثل الأمل في المستقبل، ولكن بين الشعب الصومالي كله بقيادة المحاكم الشرعية، والقوى الخارجية المتمثلة في القوات الإثيوبية، وهناك الدعم الأمريكي للحرب على المحاكم الإسلامية، بدعوى الأصولية والحرب على الإرهاب، وكان رئيس الوزراء الإثيوبي زيناوي قد أعلن الحرب على المحاكم الشرعية، ومن ثم أعلنت المحاكم الشرعية الجهاد ضد الإثيوبيين، وتقول أوساط محايدة أن هناك حوالي 10 آلاف جندي إثيوبي على أرض الصومال.

* * * * *

تعديل الدستور المصري في الاتجاه المعاكس

تعديل الدستور.. أو تغيير الدستور برمته ليتناسب مع عملية الإصلاح، كان ولا يزال حديثا متداولاً منذ عدة سنوات، وبديهي أن كلاً يغني على ليلاه، فهناك من يدعو إلى تغيير الدستور ليصبح أكثر ليبرالية، ويعطي المزيد من الضمانات للحرية والديمقراطية وسيادة القانون، وهناك من يدعو إلى تغيير بسيط أو متوسط في الدستور أي تعديل بعض المواد التي تتعارض من مناخ الحرية وخاصة تلك المواد المتصلة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وكان قد تم تعديل المادة 76 من الدستور بهذا الغرض، إلا أن دعاة التغيير قالوا أنه تم رسمها بصورة معينة تحول دون وجود انتخابات تعددية حقيقية؛ لأنها اشترطت فيمن يتم ترشيحه الحصول على تأييد عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب والشورى، وأعضاء من مجالس محلية من 14 محافظة على الأقل، وهو أمر يحول عمليًا دون ترشيح أي شخص لا ترضى عنه الحكومة، أي إجراء الانتخابات بين مرشحين ترضى عنهم الحكومة القائمة.

وهناك من يدعو إلى تعديل المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهؤلاء بالطبع من العلمانيين أو من المتشددين المسيحيين، ويرى هؤلاء أن تلك المادة فيها نوع من التمييز الديني.

وهناك من يطالب بتحقيق إشراف حقيقي للقضاء على كل العملية الانتخابية بدءًا من تسجيل الناخبين مرورًا بالعملية الانتخابية وانتهاء بإعلان النتائج.

ولكن إلى أين يسير قطار التغيير؟ وهل ينجح دعاة الحرية في تحقيق مطلبهم؟ الحقيقة أن الرياح ربما تسير في الاتجاه المعاكس!!

فمن ناحية، فإن ما تعلنه الحكومة بشأن المادة 76 من الدستور المتربطة بتنظيم انتخابات الرئاسة يؤكد أنه لا تغيير هناك.

في هذا الصدد، وإذا كانت القوى السياسية المصرية قد نجحت لأسباب معينة منها استغلال الظرف الدولي الضاغط على الحكومة في تحقيق إشراف قضائي على الانتخابات، فإن نية الحكومة تتجه نحو احتواء هذا المكسب، ووفقًا للتقرير الذي أعدته لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، فإن الحكومة المصرية تتجه نحو تعديل المادة 88 من الدستور المرتبطة بالإشراف القضائي على الانتخابات، ويرى التقرير الذي أعدته اللجنة أن عدد القضاة في مصر لا يكفي للإشراف على كل اللجان الرئيسية والفرعية في الانتخابات، وأن الإشراف القضائي على الانتخابات قد عطل أعمال المحاكم على اختلاف درجاتها على النحو المرجو له لانشغال أعضاء الهيئات القضائية بهذه المهمة، مما يؤثر على مصالح الناس. وأنه يجب تفرغ القضاة لأداء رسالتهم السامية في إقامة العدل، والنأي به عن النزاعات التي تحدث عادة بين المرشحين في مجال الانتخابات، وينال رذاذها من ثوب القضاء النقي الذي تحرص الدولة على بقائه نقيًا طاهرًا بعيدًا عن شحناء المتنافسين.

وهكذا يقترح التقرير قصر إشراف القضاة على اللجان الرئيسية، وتعديل الدستور في هذا الاتجاه، واقترح التقرير أيضًا إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات تضم شخصيات لا تنتمي إلى أحزاب واتجاهات سياسية، ويخلص التقرير إلى أنه لا يوجد إشراف قضائي كامل على كل لجان الانتخابات في أي مكان في العالم، وترى الأوساط المعارضة أن هذا الاتجاه يؤدي بالضرورة إلى إطلاق يد الحكومة في تحديد نتائج الانتخابات!!

من ناحية أخرى يقترح التقرير إجراء الانتخابات على أساس القائمة النسبية، وليس على الأساس الفردي كما هو متبع حاليًا، ووضع نسبة معينة للمرأة مثل العمال والفلاحين يشترط بمقتضاها حصول المرأة على نسبة معينة من المقاعد لا تقل عنها، ويرى المعارضون أن هذه الطريقة الانتخابية تستهدف

استبعاد الإخوان المسلمين تحديدًا عن طريق عدم السماح لأي حزب سياسي شرعي يشارك في الانتخابات من وضعهم على قوائمه.

وكان رئيس الوزراء المصري الدكتور أحمد نظيف قد صرح لمجلة النيوزويك الأمريكية بأن الحكومة لن تسمح للإخوان المسلمين بتشكيل كتلة برلمانية مرة أخرى في مجلس الشعب.

ومن ضمن اقتراحات اللجنة والتقرير إلغاء منصب المدعي الاشتراكي، وإسناد دوره إلى النيابة العامة، وهو أمر لم يعد يثير اهتمام أحد، ومن ثم فليس عليه معارضة أو موافقة، ولكن الجانب الرمزي فيه أن صفة المدعي الاشتراكي لم تعد ملائمة للصيغة السياسية والاقتصادية القائمة على الخصخصة والعولمة.

بين أحلام المعارضين، وتشبث الحكومة بكل مراكز السلطة، وبين نضال الناس في هذا الاتجاه أو ذاك، سوف تتحدد إلى أي جهة يسير قطار التغيير، وإن كان المراقبون يعتقدون أن الحكومة ستنجح في النهاية في تمرير ما تريد بشأن الدستور وبشأن الحياة السياسية عمومًا.

* * * * *

حتى لو تاب الزمار

أعتقد أن الأستاذ محمد حسنين هيكل كاتب ومحلل عادي وليس لـه قيمة فكرية أو إستراتيجية كبيرة، وهو عادة يقول الكلام العام الذي يحمل أكثر من معنى أو لا يفسر شيئا على الإطلاق، وفي قريتنا مثلاً رجل إذا سألته عن رأيه في الموضوع الفلسطيني مثلاً يقول لك: إن المسألة تحتاج إلى بحث وصبر وقدر من الرجولة، وإذا سألته عن رأيه في طلاق فلانة من فلان قال نفس الكلام أن المسألة تحتاج إلى بحث وصبر وقدر من الرجولة، وهكذا في كل قضية، وبديهي أن أي موضوع يحتاج بالضرورة إلى البحث والصبر وقدر من الرجولة, ولكن هذا لا يفسر شيئا ولا يحمل أي قدر من التحليل.

المشكلة مع هيكل أن حوله هالة إعلامية كبيرة، ساهم في صنعها من وجهة نظري الإعلام الأمريكي والموالي للأمريكان، ولعل هذا ما يفسر ظهوره في لحظات معينه ليقول كلاما معيناً يخدم الأهداف الأمريكية في التحليل الأخير.

وبديهي أن هيكل مثل أي محلل صغير أو كبير، لابد أن يحمّل قدراً من الصحة حتى ولو من باب دس السم في العسل وليس هناك من يقول كل شيء خطأ، بل إن من الممكن أن يقول كلاما صحيحا بنسبة 95% مثلا ليصل إلى ما يريده من خلال الـ5 % الباقية.

الأمثلة على طريقة هيكل هذه، ودوره المريب لصالح الأمريكان أكثر من أن تحصى، فهو الذي أفتى بأن من المستحيل على الجيش المصري عبور قناة السويس، ومع ذلك عبر الجيش وانتصر وهو الذي ألف كتاباً بعنوان خريف الغضب، ليقول فيه أن فشل السادات لم يكن بسبب سياسات اقتصادية واجتماعية معينه بل بسبب العقد الشخصية للسادات، ومن ثم فإذا جاء شخص بدون عقد السادات ومارس نفس السياسات فلا بأس، إذا فقد دافع عن السياسات نفسها ودعا إلى استمرارها.

وهيكل هو ذاته الذي يستشهد دائما بالأموات ويكتب أشياء متعارضة ويقول الشيء وعكسه وإذا كتب بالإنجليزية كتب كلاماً مختلفاً بل مضاداً لما يكتبه في نفس الموضوع بالعربية وهكذا.

على أي حال لنصل إلى النقطة التي نقصدها هنا، وهي حديث هيكل إلى محمد كريشان " قناة الجزيرة " عن الشئون والمستجدات الجارية...

الفكرة المحورية في كلام هيكل هي الإصرار على أن الأمريكان لم ينهزموا ولكنهم فقط فشلوا.. لم يهزموا لا في العراق ولا في لبنان ولكنهم فشلوا.. وأن هذا الفشل مؤقت لن يسمح الأمريكان باستمراره... يقول هيكل " إننا أمام قوة ضخمة جداً لا تستطيع التخلي عن مصالحها بالمنطقة، لأنها ترى أن هذا الفشل لا يتناسب مع قوتها ومواردها أو قدرتها على التخطيط، وأتمنى أن العالم العربي ينسى النصر والهزيمة".

يقول هيكل أيضاً: "علينا أن نفرق بين الهزيمة والفشل، فما جرى هو نوع من الفشل وليس الهزيمة، وأن تغير رامسفيلد يرجع إلى أن الرجل أخطأ في التنفيذ، وأن الإمبراطوريات لا تهزم بالضربة القاضية، وأنه لا ينبغي أن تقول أن الإمبراطورية الأمريكية قد هزمت في الشرق الأوسط لأن مصالحها في المنطقة كبيرة لدرجة أنها سوف تدافع عنها بوسائل لا تنتهي وهي وسائل جرارة،وأن الإمبراطورية الأمريكية تحارب بموارد غيرها وتحارب بجيش من المرتزقة.

ويصل هيكل إلى النتيجة التي يريدها قائلاً: "لا أعتقد أن أمريكا حاليا تشهد بداية النهاية، وأنها سوف تغير الوسائل فقط لتصل إلى نفس الأهداف.

وبالطبع هناك أفكار أخرى في الحوار حول عدم جدوى العقيدة وأهمية الأفكار، وأن فشل العرب يرجع إلى أن كل منا له عقيدة، لكن لا يوجد أحد لديه أفكار.

وأفكار وآراء أخرى لا تفيدنا، مثل أنه هو الذي عرف عبد الناصر بعرفات، فالاثنان ماتا ولا يمكن التأكد من صحة ذلك أو عدمه.

وأفكار نوافق عليها مثل ضرورة أن تظل حماس مثالاً في العالم العربي لصلابة المبدأ، وأن أخشى ما يخشاه - ونحن معه - أن يقدموا تنازلاً بعد تنازل.

من البديهي أن من الممكن التلاعب بالألفاظ، وهذه حالة ليست جديدة على

هيكل أو غيره، وربما يكون الفشل أعمق وأسوأ من الهزيمة أو لا يكون من الناحية اللغوية والنفسية والاجتماعية، ولكن هيكل يريد أن يسحب رصيد الثقة الذي ترسب في الوجدان العربي بقوله أنها ليست هزيمة أمريكية، بدعوى أن الهزيمة لا تكون في حرب واحدة - ما المانع - بل في الحروب كلها، وأنها تمثل نهاية الصراع، وهذا كلام غير علمي وغير دقيق، فالصراعات عادة لا تنتهي، وربما تمتد ألف عام أو آلاف دون أن تنتهي، وأخرى تنتهي بعد فتره طالت أم قصرت، ولم يمنع هذا كل الكتاب والمؤرخين عن الحديث عن الهزيمة والنصر، إذن فالمسألة ليست في استخدام مصطلح الهزيمة والنصر، ولكن في الأثر النفسي المترتب على ذلك، نحن أمام حالة أننا اكتشفنا أن المقاومة الشعبية وحرب الشعوب والمجتمعات قادرة على إنزال الهزيمة بالأمريكان والإسرائيليين، وأن قوة هؤلاء الهائلة يمكن مواجهتها، هذا هو ما يزعج الأمريكان والإسرائيليين ويزعج هيكلا، إذن فعليه أن يتلاعب بالألفاظ حول الهزيمة والفشل لكي لا تتكرس مفاهيم المقاومة ومفاهيم إمكانية بل وسهوله تحقيق صمود أو نصر أمام آلة الحرب الأمريكية الإسرائيلية الهائلة، وبديهي أن هيكلاً استخف بعقولنا في هذا الصدد وهو أيضا استخف بذاكرة الناس.

فحتى كسينجر اعترف بالهزيمة، وقال أنها هزيمة إستراتيجية للغرب كله، وكذا اعترف شيراك وكل حكماء الغرب، بل إن اليمين الأمريكي أو المحافظين الجدد تساقطوا في واشنطن بسبب انتصار المقاومة العراقية، وحتى لو تم تعيين وزير دفاع جديد أو تغيير الوسائل فإن ذلك لن يجدي، لأن المسألة ببساطة.. أن الجيوش والدول والإمبراطوريات تنجح في مواجهة جيوش مثلها ودول مثلها، ولكن تفشل في مواجهة حرب المجتمعات، وهذا أخطر ما في الموضوع وهذا ما لا يريد هيكل أن يصل إلى الناس العاديين فيكرروه ثم إنه يريد أن يكرس حالة الخوف والهلع المسبق من الوسائل الأمريكية الجرارة التي لن تنتهي.. أي تحقيق نصر أمريكي إسرائيلي بدون دخول حرب، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي

انتصر بها الآخرون علينا، نحن لم نقاتل قط ونهزم ولم نستعمل أسلوب الحرب الشعبية ونهزم قط، وهذه سنة من سنن الله تعالى في دعم الضعفاء والمجاهدين، ناهيك طبعاً عن مدد الله الذي يأتي للمجاهدين الصابرين الذين بذلوا غاية الجهد.

تخويف هيكل لنا من بوش في السنتين الباقيتن له لا أساس له من الصحة فقوله أن الرجل لن يدخل اختباراً كلام ناقص، فهناك حزب جمهوري لا يريد أن يفعل بوش المزيد من الأخطاء فتقع على عاتق الحزب كله ومن ثم فإن قراره ليس مطلقاً.

أما عن تغيير الوسائل فهذا أمر ليس جديداً، لقد جربت أمريكا كل الشخصيات وكل الوسائل المتاحة في العراق، ولكنها لم تستطع أن تقضي على المقاومة.

التفريق غير العلمي والمريب بين الوضع في فيتنام والعراق هو طريقة للقول بأننا لن ننتصر كما انتصر الفيتناميون وهيكل يرى "أن دول جوار فيتنام كانت تساندها ولكن مشكلة العراق أن كل المحيطين بها لديهم أطماع ثم إن فيتنام واجهت أمريكا كتلة واحدة متماسكة وليست ممزقة، إضافة إلى أن الشعب الفيتنامي كان أكثر ذكاء".

وبعيداً عن الذكاء الفيتنامي ومن ثم الغباء العراقي، فهذا كلام سيئ جداً لا يستحق الرد، فالمقاومة العراقية ذكية جداً دون أن ينتقص هذا من الذكاء الفيتنامي، وهي في استراتيجيتها وتكتيكاتها واستمرارها رغم ظروف شديدة الصعوبة شديدة الذكاء.

ما يعنينا هنا هو أن دول الجوار في فيتنام ساندوها على عكس دول الجوار في العراق، بل نضيف أن قوى عظمى ساندت فيتنام في وقتها، الاتحاد السوفيتي السابق، المنظومة الاشتراكية في العالم كله الصين.. إلخ... ولكن ألا يدل هذا

علـى عظمـة وعبقريـة المقاومـة العراقيـة، التـي هزمـت الأمريكـان وصـمدت أمـام جحافلهم رغم محيط غير متعاون معها!!.

ومـن ثـم فـإن النتيجـة المنطقيـة لـذلك أننـا قـادرون بالمقاومـة الشـعبية علـى هزيمـة أمريكـا حتـى فـي أصـعب الظـروف، فمـا بالـك بظـروف أحسـن. نفـس الأمـر ينطبـق علـى أن كـون الشـعب الفيتنـامي كـان كتلـة واحـدة, بعكـس الشـعب العراقـي المنقسـم إلـى سـنة يقـاومون وشـيعة وأكـراد متعـاونين مـع الاحـتلال، فـإن هـذا يعنـي أن السـنة وحـدهم رغـم خيانـة قطاعـات مـن الأكـراد والشـيعة نحجـوا فـي هزيمـة الأمريكـان وهـذا يعنـي أن هزيمـة الأمريكـان ممكنـة حتـى لـو كـان الشـعب لـيس كتلـة واحـدة، حتـى لـو كانـت دول الجـوار غيـر مسـاندة، فمـا بالـك فـي ظـروف أفضـل، هيكـل وقـع فـي تكـرار نفـس مـا قالـه كـل مـن هـاجم المقاومـة العراقيـة مثـل عبـده مباشـر وفـؤاد زكريـا، وتوقعـوا أن تنتهـي سـريعاً لـنفس الأسـباب التـي ذكرهـا أو كررهـا هيكـل فـإذا بها تستمر بعد كلامهم هذا ثلاث سنوات، وتزداد قوة كل يوم.....

أمـا وضـع هيكـل الأفكـار فـي مواجهـة العقيـدة، فهـي طريقـة تقليديـة للهجـوم علـى العقيـدة، وبـديهي أنـه لا تنـاقض بـين أن تكـون صـاحب عقيـدة، وصـاحب أفكـار فـي نفـس الوقـت، وبـديهي أيضـاً أن الصـراع بوسـائل القـوة والأفكـار بـدون العقيـدة سـينتهي إلـى انتصـار أمريكـي إسـرائيلي كامـل، فـنحن لـن نسـتطيع مجـاراتهم لا فـي القـوة ولا فـي الأفكـار، فـنحن لـن ننتصـر ونصـمد إلا بالعقيـدة وهـذا لا يمنـع مـن الأخذ بالقدر المستطاع من القوة والأفكار.

* * * * *

وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون... سقوط مقديشيو

في 9 إبريل 2003 سقطت بغداد بيد القوات الأمريكية، وشعر المسلمون بالصدمة، فعاصمة الرشيد تسقط بيد الصليبيين، ولكن مع الوقت اكتشفنا أن الأمر كان خيراً، فهذا السقوط لبغداد أخرج المارد الإسلامي من القمقم، وكشف عن عمق صلابة هذه الأمة، وإمكانية أن تخرج قواها الحية من تحت الرماد في أسوأ وأصعب الظروف "وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو خير لكم".

نفس الأمر تكرر في 2006/12/27 وهذه المرة على يد القوات الأثيوبية وهي ليست أكثر من قفاز أمريكي، وتكرر أيضاً الشعور بالصدمة.. ولكن يمكن أن يكون هذا الأمر خيراً أيضاً، فقد يخرج المارد الإسلامي في القرن الإفريقي فيغير الأمور بصورة استراتيجية، وكما كان الاحتلال الأمريكي للعراق بداية لانهيار المشروع الأمريكي في المنطقة، فإن الاحتلال الأثيوبي للصومال سيكون أيضاً بداية لصعود المشروع الإسلامي في القرن الإفريقي.

ويجب هنا أن نحدد مجموعة من الأمور:

- فأمريكا هي التي احتلت بغداد، وهي التي احتلت مقديشيو عن طريق قفاز أثيوبي.

- أن الترسانة الأمريكية الهائلة لم تنجح في إخضاع الشعب العراقي وتحديداً المقاومة السنية، وبديهي أن القفاز لن يكون أقوى من الأصل، خاصة أن الشعب الصومالي كله سني شافعي.

- أن المقاومة العراقية ظهرت وعملت في ظروف صعبة، فهناك خيانة زعماء الشيعة والأكراد، وهناك تفكك طائفي وعرقي في العراق وغير موجود في الصومال، ومن ثم فإن الظروف الصومالية أفضل.

- إذا أخذنا برؤية شريف شيخ أحمد، فإن المحاكم الإسلامية فضلت أن تحتفظ بكل قوتها لحرب العصابات وأطراف المدن، اعتماداً على أن الاحتلال الأثيوبي لن يكون

طويل النفس، فأثيوبيا ليست أمريكا.

- إذا لم نأخذ برواية شريف شيخ أحمد وقلنا أن ما حدث هو انهيار للمحاكم الإسلامية فإن هذا يعني بالضرورة ظهور قوة مقاومة إسلامية أخرى تتصدى للقيام بالواجب، وهذا أمر بديهي حتمي في تلك الحالة.

- ويمكننا أن نقول أن ما سيحدث إن شاء الله هو خليط من العاملين السابقين، وفي كل الأحوال فإن فترة المقاومة ستقوي الحركات الإسلامية الجهادية في الصومال، وما حول الصومال أيضاً، بمعنى أن المنطقة كلها ستشهد صوراً جهادية إسلامية واضحة يمكن أن يغير شكل ومستقبل المنطقة.

- من البديهي أن ترك المحاكم للمدن، ومن ثم سيطرة الأثيوبيين أو ما يسمى بالحكومة الانتقالية سيفتح من جديد الباب للفوضى وصراع أمراء الحرب، خاصة أن الحكومة الانتقالية مفككة وكل وزير أو أمير فيها يعمل لحسابه الخاص.

أن القرار الأثيوبي بقبول العمل كقفاز للأمريكان في الصومال ستجلب في النهاية الخسران المبين على الحكومة الأثيوبية، فالشعب الأثيوبي نفسه الذي به أغلبية من المسلمين سيعتبر القرار نوعاً من الصليبية الجديدة، ومن ثم فإن القوى المعارضة للحكومة داخل أثيوبيا ذاتها ستجدها فرصة للعمل والانتشار وربما الثورة.

وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

* * * * *

فاروق حسني والحجاب

إذا قلنا أن هناك نوع من الاتفاق بين العلماء المعتبرين على فرضية حجاب المرأة.. على اختلاف في شكل وطريقة هذا الحجاب، وماذا يستر وماذا يكشف.. وإذا قلنا أن 99% من المسلمات في مصر محجبات، ومنهم 5% أو أكثر منتقبات وأنه لا يوجد شخص ما كبر أم صغر، ليس له أخت أو أم أو ابنة إلا وترتدي الحجاب، ومن ثم فإن تصريحات وزير الثقافة المصري فاروق حسني هو دخول في مساحة ليست له، وهو نوع من الخروج على الفقه الإسلامي، وهو أيضا إهانة لكل هؤلاء المصريين في كل بيت مصري... ومن ثم فإن رد الفعل المصري سواء من الحكومة أو المعارضة أو قطاعات المجتمع، أو غضب أبناء الشعب في الجامعات والمصانع والشوارع وعلى صفحات الإنترنت هو أمر طبيعي ومتوقع.

بل إن انضمام عدد كبير من نواب الحزب الحاكم بمن فيهم كبار الشخصيات إلى المعارضة في حملتها ضد وزير الثقافة بسبب تصريحاته هو أمر طبيعي جداً، ولا يستدعي أي استغراب لأن الإهانة لحقت بهؤلاء أيضا وبالمجتمع كله، ولا يمكن أن ينفصلوا عن المجتمع إلى هذه الدرجة.

تصريحات وزير الثقافة كشفت المستور عن الكثير من الأمور والشخصيات والاتجاهات السياسية ومن طبقة الحكم نفسه في مصر، فمن ناحية فإن غضب شخصيات وقوى حكومية تعني أن مصر ليست بلداً علمانياً لا رسمياً ولا شعبياً.. وبصرف النظر عن الرأي في الحكومة المصرية فإن هذه حقيقة ينبغى الاعتراف بها دون أن يعني ذلك الرضا عن ممارسات الحكومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى فإن استمرار وزير الثقافة بعد هذه التصريحات رغم أن رئيس مجلس الشعب المصري وهو أحد أركان النظام بالطبع، وكذا مستشار رئيس الجمهورية ورئيس ديوان الرئاسة السيد زكريا عزمي، وشخصيات كثيرة من الحزب الحاكم مثل كمال الشاذلي وآخرين، كلهم أقروا أن تصريحات وزير الثقافة تدخل في باب المسئولية الوزارية الثقافية ومن ثم فهو

خرج على مقتضيات الوظيفة، والبديهي أن يستقيل أو يقال، فلماذا يستمر، ولماذا استمر كل هذه الفترة رغم أخطاء وخطايا معروفه في أزمة وليمة لأعشاب البحر، وكذا فضائح سرقات الآثار، بل وشبهات حول الوزير شخصيا!!

الوزير مستمر منذ 18 عاما حتى الآن وهو أقدم وزير الآن.. من يدعمه.. من يقف خلفه.. ولماذا يستمر.. وهل هؤلاء الذين يقفون خلفه إن وجد أقوى من الحكومة والرأي العام والذوق العام والوجدان الديني في مصر؟!

الأزمة بدأت إذن بتصريح الوزير لصحيفة المصري اليوم بأن الحجاب تخلف!!، وكان رد الفعل رسمياً وشعبياً كبيراً جداً، فقال الوزير أن التصريحات ليست للنشر، ولكنه لم يرفع قضية على الصحفي الذي نشرها ومن ثم فإن مصداقية الوزير هنا مهتزة جداً، ويرى البعض أن الوزير تعمد أن يبرز هذه القضية في ذلك الوقت بالذات ليخدم الغرب خدمة جليلة، حيث أنه يعطيها الذريعة أو المبرر للهجوم على الحجاب والرموز الإسلامية وهي أمور تكررت كثيراً في الفترة الأخيرة، لأنه كون وزير مصري في بلد الأزهر يقول ذلك، فلا معنى لحملة الغضب الإسلامي على التصريحات أو القوانين أو الممارسات الأوروبية أو غير الأوروبية في هذا الصدد، والوزير يقصد من ذلك تقديم خدمة بهدف الحصول على جائزة دولية في الفن على غرار جائزة نوبل، وهي بالنسبة له في هذا الوقت أي بعد 18 سنة من الوزارة والإحساس بقرب نهايته كوزير أو حتى نهاية حقبة بكاملها في مصر أفضل من الاستمرار في الوزارة، ومن ثم فإن رغبته في الحصول على جائزة دولية أو منصب دولي مرموق كان أكبر من خوفه على كرسي الوزارة.

الأزمة كانت بمثابة العملية الكاشفة للكثير من الأوضاع والقوى والشخصيات، أول ما كشفت عنه هذه الأزمة هو أن الوجدان الشعبي المصري شديد الخصوبة والفاعلية، ومن ثم فإن رد الفعل الشعبي كان أقوى بكثير من رد فعل الأحزاب والقوى السياسية حتى الإسلامية منها، بل إن الأزمة كشفت عن خلل مؤسف لدى الإخوان المسلمين مثلا

الذين قال مرشدهم في تصريح لجريدة العربي بتاريخ 2006/11/26 "إن أزمة الحجاب تهريج وأن الوزير فاروق حسني حر في آرائه، وأن في البلاد قضايا أهم من الحجاب "، والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح صرح لجريدة صوت الأمة العدد 2006/11/27 أن الإخوان قبلوا اعتذار وزير الثقافة وأن الموضوع انتهى ولن يصعد الإخوان ضد وزير الثقافة، وأياً كان الأمر فإن كلام كل من المرشد وعضو مكتب الإرشاد عن الأولويات، هو نفسه كلام قطاع كبير من المثقفين والفنّانين والكتاب الذين دافعوا عن فاروق حسني وكذا الحديث عن حرية الرأي وهو كلام أقل ما يقال فيه أنه مراوغ، فليس هناك بالضرورة تناقض بين التصدي للفساد والاستبداد وإسرائيل وأمريكا وبين التصدي لمن ينتقص من الدين، خاصة أن الإسلام هو المحرك الأول للجماهير في المعارك ضد الأمريكان والصهاينة والفاسدين والمستبدين، بل إن إضعاف الدين وحصاره هو جزء من تهيئة المسرح للاستعمار وإسرائيل والاستبداد والفساد، وكذلك فإن حرية الرأي لا تعني بالطبع أن يتجاهل المفترون والكتاب والسياسيون والوزراء الذوق العام والوجدان العام ومشاعر الناس واستخدام مواقعهم التي أتاحها لهم هذا المجتمع في الهجوم أو ازدراء قيم هذا المجتمع.

بل أكثر من هذا فإن الحجاب فريضة، وهو أيضا شكل من أشكال المقاومة للهجمة الغربية، لأنه رفض لأنماط الزي والسلوك والثقافة الغربية وتأكيد على الذات والهوية الحضارية والدينية وهو أمر له أهمية قصوى في معاركنا الكبرى داخلياً وخارجياً ضد أمريكا وإسرائيل والاستبداد والفساد على حد سواء، وهذا هو ذاته ما جعلنا نُصدم في الذي كتبه الأستاذ جلال أمين وهو صاحب مواقف طيبة في القضايا القومية والوطنية والحضارية وقد اعتبر الرجل قضية الحجاب قضية هامشية "العربي عدد 2006/11/26"، وفي الحقيقة فإن ما فعله الأستاذ جلال أمين فعلته وبصورة أسوأ جريدة العربي بكاملها، وهي جريدة لها مواقف وطنية وقومية وانحياز ضد إسرائيل وأمريكا والاستبداد والفساد فالجريدة - للأسف - خصصت مساحة تزيد عن 50% من العدد الصادر بتاريخ

2006/11/26 مثلا للدفاع عن وزير الثقافة، ولعل مجرد قراءة العناوين في الجريدة في كل الصفحات تقريبا يكشف هذا الأمر مثل.. "طيور الظلام تحكم مصر!! "، "وزير الثقافة باق، تطويق الأزمة داخل الحزب الوطني"، "زوبعة الحجاب وما بعدها"، "المجتمع يندفع إلى ظلام طويل، أصحاب الفضيلة الجدد", "أزمة تحجب المرأة أم أزمة مشروع النهضة"، "المجتمع يعاني من أزمة حوار"، "نرفض محاكم التفتيش ومصادرة حق إبداء الرأي"، "معركة الحجاب نهاية الدولة الدينية الحديثة"، "فاروق لا تتعجب لا تتراجع فالأرض تدور"، "حريتي أوسع من زنزانتي"، "أيها المثقفون انتبهوا نحن مقبلون على كارثة".

موقف جريدة العربي، وكذا موقف مثقفين نحترمهم كان بمثابة صدمة لنا بل هي غير مفهومة، لأن قضية الحجاب جزء من قضية التحرر الوطني، ومن ثم فحتى لو لم يكونوا مكترثين لأحكام الدين، فهم هنا يتخلّون عن مساحة للفكر الغربي والأمريكي ويضربون حركة التحرر الوطني في الصميم، ولعل هذا ما فهمه المناهضون دائما، فمعركة السفور والحجاب التي فجرها قاسم أمين أوائل القرن الماضي فرزت معسكرين واضحين، فالحزب الوطني والقوى المناهضة للاحتلال وقفت مع الحجاب، والقوى الموالية للاحتلال والفساد وقفت مع السفور!!.

فلماذا تغير الأمر الآن.. ربما يرى البعض أن تلك الحملة الهائلة من التضامن مع الوزير من معظم المثقفين والصحفيين والكتاب والفنّانين ترجع إلى أن الوزير طالما خصص امتيازات من بدلات لجان، وبدلات تفرغ "بالآلاف شهرياً ولمدة طويلة لعدد من هؤلاء، أي أنه ذهب المعز، ولكنه تفسير لا يمكن أن يكون صحيحاً على طول الخط، ولا بد من البحث عن سبب آخر أو تفسير آخر عن سر هذا التضامن غير المسبوق لهذا الوزير الذي أخطأ خطأً واضحاً يصعب الدفاع عنه، خاصة وأنه هو شخصيا - والله أعلم - شخص يصعب الدفاع عنه.

* * * * *

ما بعد البابا شنودة

الحديث هذه الأيام يتصاعد حول صحة البابا شنودة، وهل اقترب من النهاية؟

بديهي أن الأعمار بيد الله تعالى, ولكن القدر المتيقن منه هنا هو أن هناك تدهورا فى قدرات البابا شنودة الصحية، وأن هذا يؤثر على قدرته على الإمساك بكل خيوط المسئولية داخل الكنيسة المصرية، وهو أمر جديد على الكنيسة في ظل البابا شنودة.

فقد اعتاد الرجل أن يمسك بكل خيوط الأمور، واستطاع أن يحقق كاريزما قبطية متميزة وأن يفرض نفسه على الشأن القبطي المصري داخل الكنيسة وخارجها..

أجرى البابا شنودة عملية جراحية لإزالة غضروف من العمود الفقري في أحد المستشفيات الأمريكية وقد نجحت تلك العملية، وكانت هذه فرصة للحديث عمن يخلف البابا شنودة فى حالة موته لأنه من المعروف أن منصب البابا يظل مرتبطا بالشخص الذى تم اختياره حتى يموت ولا يمكن تغييره بقرار سياسي أو كنسى طالما ظل مرتبطا بالكرسي.

وحتى الرئيس السادات عندما أراد الإطاحة بالبابا شنودة عام 1981 فى إطار ما يسمى بقرارات سبتمبر 1981 لم يجد طريقه إلى ذلك إلا شلحه عن كرسى البابوية فقط وليس عزله وتعيين كاهن آخر مكانه.

على أى حال فان البابا شنودة شخصية قوية يتمتع بكاريزما كبيرة وقد ظل بطريركا للكنيسة المصرية "بطريرك الكرازة المرقسية" أى كنيسة القديس مرقص، الأرثوذكسية التى تضم المسيحيين الأرثوذكس الشرقيين خاصة فى مصر وأفريقيا وبعض بلاد المهجر، منذ اعتلائه المنصب عام 1971 خلفا للبابا كيرلس السادس، والبابا شنودة هو البطريرك رقم 711 فى تاريخ الكنيسة المصرية، ولا شك أن فترة رئاسته للكنيسة شهدت العديد من التطورات الإيجابية والسلبية.

إلا أن السمة الرئيسية لتلك الفترة كانت الارتباط القوى بشخصية البابا، وأنه استطاع

أن يمسك بكل الخيوط، ويربط الكنيسة بشخصه بصورة واضحة، ولا شك أن فترة رئاسة البابا شنودة للكنيسة اختلفت اختلافا نوعيا عن الفترة السابقة فترة البابا كيرلس.

البابا المختلف الظرف الذاتي والموضوعي:

ويرجع هذا الاختلاف إلى عاملين أساسيين هما شخصية البابا شنودة القوية، واختلاف الظرف السياسي والاجتماعي المصري والعربي والدولي في فترة حكم البابا شنودة، فقد شهدت تلك الفترة تطورا داخليا مصريا، باتجاه الانفتاح الاقتصادي ثم التحالف المصري الأمريكي، وتوقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني عام 1978 والصدام مع الدول العربية، ثم نهاية عصر السادات وصعود الرئيس مبارك للسلطة، ثم تتابع انفراط الصمود العربي باتجاه التطبيع السري أو العلني مع الكيان الصهيوني، وسقوط الاتحاد السوفيتي السابق، وانفراد أمريكا بالهيمنة على العالم.

وترجمة ذلك بالنسبة للأرثوذكس في مصر هو تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي وضعف قبضة الدولة وخاصة في المجال الفكري ومن ثم أصبحت هناك أفكار تعادى سياسة الدولة أو لا ترتبط بها.

ومن ثم وجود ولاءات دينية أو طائفية عابرة للدولة، وكذا تقلص مساحة الطبقة الوسطى المصرية، ووجود عامل خارجي يمكن له أن يلعب على الوتر الطائفي، أو يمكن للقوى الطائفية أن تستفيد به في تعظيم قيمتها ومكاسبها داخليا ويمكن أن نقول ان هناك عددا من التميزات ارتبطت بالبابا شنودة وفترة رئاسته للكنيسة على النحو التالي:

- زيادة ارتباط المسيحيين الأرثوذكس بالكنيسة، لغياب أو ضعف الدور السياسي للدولة، أو لشخصية البابا نفسه أو لوجود ظروف دولية تدفع في هذا الاتجاه.

- ظهور أحداث فتنة طائفية متكررة، بل يمكن أن نقول أن الفتنة الطائفية تحولت من ظاهرة عابرة إلى أزمة بنيوية.

- تدخل البابا شنودة شخصيا في الشأن السياسي العام والخاص، بمعنى أن البابا

خالف تقاليد الكنيسة المصرية التاريخية والتي تميز بها بصورة خاصة البابا كيرلس فى عدم التدخل فى السياسة، والاهتمام فقط بالشأن الروحي المسيحي الأرثوذكسي.

وكان لذلك آثار كبيرة على الشأن المصري حيث اصبح المراقبون ينظرون إلى الكنيسة كحزب سياسي يضم كل الأرثوذكس بقيادة البابا شنودة.

- زيادة نفوذ ما يسمى بأقباط المهجر، نظراً لاتساع أهمية الإعلام والتداخل الدولي وكون العالم اصبح قرية إلكترونية صغيرة وكذا نظرا للنفوذ المالي لهؤلاء، وأيضا لتلقيهم الدعم المباشر وغير المباشر من المنظمات أمريكية وأوروبية أحيانا صهيونية.

وهكذا فنحن أمام شخصية قوية، حكمت الكنيسة لمدة طويلة - حتى الآن 35 عاما - أحدثت تغييرات قوية فى البنيان الكنسى التقليدي، و شهدت تغييرات درامية على الصعيد المصري والعربي والعالمي.

ومن ثم فإن غياب مثل هذه الشخصية سوف يكون له تأثير كبير على الواقع الكنسى المصري وربما الواقع الاجتماعي والسياسي المصري، وبديهي أن الشخصيات القوية عندما تحكم مؤسسات معينة لمدة طويلة، فإن غيابها يحدث نوعا من الهزة وأحيانا التفكيك في تلك المؤسسة، وهذه حقيقة يعترف بها علم الاجتماع السياسي، ولكن لكل حقيقة بالطبع استثناءات.

وعلى كل حال فإن من المتوقع حدوث هزة كبيرة في الكنيسة المصرية بغياب البابا شنودة، لأنه من الصعب أولا أن يخلف البابا شخصية قوية قادرة على فرض طاعتها السرية والعلنية على كل أتباع الكنيسة مثل البابا شنودة، وثانيا لأن هناك قوى وتيارات وأحوالا استجدت وكلها تتربص بتلك اللحظة للإمساك بأكبر قدر من خيوط الأمور ومن ثم الاستفادة بها.

ثلاثة اتجاهات تتطلع إلى قيادة الكنيسة:

يبلغ المسيحيون المصريون عموما حوالي 6% من سكان مصر وفقا للإحصاءات الرسمية، ولكن هناك من يقول أن النسبة أقل من ذلك، وآخرون يقولون - خاصة داخل أوساط الكنيسة - - أن النسبة تبلغ 10% ولكن على كل حال فإن النظرة العلمية تقول أن النسبة الرسمية المعلنة من أجهزة الإحصاء المصرية صحيحة إلى حد كبير، لأن التعدادات السابقة حتى في عصر الاحتلال الإنجليزي كانت تقترب من ذلك.

وبديهى أن النسبة تقل باطراد لأسباب الهجرة، وأسباب تتصل بارتفاع سن الزواج عند المسيحيين وعدم وجود تعدد زوجات.. إلخ.

ويبلغ الأرثوذكس من مجموع المسيحيين النسبة الأكبر "حوالى 90% من المسيحيين المصريين" وتبلغ عدد الكنائس فى مصر 1683 كنيسة رسمية بالإضافة إلى 717 كنيسة جارى حصولها على التراخيص أي أن العدد الكلى حوالي 2400 كنيسة.

ووفقا لتقاليد الكنيسة المصرية فإن انتخاب البابا يكون عن طريق القانون الصادر عام 1975 والذي تم على أساسه انتخاب البابوين الأخيرين "كيرلس - شنودة" وتنص لائحة ذلك القانون على أن يصوت على المرشحين للمنصب أعضاء المجمع المقدس المكون من الأساقفة في الداخل والمهجر، وكذا وجهاء الأقباط في كل مدينة تقع فيها مطرانية.

ويقدر البعض عدد من لهم حق التصويت على البابا حاليا بحوالي 2000 شخص، ويتم اختيار أعلى ثلاثة من المرشحين حصولاً على الأصوات، ثم يكتب اسمهم فى أوراق ثم توضع في صندوق صغير، في غرفة مظلمة، ثم يقوم أحد الأطفال بسحب ورقة واحدة من الصندوق، ومن يخرج اسمه في هذه الورقة يكون هو البابا، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بترسيمه بابا للكنيسة، ولا يحق له عزله بعد ذلك.

ويمكننا أن نرصد ثلاثة اتجاهات تتصارع للفوز بمنصب البابوية وبديهي أن هناك

تداخلات وتقاطعات داخل هذه الاتجاهات وبعيدا عن الخوض في أسماء من يمثلون تلك الاتجاهات أو من سيقع عليه الاختيار داخل كل اتجاه لدفعه للترشيح لمنصب البابوية، فإن تلك الاتجاهات تتمثل في: مرشح مجموعة البابا نفسه، وبديهي أن تلك المجموعة تمتلك الكثير من الصلاحيات والأصوات بحكم سيطرتها على الكرسي لمدة طويلة، وهناك اتجاه يتمثل فى التيار المنفتح على أمريكا والمهجر. وهذا يتمتع بنفوذ كبير أيضا نظراً للدعم المالي والسياسي الذي يتلقاه من المهجر، وهذا الاتجاه سيدفع الكنيسة بالطبع في اتجاه العولمة والأمركة وعدم معارضة إسرائيل، وهو اتجاه خطير بالطبع ولكنه حتى الآن لا يملك فرصة للنجاح اللهم إلا إذا تم ضخ أموال وإحداث نوع من الاختراق لأصحاب الأصوات التي من حقها التصويت على المرشحين.

وهناك اتجاه ثالث يرى ضرورة عودة الكنيسة إلى سابق عهدها في الاقتصار على الأمور الروحية وعدم ممارسة السياسة، وأن سلوك البابا شنودة السياسي قاد الكنيسة والمسيحيين الأرثوذكس إلى مجموعة من الأزمات بلا داع ولا ضرورة.

وأن من الخطر المراهنة على المشروع الأمريكي بل يجب الانحياز إلى المشروع الوطني والانفتاح على القوى السياسية المصرية - حكومة ومعارضة - وهذا الاتجاه بالطبع يحظى برضا المؤسسات السيادية المصرية.

وهذه بلا شك لا تملك أصواتا داخل المجمع الانتخابي الأرثوذكسي، ولكنها تملك نفوذا غير منظور يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على العملية الانتخابية.

ويمكننا أن نتوقع صراعا ساخنا، علنيا ومستترا بين تلك التيارات والاتجاهات، وبين اتجاهات أخرى قد تبرز لإحداث نوع من التوازن أو حدوث انشقاقات أو تغيير طبيعة المعركة من معركة بين اتجاهات سياسية وفكرية إلى اتجاهات تمثل جهات أو مناطق أو أجيالا داخل الكنيسة.

وعلى نتيجة ذلك الصراع سوف تتحدد الكثير من الأمور والقضايا، وسوف يكون

لها تأثير كبير على مستقبل الكنيسة المصرية، وعلى شكل الحياة السياسية في مصر لفترة غير قصيرة قادمة.

* * * * *

أزمة دارفور.. فتش عن النفط!

مع كل التحليلات والتحليلات المضادة عن أزمة دارفور، اكتشفنا أخيراً عاملاً هاماً من عوامل تأجيج الصراع هناك، أو قل افتعاله من الألف إلى الياء، حتى لو كان ثمن ذلك سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى من أهل دارفور وتشريد الملايين.

نفهم طبعاً أن القوى الغربية عموماً وأمريكا خصوصاً، لها مصلحة تقليدية في إثارة أي صراع ديني أو طائفي أو عرقي في المنطقة العربية والإسلامية، فهذا جزء من استراتيجية التفكيك التي تتبعها الولايات المتحدة بالنسبة للعالم العربي والعالم الإسلامي.

ونفهم أكثر أنه بخصوص السودان فإن تفكيكيه وإضعافه مهم لأمريكا وإسرائيل، لأن السودان هو ما يربط الشمال العربي المسلم بالمحيط الإسلامي في إفريقيا، وهو أيضاً خزان المياه بالنسبة لمصر وحياتها، وبديهي أن إضعاف السودان هو إضعاف لمصر، والنفوذ الأجنبي والاستراتيجي فيها هو خنجر في خصر مصر الجنوبي.

لكننا ندرك الآن أكثر وأكثر أن الصراع في دارفور هو صراع افتعلته قوى دولية وخاصة أمريكا، ولا علاقة له من قريب أو بعيد بالصراع المسمى إفريقي - عربي؛ لأن هذا الصراع المزعوم في دارفور هو بين طرفين يتمسكان بالإسلام وقد تداخلت العوامل العرقية في بعضها البعض بحكم التصاهر والتزاوج والتفاعل الإسلامي، وهكذا فإن الذين تمردوا في دارفور كانوا مدفوعين من الخارج لأسباب تتعلق بالأجندة الأمريكية وهذا لا يمنع طبعاً من

وجود مشاكل في دارفور أو إهمال حكومي من حكومة السودان أولاً، وهي ليست جديدة ثانياً، ولم تخترعها حكومة السودان الحالية ثالثاً، ولن يكون حلها إلا عبر سودان عربي إسلامي إفريقي موحد، يكون قنطرة بين الشمال العربي وإفريقيا المسلمة إن شاء الله.

ندرك الآن أن الصراع في دارفور كان اختراعاً غربياً أمريكياً بالكامل، مع ظهور الحقائق حول وجود بترول بكميات لا بأس بها في دارفور وتقول صحيفة لوس إنجليوس تايمز الأمريكية في تقرير لها من السودان أن هناك كميات كبيرة من البترول في دارفور وأن الحكومة أسندت عمليات البحث والتنقيب إلى شركات صينية وروسية، وهذا يجعل المسألة أكثر تعقيداً، حيث أن الولايات المتحدة ترغب في السيطرة على بترول السودان وغير السودان طبعاً بسبب حاجاتها المتزايدة إلى البترول، وفي إطار الصراع الاقتصادي والاستراتيجي في العالم الذي يشكل البترول العمود الفقري له.

ولعل ظهور هذا الخبر يكشف لماذا تحركت المجموعة الدولية الخاضعة لنفوذ الولايات المتحدة طبعاً، باتجاه الضغط على السودان إلى درجة المطالبة بتسليم عناصر سودانية منها وزير في حكومة البشير، الأمر الذي يمهد لتدخل أمريكي غربي في دارفور وتحقيق التواجد والنفوذ هناك للسيطرة على النفط في النهاية وتحقيق الأجندة الاستراتيجية التقليدية للغرب وأمريكا بخصوص السودان ومصر.

* * * * *

اللعبة التقليدية بين الإخوان المسلمين والحكومة المصرية

عادة ما تكون الضربات الحكومية للإخوان من النوع المحدود، بمعنى اعتقال مجموعة منهم، حتى لو اشتملت تلك المجموعة على عدد من القيادات المرموقة للإخوان، فإن تأثيرها لا يكون كبيرًا، وتستطيع الجماعة عادة أن تحتمل وتمتص الصدمة، بل وكثيرًا ما تكون تلك الضربات نوعاً من جمع الحكومة لأوراق معينة ضد الإخوان للاستفادة منها في الضغط السياسي عليهم والدخول معهم في صفقة للإفراج عن المعتقلين، مقابل تخفيف الإخوان ضغطهم على الحكومة في موضوع ما.

ومن المعروف أن الإخوان المسلمين في مصر لديهم كوادر بمئات الألوف وقيادات لا تنضب بسهولة، ومن ثم فإن تصفية الإخوان نهائياً أصبحت فكرة غير مجدية، وغير ممكنة عملياً، بل أكثر من هذا فإن الضربات التي تلقتها حركة الإخوان كانت تزيدها قوة، على أساس حقيقة أن "السم الذي لا يميتني يزيدني قوة". وكذلك فإن تلك الضربات كانت تزيد من شعبية الإخوان، بل وتعفيهم من مطالبة الجماهير بالتصدي الجدي للفساد الحكومي أو تصعيد الأمر باتجاه هز النظام السياسي بقوة والحصول على مكاسب حقيقية لصالح الناس، وهو المطلب الأساسي للمعارضة الراديكالية في مصر خارج الأحزاب الرسمية والقوى المدجنة والمستأنسة.

وبديهي أن تلك المعارضة تتحول إلى نوع من المعارضة الرمزية بدون المشاركة الإخوانية، فالإخوان المسلمون هم القوة السياسية الوحيدة في مصر تقريباً بعد الضعف الشديد الذي أصاب الأحزاب اليمينية واليسارية على حد سواء، ونتائج الانتخابات الأخيرة خير شاهد على ذلك.

لكن الضربة الأخيرة التي تلقتها حركة الإخوان تختلف نوعاً ما عن الضربات السابقة، فصحيح أن السلطات المصرية قد أحالت (40) من قيادات الإخوان إلى المحكمة العسكرية لمحاكمتهم في القضية المتعلقة بتمويل المليشيات الطلابية بجامعة الأزهر وتمويل النشاط السري للجماعة على حد قول قرار الاتهام، وهذا أمر ليس جديداً في هذا

الصدد؛ فقد تمت إحالة أعداد من الإخوان سابقاً في غضون السنوات الأخيرة إلى المحكمة العسكرية تقترب وأحياناً تزيد عن هذا العدد، وكذلك فإن ورود اسم نائب المرشد العام "خيرت الشاطر"على رأس قائمة المتهمين ليس أمراً جديداً؛ فقد حدث مثله في القرارات السابقة، إلاّ أن البعض يرى أن هذه الضربة الأخيرة تختلف عن سابقاتها لعدة أسباب منها:

- أن خيرت الشاطر تحديداً يُنظر إليه على أنه أقوى رجال الإخوان والممسك بالكثير من الأمور التنظيمية والاقتصادية.

- أن قرار الاتهام شمل عدداً من كبار أغنياء الإخوان في الداخل والخارج، وهذا يعني مباشرة أن المطلوب هو حرمان الجماعة من جناح التمويل.

وقد صدرت قرارات قضائية بتجميد أرصدة بعض هؤلاء، وكذا منعهم من التصرف في أموالهم هم وذويهم "الزوجات والأبناء"، وقد شمل هذا القرار عبد الرحمن سعودي وهو مليونير معروف.

ويرى المراقبون أن الدخول إلى هذه المساحة هو أمر جديد بالنسبة للسلوك الحكومي. ومن الملاحظ أن القرار شمل شخصيات مالية غير موجودة في مصر، وبديهي أن محاكمتهم ستتم غيابياً، ولكن هذا يعني أنهم لن يتحركوا بعد الآن بحرية في الخارج، وخاصة في إطار تمويل نشاطات إخوانية، وذلك بالتعاون مع القوى الدولية الأخرى التي لا يروق لها النشاط الإخواني. ولا شك أن هذا الأمر سوف يؤثر تأثيراً كبيراً على نشاطات الجماعة التي تحتاج إلى تمويل كبير، وكانت مسألة القدرة على تمويل نشاطات الجماعة إحدى أهم مميزات الجماعة، وكان ذلك يعطيها قوة كبيرة؛ فالانتخابات مثلاً تم تمويلها بحوالي(200) مليون جنيه، لا يمكن أن تتوفر لحزب آخر - غير حزب الحكومة طبعاً - وهو أمر جعل الإخوان - ولأسباب أخرى طبعاً - يحققون إنجازاً ضخماً في الانتخاب البرلمانية في عام 2005، وربما كان هذا الأمر مقدمة لحرمان الإخوان من تلك الميزة في انتخابات مجلس الشورى القادمة.

ويمكننا أن نفسر الضربة الأخيرة للإخوان على أنها نوع من إضعاف موقفهم في انتخابات مجلس الشورى القادمة، أو إضعاف موقفهم تجاه التعديلات الدستورية التي يجري التحضير لها الآن على قدم وساق، أو منعهم من التضامن مع الانتفاضات العمالية التي اندلعت في أكثر من مكان " المحلة ـ شبين الكوم"، أو مع الصدام المتوقع بين نادي القضاة والحكومة، أو غيرها من الأسباب، ولكن البعض يرى أن المسألة أكبر من ذلك فهي نوع من التصفية للنشاط الإخواني؛ انطلاقاً من أنه يعتمد على موضوع التمويل أساساً، ويرصد هؤلاء أن الحملة على الإخوان هذه المرة ليست حملة عادية؛ لأنه سبقتها حملة إعلامية ضخمة حول امتلاك الإخوان لميلشيات عسكرية، وهو أمر غير صحيح البتة؛ لأن ما حدث من استعراض رياضي في جامعة الأزهر لا يرقى إلى حد اعتباره عملاً من أعمال الميلشيات. وقد أسقط الإخوان بالفعل منهج العنف من أجندتهم تماماً منذ عقود، وهذا أمر يراه كل مراقب، وفي الإطار نفسه تزمع الحكومة المصرية إدخال نصوص دستورية تمنع قيام أحزاب على أسس دينية، أو استخدام الدين في الدعاية، والمفارقة هنا أن الحزب الوطني قد استخدم الدعاية الدينية، وحصل الرئيس شخصياً على تأييد علماء دين أزهريين، ومشيخة الطرق الصوفية، والكنيسة المصرية، وهو نوع من إدخال الدين في السياسة، ومن ثم فإن الموضوع هو في النهاية موجه للإخوان فقط.

أياً كان الأمر، فإن الضربة مؤثرة، ولكنها ليست القاضية؛ لأن جماعة الإخوان أعمق وأكبر من أن يتم تصفيتها بالإجراءات المالية أو القانونية أو الدستورية، والمسألة متصلة في رأينا بفترة زمنية قليلة، ربما تمكن فيها الإخوان أن يعودوا لتصدر الساحة السياسية المصرية كأبرز متحدٍّ ومنافس للحزب الوطني الحاكم.

* * * * *

بداية الانسحاب البريطاني من العراق هزيمة الغرب تحققت ولا داعي للمكابرة

القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء البريطاني " توني بلير " بسحب حوالي نصف القوات البريطانية من العراق هو قرار ينبغي ألا يمر علينا مرور الكرام، فهو قرار استراتيجي خطير، يكشف عن كثير من الحقائق المسكوت عنها، أو التي يحاول البعض الالتفات على معناها الحقيقي، تبلغ القوات البريطانية في العراق حوالي 7500 جندي ومن المتوقع سحب حوالي 1500 جندي بريطاني خلال أسابيع، ثم 200 آخرين بحلول نهاية العام، وهذا يعني تخفيض القوات البريطانية إلى النصف تقريباً، وذلك بإخلاء ثلاث قواعد في مدينة البصرة وقاعدة لوجيستية في مدينة الشوبية خارج البصرة، ونقل القوات البريطانية تدريجياً إلى مركز قيادتها في مطار المدينة.

قرار توني بلير - من حيث الأوضاع الأمنية والتبريرات الوقتية جاء نتيجة تصاعد معارضة الرأي العام البريطاني للاستمرار في تلك الحرب الخاسرة، والإحساس المتزايد لدى الأجهزة البريطانية أن تحقيق نصر في العراق بات شبه مستحيل وكذا إحساس بلير بأنه لا بد أن يتخذ قراراً ما في هذا الصدد خاصة أنه ينوي التخلي عن رئاسة الوزراء، ورئاسة حزب العمال البريطاني الحاكم في غضون ستة أشهر، فمن المتوقع أن يسلم بلير السلطة إلى وزير المالية الإنجليزي جوردون براون في سبتمبر 2007، هذه الخطوة التي اتخذها بلير لم تحل المشكلة داخل بريطانيا بالطبع، فبرغم ترحيب المعارضة بتلك الخطوة، إلا أنها طالبت باستكمال الانسحاب البريطاني من هناك، الأمر الذي يعني التخلي عن الحلفاء الأمريكيين في هذا الصدد، أو أنه جاء كنوع من التنسيق بين الأمريكان والإنجليز في إطار نية الطرفين الانسحاب النهائي - والتسليم من ثم بالهزيمة - من العراق. وقد طالبت المعارضة البريطانية بإجراء تحقيق شامل في ملابسات تلك الحرب أي الاعتراف بالهزيمة والبحث عمن هو مسئول عن خطأ القرار بالحرب أصلاً، والملابسات التي حدثت في هذا الصدد، هو اعتراف

بريطاني - نظري وعملي بالهزيمة في العراق، وبديهي أن أحداً لن يلتفت إلى كلام بلير، الذي هو نوع من الخداع المعروف والمشهور عند أي هزيمة، وكان بلير قد برر قرار الانسحاب الجزئي من البصرة بأن الأوضاع هناك باتت مستقرة، بما يسمح بتسليم الملف الأمني للجيش والشرطة العراقيين في هذه المنطقة، وهو كلام لا ينطلي على أحد، فالبصرة تحديداً تتحكم فيها عصابات الجريمة المنظمة، وعصابات سرقة البترول، والميليشيات الشيعية المتناحرة، وهناك تطهير عرقي ضد السنة في البصرة وكذلك هناك انفلات أمني واضح، بل أكثر من ذلك هناك تناحر بين العصابات الشيعية ذاتها، الأغرب في هذا الصدد أن الولايات المتحدة علقت على تلك الخطوة باعتبارها مؤشراً على التقدم الذي تم إحرازه في الحرب المستمرة منذ أربع سنوات!! وهو تعليق يثير السخرية بالطبع، لأن الولايات المتحدة ذاتها كانت قد أرسلت 21 ألف جندي أمريكي إضافي منذ أقل من شهر في إطار ما يسمى بخطة بوش الجديدة، وتنوي إرسال المزيد من الجنود، وهكذا فإن هذا التعليق لا يصمد أمام أي تأمل جاد. وقد بدأت ملامح فشل خطة بوش في العراق على أكثر من مستوى، فمن ناحية فإن الخطة كانت تقتضي القضاء على كل الميليشيات التي تقوم بالتطهير العرقي أو تقاوم الأمريكيين على حد سواء، أي تحديداً القضاء على المقاومة السنية " التي تقاوم الأمريكان "، والقضاء على جيش المهدي وفيلق بدر اللذان يقومان بالتطهير العرقي ضد السنة وسرقة البترول، والفلتان الأمني عموماً ولكن الذي حدث أنه تم تهريب قيادات جيش المهدي المعروفة إلى خارج العراق بالتفاهم مع رئيس الوزراء جواد المالكي، بل وأكثر من هذا تم مشاركة تلك العصابات " جيش المهدي وفيلق بدر " في المجهود الحربي الأمريكي فيما يسمى بخطة احترام القانون في بغداد، والمحصلة أن خطة بوش باتت جزء من خطة التحالف الشيعي في السيطرة على بغداد، وبدلاً من أن يستخدم الأمريكيون الحكومة العراقية في تحقيق الأجندة الأمريكية في العراق، وتحقيق نوع من الاستقرار

يسمح بانسحاب أمريكي مع المحافظة على ماء الوجه انقلب الأمر، فأصبح التحالف الشيعي هو الذي يستخدم الأمريكيين في تحقيق أجندته الخاصة، وأجندة إيران والمشروع الشيعي عموماً.

الهزيمة الأمريكية والغربية، والفشل والتخبط الأمريكي البريطاني الأطلسي باتت حقيقة مؤكدة، فالأوضاع في العراق تسير في عكس المأمول أمريكياً وغربياً، والداخل الأمريكي يعبر بكل الطرق والوسائل عن رغبته في الانسحاب والاعتراف بالهزيمة، ولا يزال رموز الإدارة الأمريكية يعلنون حقيقة " أنه إذا غادر الأمريكان العراق فإن العدو سيلاحقنا " وهذا نص ما قاله نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني مؤخراً في خطاب أدلى به على متن حاملة الطائرات الأمريكية " كيتي هوك " في قاعدة يوكا سوكا البحرية، وكان الكونجرس الأمريكي بمجلسي الشيوخ والنواب، قد اتخذ قراراً ينتقد خطة بوش في توسيع الحرب في العراق، وبرغم أن القرارين اللذين صدرا عن مجلس الشيوخ والنواب لا ينطويان حتى الآن على أي قرارات عملية تحد من سلطة الرئيس في هذا الصدد، إلا أن الأمر له ما بعده على مستوى تمويل الحرب مثلاً، أو حتى اتخاذ قرارات أكثر حدة في إطار إجبار بوش على الانسحاب في النهاية، وأياً كان الأمر، فإن الأوضاع الأمريكية والغربية في العراق سيئة جداً فكل ما فعله بوش لم يحقق أي نتائج هامة على مستوى إضعاف المقاومة، بل إن المقاومة زادت قوة كمياً ونوعياً في المرحلة الأخيرة، فعدد القتلى الأمريكان في تزايد، والعمليات التي تنفذها المقاومة ضد جيش الاحتلال باتت تتم من داخل معسكرات الجيش الأمريكي ذاته، وهو أمر له دلالاته النوعية والكيفية، والقدرة على اختراق منظومة الاستخبارات والأمن الأمريكية في العراق، والطائرات الأمريكية باتت تتساقط بمعدل غير مسبوق، وهو ما يعني أن المقاومة نجحت في الحصول على سلاح مضاد للطائرات من جهة ما، أو أنها طورت سلاحها بنفسها لتحقيق الغرض وهو تطور نوعي وخطير جداً على المدى المتوسط

والبعيد، والأمر في هذا الصدد تحديداً لم يقتصر على العراق، بل إن المقاومة الأفغانية " طالبان فعلت نفس الشيء " إسقاط الطائرات التابعة لحلف الناتو "، وفي المسألة الأفغانية أيضاً هناك تطور نوعي خطير على مستوى تصعيد طالبان لحركة المقاومة ضد الوجود الأجنبي " القوات الأمريكية وقوات حلف الناتو"، ونوعية وعدد العمليات وكذا الخسائر التي تحدثها المقاومة الأفغانية في صفوف العدو في ارتفاع مضطرد ونوعي، وهناك حالات تحرير مدن ومقاطعات قامت بها حركة طالبان ضمن خطة تحرير شاملة للجنوب الأفغاني باتت وشيكة وممكنة وقابلة للتحقيق القريب، فالهزيمة الأمريكية الأطلسية اقتربت جداً في كل من العراق وأفغانستان، أضف إلى ذلك أن المقاومة الصومالية تظهر شيئاً فشيئاً، وهي تشكل بالطبع خطر استراتيجي على المشروع الأمريكي الغربي في القرن الإفريقي وفي الإطار الفلسطيني، فإن اتفاق مكة ووقف نزيف الحرب بين فتح وحماس هو نوع من الفشل الأمريكي والإسرائيلي، وقد فشلت كونداليزا رايس في مهمتها في تعطيل اتفاق مكة، وهي المهمة التي جاءت من أجلها، وهكذا فنحن أمام انحسار غربي أمريكي، وسلسلة من الفشل والهزائم تتلاحق من أفغانستان إلى الصومال مروراً بالعراق وفلسطين، بل حتى في لبنان فإن الأمر لا يختلف كثيراً، رغم اختلاف المعسكرات هناك والمحصلة أن الانسحاب البريطاني الجزئي من العراق، هو بداية سلسلة الانهيار الغربي والأمريكي والأطلسي والصهيوني، وبداية صعود العالمية الإسلامية الثانية إن شاء الله.

* * * * *

زيارة كونداليزا للمنطقة محاولة أمريكية لإفشال اتفاق مكة

على قدر الفرح العربي والإسلامي باتفاق مكة - على أساس أنه يحقن الدم الفلسطيني، وينزع فتيل الحرب الأهلية بين فتح وحماس، على قدر الغضب والضيق الأمريكي الإسرائيلي من هذا الاتفاق، فالأجندة الأمريكية التقليدية هي الفوضى الخلاقة والحرب بين الطوائف في المنطقة، وجزء من هذه الأجندة هي الحرب بين حماس والجهاد في فلسطين، وكذلك فإن زيارة كونداليزا رايس كانت مقررة سلفاً قبل اتفاق مكة، كانت بهدف وضع اللمسة الأخيرة في عملية الإطاحة بحكومة حماس، ولكن اتفاق مكة قطع هذا المخطط وأفشله، وردت أمريكا على ذلك بتجميد الـ 86 مليون دولار التي كانت قررتها لصالح الرئاسة الفلسطينية، أي نوع من التعبير عن الغضب على محمود عباس لأنه تجرأ وقبل الاتفاق مع فتح، حتى لو كان ذلك عن طريق ضغوط دول حليفة لأمريكا، فالتحالف لا يعني بالضرورة الانطباق في المواقف، وربما يعرف الحلفاء المحليون، ما لا تعرفه أمريكا!! ولا تفهمه إدارة المحافظين الجدد، أو أغبياء واشنطن أمثال بوش وتشيني الذين يدفعون الأمور لصالح إيران دون أن يدروا!!.

الموقف الأمريكي الغاضب من اتفاق مكة عبر عن نفسه في تصريحات المسئولين الأمريكيين بمن فيهم الآنسة كونداليزا رايس، وهي أن أمريكا سوف تتريث لترى سلوك الحكومة، أي أنها تريد اعتراف حماس بإسرائيل، والقبول بنبذ العنف، وتفكيك الجناح العسكري لحماس ثم بعد ذلك تفكر في رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وربما وجدت ساعتها أن ما حدث لا يكفي، فلا بد من قيام حماس بنفسها بتصفية الأجنحة العسكرية للحركات الأخرى مثل الجهاد والجبهة الشعبية، وربما أيضاً طلبت من الحكومة تفكيك الجناح العسكري لفتح ذاتها المتمثل في كتائب شهداء الأقصى، أو ربما تطلب إسرائيل ومعها أمريكا بتسليم قادة حماس وفتح إلى المحاكمة، ومن ثم من يبقى في الحكومة والبرلمان من فتح وحماس يمكنهم أن يطلبوا من أمريكا وغيرها رفع الحصار.

جاءت كونداليزا رايس إلى المنطقة، وفضلت أن تمر على العراق أولاً، لتقول

للجميع أن ما يعني الإدارة الأمريكية في الوقت الحاضر هو الموضوع العراقي، ولا داعي لأن يطلب منها الرئيس عباس شيئاً ذا قيمة في الملف الفلسطيني، وكانت إسرائيل ومعها أمريكا قد عبرت سلفاً قبل الاجتماع الثلاثي الذي تم بين كونداليزا ومحمود عباس وايهود أولمرت، أنها لن تتطرق إلى القضايا الجوهرية، إذا كان الاجتماع مجرد تطييب خواطر فالرئيس عباس حاول تسويق وتبرير وتأويل الاتفاق بما يطمئن أمريكا وإسرائيل، وحاول أن يلفت نظرهم إلى أن الأمور في فلسطين المحتلة وفي المنطقة لا تسمح بتنفيذ الأجندة الأمريكية بالطريقة الغبية التي تريدها كونداليزا، وأن الاستمرار بهذه الطريقة سيحرج حلفاء أمريكا في المنطقة، وربما يزيد قوة حماس في النهاية، وأنه من غير المعقول أن يرجع عباس من الاجتماع الثلاثي بدون أي تقدم سياسي أو حتى اقتصادي ومن ثم فإن منطق حماس سيكون هو المنطق الصحيح، وهو أن حماس لا ترفض المرونة لمجرد أنها متشددة، بل هي ترفض المرونة بدون ثمن مقابل، وإلا فإن من يفعل ذلك هو أحمق ومفرط في حقوق الشعب، ويدفع ثمنا بلا مقابل.

رغم كل ذلك، فإن السيدة كونداليزا كررت معزوفة قديمة ليس فيها جديد عن مناهضة الإرهاب، وحل المشكلة الفلسطينية في وقت لاحق يكون أكثر ملائمة.

ولكن الحقيقي في الموضوع أن الآنسة كونداليزا فشلت في دفع الأمور نحو إفشال اتفاق مكة، لأن السيد عباس رأى أن أولمرت أصبح في الداخل الإسرائيلي أضعف حتى من أن يتم الاعتماد على وعوده المستقبلية بفرض صدقه فيها - وهو غير صادق طبعاً - وكذلك فإن شمس الجمهوريين وشمس اليمين المحافظ، وشمس بوش، وشمس كونداليزا كلها تغرب وتنحسر في أمريكا، فما الداعي أن يراهن عباس على الرمال المتحركة التي لو راهن عليها ستبتلعه هو أيضاً معها.

* * * * *

علاقة المقاومة بالبنية الاجتماعية

إذا تتبعنا حركات المقاومة العربية والإسلامية في التاريخ المعاصر نكتشف حقيقة واضحة للعيان، وهي أن الحكومات والدول والجيوش النظامية فشلت دائما في مواجهة الغزو الخارجي في حين نجحت المقاومة الشعبية في ظروف معينه، وهذه الظروف تحديدا هي ما ينبغي معرفته ودراسته حتى ننجح في مواجهة هذا التحدي، وهو التحدي الذي نعاني منه منذ قرنين على الأقل وبصوره مستمرة، السبب في فشل الجيوش النظامية والحكومات والدول ونجاح المقاومة الشعبية في ظروف معينه، هو أننا أولا أننا أمة ذات طبيعة خاصة، وأنها أمة ذات ثقافة معينة وهي الثقافة الإسلامية ومن ثم فإن هذه الأمة والجماهير لن تتحرك إلا من خلال الوجدان الإسلامي، وبما أن الحكومات والدول والجيوش لم تكن تنطلق في عمليه المواجهة من خلال المنظومة الإسلامية بسبب قيام أنظمه حكم ودول تتبنى مرجعيات أخرى مخالفه أو ليست نقيه تماما بالنسبة لهذا الوجدان الإسلامي، فإن الفشل هنا بديهي، فكيف نواجه منظومة حضارية تغزونا بجيوشها وبثقافتها وحضارتها بقيم وثقافات ومرجعيات مستمدة من نفس الأرضية الحضارية المعادية أو لا تخالفها تماما، لان أي قدر من الميوعة وعدم الحسم في رفض المنظومة المعادية يعني مباشرة أننا انهزمنا قبل أن تبدأ المعركة.

ولكن هذا بالطبع لا يكفي لتفسير الظاهرة، ولا بد من البحث عن أسباب أخرى لظاهرة نجاح عمليات المقاومة في ظروف معينه وفشل الحكومات والجيوش في مواجهة الغزو الأجنبي.

لدينا العديد من التجارب الناجحة في حركات المقاومة, المقاومة الشعبية المصرية ضد الحملتين الفرنسية 1798 - 1801 م والإنجليزية "حمله فريزر" 1807م، مع ملاحظة أنه على حين قاومت كل قرية ومدينه في مصر بما فيها القاهرة ضد الحملة الفرنسية 1798 - 1801م وكذا قاومت القوى الشعبية حملة فريزر بعد فشل المماليك في مواجهة الفرنسيين عام 1798 وهزيمتهم في معركة إمبابة، وكذا غياب الحكومة "

حكومة محمد علي عن عملية المواجهة ضد حملة فريزر 1807 لأنه كان بالصعيد مع جيشه يطارد فلول المماليك المعارضين لحكمه ... فانه في عام 1882م عندما دخل الجيش الإنجليزي القاهرة لم تنطلق عليه رصاصه واحدة بعد هزيمة جيش العرابيين في التل الكبير!!

وهناك أيضا تجربه المقاومة الشعبية في الجزائر وتونس والمغرب وفلسطين وسوريا والشيشان وأندونيسيا وغيرها، وهناك المقاومة الشعبية المصرية في السويس بقيادة الشيخ حافظ سلامه سنه 1973م وكذا المقاومة الشعبي في لبنان " حزب الله " وتحقيقها انتصارين كبيرين على إسرائيل عام 2000، وعام 2006 وهناك حركات المقاومة الفلسطينية "حماس، الجهاد وغيرها ".

وإذا درسنا البنية الاجتماعية التي أدت إلى ظهور ونجاح تلك الحركات نجدها تتلخص في عامل رئيس هو ضعف الحكومات ووجود بنيه اجتماعيه أهلية أقوى من الدولة، مع وجود عوامل أخرى طبعا، ولعل هذا العامل الرئيسي هنا هو موضوع بحثنا.

* * *

عندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر كان هناك بنيه سياسية واجتماعيه واقتصادية معينه، كان هناك السلطان الذى يعين الوالي والوالي يحكم عن طريق الديوان والمماليك، ولكن هؤلاء جميعا كانوا في القلعة، يديرون الأمور السياسية والعسكرية وجمع الضرائب دون توغل ولا نفوذ حقيقي أكثر من ذلك على الجماهير، وفي المقابل كان هناك الأزهر، وعلماء الأزهر الكبار والمتوسطين والصغار، وهؤلاء كانوا يديرون الحياة الاجتماعية في المدن والقرى وكل مكان، وكان هناك ارتباط عضوي بينهم وبين الجماهير، فهم يفتون لهم في الأمور الدينية والدنيوية, ويحكمون بينهم ويديرون مجتمع أهلي كامل شبه مستقل سياسيا واقتصاديا عن الحكومة، وحتى الحكومة ذاتها كانت تلجأ لعلماء الأزهر في معظم المشاكل الحادثة، وإذا حدث احتكاك بين الجيش " المماليك " وبين الأهالي فإن علماء الأزهر هم من كان يقود الأهالي لاستعادة الحقوق وتحقيق نوع

من التوازن، أو حتى تهدئة الأهالي والوساطة لدى الوالي.

وكان الأزهر مستقلا في أموره الاقتصادية عن الدولة ومن ثم كان حرا في قراره ولم يكن مسلوب الإرادة تجاه السلطه، كان هناك نظام الأوقاف التي يديرها العلماء والأهالي أو يمكن أن نقول الميزانية المستقلة, من ناحية ثانية كان هناك الطوائف والحرف، ولكل حرفة شيخ أي نقابة ورئيس نقابة، نقابة العطارين والنحاسين والحدادين والنجارين ... بل وهناك طائفة الأشراف ونقيب الأشراف وكل هؤلاء يديرون أعمال الأهالي بصورة مستقلة أو فيها قدر كبير من الاستقلال عن الحكومة، وكان هناك نمط من الاقتصاد شديد الاستقلال، فهناك الزراعة وهناك الحرف المرتبطة بالخامات المحلية والخبرات المحلية والاستهلاك المحلي، كصناعه الفخار والحصر، والجريد والأخشاب ... إلخ.

ومن ثم فإن سقوط حكومة المماليك بعد معركة إمبابة سنه 1798 والحصر لم يؤد إلى انهيار المجتمع، لأنه المجتمع كان أقوى من الحكومة ويستطيع أن يعيش معها أو بدونها، ومن ثم استمرت المقاومة الشعبية في كل مكان في مصر ضد الوجود الفرنسي، وشارك فيها كل الناس بقيادة علماء الأزهر، شارك فيها الفلاحون والحرفيون والأشراف وعلماء الأزهر، والتجار وسجلت تلك المقاومة أروع سطور البطولة والفداء والسخاء ونجحت في هزيمة الحمله الفرنسية واندحارها وخروجها عام 1801, وأفرزت الحركة الشعبية قيادتها الطبيعية من علماء الدين والتجار والأشراف من عمر مكرم، الشيخ السادات، السيد أحمد المحروقي كبير التجار، والشيخ القويسني، والجوسقي.. الخ

نفس الأمر حدث عام 1807 حين كان محمد على غائب في الصعيد يطارد المماليك وقامت القوى الشعبية بتجهيز المقاومة والمتطوعين من الأهالي بقيادة السيد عمر مكرم حيث ذهبت إلى رشيد والحماد وبمساعدة أهالي رشيد والحماد تم دحر حمله فريزر 1807م.

وهكذا فقد نجحت المقاومة الشعبية في تحقيق انتصارين في اقل من عشر سنوات،

على أقوى قوتين في العالم في ذلك الوقت إنجلترا وفرنسا بل وعلى أبرع القواد العسكريين في ذلك الزمان، بل وربما في تاريخ فرنسا وإنجلترا، وهما نابليون بونابرت، والجنرال فريزر, وبديهي أن الإمكانات العسكرية بين الطرفين لم تكن متكافئة بالمرة، فالقوات الفرنسية والإنجليزية كانتا تملكان أحدث وسائل القتال من مدافع وبوارج وأفضل الجنود المدربين فضلا عن أحدث التكتيكات العسكرية.

* * *

في عام 1881 اندلعت الثورة العرابية وهذا بفضل جهود كثيرة قام بها علماء الدين وخاصة عبد الله النديم ورغم أنها كانت ثورة شعبية إلا أنها تحولت إلى حكومية برئاسة محمود سامي البارودي، وكان عرابي وزيراً للحربية وقائدا للجيش وبديهي أنها طالما كانت المعركة بين قوتين عسكريتين منظمتين، فإن الفوز يكون لصاحب الإمكانيات العسكرية الأكبر ولأننا منذ عدة قرون أضعف من عدونا عسكريا وتكنولوجيا فإن استخدام الجيش والدولة في المواجهة يؤدي إلى نتيجة حتمية وهي الهزيمة، وقد حدث هذا دائما وآخر ما حدث مع جيش صدام حسين رغم كونه جيشاً قوياً يتمتع بقياده حازمة، في حين نجحت المقاومة العراقية في تعطيل المشروع الأمريكي وتكاد تنزل الهزيمة بالجيش الأمريكي.

والذي حدث انه بعد هزيمة الجيش المصري بقياده عرابي في معركة التل الكبير عام 1882 تحركت القوات الإنجليزية إلي القاهرة ولم تحدث مقاومة شعبيه كما حدث في مواجهة الحملتين الإنجليزية والفرنسية سابقاً.

وهذا يرجع إلى أن محمد على كان قد نجح في ضرب البنية الاجتماعية المتميزة والتي تفرز المقاومة، كان محمد على قد نجح في إقامة دولة عظيمة جدا وقوية جدا، جيش كبير وأسطول ضخم وصناعات حربيه واستراتيجية، ولا بأس في كل ذلك ولكنه كان على حساب البنية الاجتماعية الأهلية المستقلة، لقد ربط كل شيء بنفسه ومشروعه وجيشه، أصبح العامل والخبير والمهندس في علاقة مباشرة مع الدولة والإدارة، فهي

التي تدير المصانع وتنشئ الجديد منها، وهي التي تدفع المرتبات وهي التي تأخذ الإنتاج ومن ثم فإن البنية الاجتماعية المهنية أصبحت جزءا من الدولة ولا تستطيع أن تعيش بدونها، نفس الأمر بالنسبة للزراعة، فبدلاً من زراعة الحبوب والخامات التي يتم تصنيعها محليا ومن ثم تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي عن الدولة والعالم بالنسبة للفلاحين، فقد قام محمد على بتأميم الزراعة، وتحديد ما يتم زراعته وخاصة المحاصيل النقدية كالقطن والكتان ...إلخ، المهم في النهاية أن الفلاح اصبح يعتمد في حياته على ما تعطيه له الدولة، ومن ثم فإن المجتمع الأهلي في القرية قد ضعف إلى حد كبير، نفس الشي يقال عن التجارة الداخلية والخارجية التي احتكرتها دوله محمد علي, ومن ثم لم يعد التجار يمثلون الممول الطبيعي للمقاومة كما حدث في إبان الحملة الفرنسية " السيد أحمد المحروقي مثلا "، أكثر من هذا فإن محمد علي ضرب مؤسسة الأزهر، ونقابة الأشراف وصادر الأوقاف، وأصبحت ميزانية الأزهر ومعاش علماء الأزهر من الدولة، وطارد الزعماء الوطنين مثل عمر مكرم وأنهى من ثم أي زعامة اجتماعيه أو سياسية أو دينه خار ج مؤسسة الدولة وصحيح أن محمد على قد بنى دوله قويه جدا ولكنه أضعف المجتمع جداً، ولما انهزم مشروع محمد علي في عام 1840وما كان له إلا أن ينهزم لأن الدولة الغربية ستظل الأقوى عسكريا مهما فعل محمد علي ومن ثم سقط المشروع وضعف المجتمع، فلما جاءت القوات البريطانية عام 1882 لم يكن هناك مجتمعا قادرا على إفراز مقاومة قادرة على هزيمة الغزو، وبدأت الحركة الوطنية المصرية تعيد بناء نفسها بقيادة مصطفى كامل وتحاول ترميم المجتمع بإنشاء النقابات والتعاونيات "عمر لطفي رائد النقابات والتعاونيات " في بداية القرن العشرين، إلا أن ما تم ترميمه من المجتمع لم يسمح إلا بقدر من النضال السياسي ثم اندلاع ثوره 1919التي فجرها الحزب الوطني وسرقها سعد زغلول والوفد.

* * *

في عام 1973 نجحت القوات المصرية في عبور قناة السويس وتحرير جزء من سيناء، وكان هذا لا يرجع إلى القوة العسكرية المصرية بل إلى نوع من الروح الإسلامية التي سمحت بها حكومة السادات في ذلك الوقت في إطار صراعها مع الناصريين والشيوعيين، وكذلك إلى استخدام أسلوب الإنسان في مواجهة التكنولوجيا، فرد المشاة الذي يحمل سلاحا مضادا للدبابات " نموذج عبد العاطي"... أي أن هذا النجاح الجزئي في حرب رمضان لم يكن يرجع إلى قوة الدولة أو الجيش، المهم أنه بعد عدة أيام من هذا النجاح قامت القوات الصهيونية بإحداث ثغره في النقطة المفصلية بين الجيشين الثاني والثالث، هي ثغرة الدفر سوار، وتسللت منها إلى غرب قناة السويس واتجهت جنوبا إلى مدينه السويس، وكانت تلك القوات تستهدف احتلال مدينة السويس، ولو حدث هذا لا قدر الله لكان معناه إكمال حصار الجيش الثالث أي حبلاً يلتف على عنق ذلك الجيش، والوصول أيضا إلى طريق السويس القاهرة، أي مسدس مصوب للقاهرة، وقد صدرت الأوامر بالفعل لمحافظ المدينة بتسليمها لان الأوضاع العسكرية والتموينية حسب تقدير القيادة لم تكن تسمح بالصمود، ولكن المقاومة الشعبية اندلعت فورا بقياده الشيخ حافظ سلامة، وتم اعتبار مسجد الشهداء مركزا للقيادة، وتم توزيع كمائن وتوجيه متطوعين إلى مداخل السويس وحدثت عمليه مقاومة رائعة انتهت بمنع الإسرائيليين من دخول المدينة... وقد اعترف العدو والصديق بأهمية ذلك الدور الذي لعبته المقاومة الشعبية في السويس، وأنه لولا تلك المقاومة لتغيرت نتيجة حرب رمضان 1973.

ما الذي جعل هذه المقاومة تأخذ القرار، ما الذي أعطى الشجاعة للشيخ حافظ سلامة بالتصدي لهذه المسئولية الضخمة على عكس إرادة القيادة السياسية... ذلك يرجع في رأيي إلى أن الفترة من 1971 - 1973 تم فيها نوع من تقويه المجتمع، والسماح بالتعبير عن الوجدان الإسلامي، وإعادة الاعتبار لعلماء الإسلام، وإحساس الناس بأن الدولة لم تعد مرعبة وأنه من الممكن عمل

مقاومة رغم أنفها. وقبل ذلك كان قد سمح للجمعيات الأهلية بالعمل ومنها جمعية الهداية الإسلامية التي كانت يقودها الشيخ حافظ سلامة, وكانت تقوم بعمل اجتماعي كبير في مدينة السويس مما أدى إلى تقوية ارتباطها بالجماهير، وكذلك كانت تقوم بتنظيم قوافل من علماء الأزهر قبل الحرب إلى كل الوحدات العسكرية المصرية لرفع الروح المعنوية للجنود، وتأكيد القيم الإسلامية والوجدان الإسلامي وكذا لأن الدولة كانت ضعيفة أو غير متوغلة فلم تجد صعوبة في العمل.

إذا جئنا إلى حزب الله أو المقاومة اللبنانية مع الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل وقوف دولة إيران وراء الحزب. ولكن هذا لا يكفي بالطبع لتحقيق انتصارين كبيرين على أقوى جيش في المنطقة ومن أقوى جيوش العالم وهو الجيش الإسرائيلي، إذا جئنا إلى هذا النموذج، نجد أن الحزب نشأ في ظروف غير مواتية إقليميا ودوليا، ولكن كان هناك ضعف شديد في الدولة اللبنانية في بداية الثمانينات بعد الخروج من الحرب الأهلية، مما سمح للحزب بالعمل وكذا الضعف التقليدي لأي حكومة لبنانية فيما بعد بسبب التوازن الطائفي ومن ناحية أخرى فإن البنية الثقافية والدينية والاجتماعية في جنوب لبنان وبعلبك والضاحية الجنوبية لبيروت والبقاع الغربي تسمح بان يظل الحزب أقوى من الدولة، أي أن المجتمع الحاضن للمقاومة هنا أقوى من جهاز الدولة، ومن ثم فإن تحقق هذا الشرط، شرط البنية الاجتماعية المواتية كان هو العامل الأساسي في تحقيق انتصارين كبيرين عام 2000 وعام 2006 مع عدم تجاهل عوامل أخرى بالطبع بالنسبة لتجربه حزب الله تحديدا.

الإيمان والإرادة أقوى من الطائرة والدبابة:

الذي لا يكتفي بمراقبة السطح الخارجي للأحداث - خاصة بما يتصل بخبرات شعوبنا في مواجهة التحديات الاستعمارية وآخرها أمريكا وإسرائيل - يدرك على الفور أننا نمتلك القدرة على المواجهة والصمود وتفشيل العدو ومنعه من تحقيق أهدافه بوسائل غير تقليدية اكتشفها المجاهدون على مدى الصراع، وأن قوة أمريكا وإسرائيل ليست قدراً بل هي قوة يمكن مواجهتها وهزيمتها ولو بمنعها على الأقل من تحقيق أهدافها وأننا إن كنا نتألم من جراء ممارسات تلك القوى ضدنا فإنهم يتألمون مثلما نتألم، أي إننا قادرون على إنزال الألم بهم أيضا ولكننا نرجو رضا الله تعالى الجنة وهم لا يرجون شيئا وهذا عامل قوة لنا: **{فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لاَ يَرْجُونَ}**.

حقيقة إمكانية مواجهة القوى الظالمة مهما كانت قوتها وجبروتها، وأن الإنسان أقوي من التكنولوجيا هي حقيقة يؤكدها الإيمان بمدد الله تعالى، الذي يأتي للمؤمنين المجاهدين الصادقين، الذين بذلوا غاية الجهد، ومن ثم فإن القعود عن الجهاد والمقاومة بدعوى عدم تكافؤ القوى هي حجة مرفوضة شرعيا ومرفوضة على مستوى دراسة تاريخ وحوادث الصراع، بل إن تلك الحجة ليست إلا وسيلة للهزيمة من قبل بدء المعركة وتوفير جهد الأعداء من ثم، وهي لا تحقق قطعا حقن دمائنا بل العكس هو الصحيح فالاستسلام عادة ما يعقبه مذابح " مذبحة صبرا وشاتيلا مثلا " وكل المذابح التي تمت من قبل ومن بعد.

من الناحية القرآنية يقول الله تعالى: **{فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ}** [المائدة: 52].

إنها نفس الحجج الخوف من مواجهة الأعداء وقتالهم بدعوى عدم تكافؤ

القوى.

في مراحل الصراع مع العدو الصهيوني والأمريكي - ومن قبل مراحل الصراع مع الاستعمار - الغربي، أي منذ أن بدأت عناصر القوى تكون في صالح أعدائنا، فإن الخبرات المتراكمة تقول: إن مواجهة العدو بجيوش نظامية أو بدول وحكومات فشلت إلى حد كبير، وأن الطريقة الوحيدة التي تم بها النجاح في المواجهة كانت الحرب الشعبية، والأمثلة كثيرة متواترة متكررة، مع أولى الحملات الاستعمارية مثلا "الحملة الفرنسية" 1798م نجحت المقاومة الشعبية التي نظمها الأهالي بقيادة علماء الأزهر في إخراج الحملة وهزيمتها بعد فشل المماليك " الحكومة والدولة " في ذلك؟

الأمر نفسه تكرر في حملة فريزر على مصر 1807م، في التاريخ الحديث مثلا فشلت الدول العربية متفرقة ومجتمعه في التصدي لإسرائيل، ولكن المقاومة الشعبية في مدينة السويس في مصر سنة 1973 نجحت في ذلك وهزمت القوات الصهيونية التي حاولت احتلال المدينة، في الحملة العسكرية الأمريكية على العراق مثلا 2003 فشلت حكومة العراق بجيشها الكبير وحزبها المنظم وقيادتها الصارمة في التصدي للعدوان، واحتل الأمريكيون العراق ولكن المقاومة الشعبية اندلعت سريعا، ونجحت في إنزال اكبر الخسائر بجيش الاحتلال، بل إنها صمدت رغم الظروف السيئة، وخيانة أحزاب وطوائف وزعماء وقاده، صمدت للحملات العسكرية المتكررة طوال تلك السنوات منذ عام 2003 وهي على وشك تحقيق انتصار على القوات الأمريكية.

نفس الأمر حدث في أفغانستان فشلت الحكومة والدولة بقياده طالبان في مواجهة الاحتلال الأمريكي ثم نجحت طالبان كحركة شعبية، وبعد أربع سنوات على الاحتلال الذي تم عام 2001 كانت الحكومة والجيش الأمريكي، وجيوش حلف الأطلسي لا تسيطر إلا على العاصمة، وتزايدت قوة المقاومة التابعة لطالبان، أي أن طالبان ذاتها نجحت

كحركة فيما فشلت فيه الحكومة.

الأمر نفسه تكرر مع حماس التي صمدت لكل أنواع العدوان ومحاولات التصفية، ولا تزال تنفذ عملياتها وتطلق صواريخها ضد إسرائيل وقل ذلك بعد تشكيلها للحكومة.

نفس المنطق تم في لبنان، فلم يستطع إخراج الاحتلال الصهيوني من الجنوب إلا المقاومة الإسلامية عام 2000، وفي عام 2006 حين نجحت إسرائيل في الحصول على ضوء أخضر أمريكي أوروبي دولي بل وعربي وجزء منه لبناني لتصفية حزب الله ونزع سلاحه وتنفيذ القرار 1559 فإنها قد فشلت في ذلك.

لا يرجع ذلك بالطبع إلى قلة أو ضعف الإمكانيات لدى الجيش الصهيوني أو الجيش الأمريكي بل يرجع إلى أن تلك الجيوش قد تنجح مع جيوش مثلها هي بالضرورة أضعف منها، أو تنجح في مواجهة دول وحكومات ولكنها تفشل بالضرورة في مواجهة حركات ومجتمعات.

وهكذا فإن الخبرة الكبرى تقول أن من الممكن هزيمة الأعداء بحرب المجتمعات وليس الجيوش والدول، وبحرب المنظمات الصغيرة وبحرب الشعب وأن الإيمان والإرادة أقوى من الطائرة والدبابة، وهذا من رحمة الله طبعا بنا وبالبشر جميعا، لأن من سننه تعالى أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا وأن المجتمعات أقوى من جيوش الظالمين.

مسألة أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا هذه حقيقة دللت عليها آلاف الحوادث، فما معنى أنه في ظروف صعبة للغاية تنشأ حركات مقاومة مثل حماس والجهاد، لا تملك إلا إمكانيات بسيطة، إنها تستطيع أن تقوم بعمليات استشهادية متكررة في الزمان والمكان، لمدة طويلة وفي كل مكان من أرض فلسطين التاريخية في تل أبيب والقدس وحيفا على الساحل، في الشمال والجنوب في غزة والضفة، وبديهي أن ذلك اقتضى اختراق تحصينات وتجهيزات واستخبارات صهيونية هي الأقوى من نوعها، ما معنى أن تفشل إسرائيل في

منع تلك العمليات رغم جيوش العملاء، رغم الاستخبارات رغم الميزانيات الباهظة، رغم الجيش القوي والتحصينات الضخمة، رغم الأقمار الصناعية،رغم الدعم العسكري والاستخباري الأمريكي، وأن تصل تلك العمليات في كل الظروف الصعبة والسهلة إلى داخل إسرائيل في القلب وعلى الساحل وفي الشمال والجنوب، معناه ببساطه أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا، وهذا من رحمة الله.

ثم ما معنى أن تستمر حماس والجهاد رغم عشرات الحملات العدوانية واستخدام كل أنواع الطائرات والدبابات والمدفعية والمشاة واقتحام المدن، وهدم البيوت والجسور والمرافق والضغط على المدنيين ...إلخ.

ما معنى استمرار قصف إسرائيل بصواريخ القسام بعد ذلك كله.. معناه أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا، وصاروخ القسام نفسه يؤكد ذلك فهو صاروخ بسيط صغير لا تستطيع شبكة الصواريخ الإسرائيلية "باتريوت وحيتس" والتي تكلفت المليارات من الدولارات أن تتصدى له، ربما لأنه صغير!!

ويحقق نوعاً من الخوف وعدم الأمان بالنسبة لإسرائيلي وهذا ينسف فكرة الصهيونية ذاتها.

الأمر نفسه ينطبق على سلاح الكاتيوشا، وكل من الكاتيوشا والقسام سلاح بسيط يمكن تصنيعه بأبسط الوسائل والخبرات، بل يمكن لطلاب العلوم والهندسة تطويره وزيادة مداه، ولا يمكن كشفه أو التصدي له، وسلاح الكاتيوشا وصواريخ حزب الله مثلا وصلت إلى معظم المدن الإسرائيلية وحققت نوعا من الروع وأسقطت قتلى وجرحى.

إنه الإنسان.. أقوي من التكنولوجيا، وهناك طريقة ما يستطيع بها الإنسان مهما كان ضعفه أن يواجه أعتى القوى، إنها حرب النمل مع الفيل..!!

ليس هذا فحسب.. فيمكننا أن نرصد عدداً من الحوادث التى أثبتت أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا، حتى في مواجهة الجيوش الأمريكية الصهيونية مباشرة.

عملية نسف مقر قيادة القوات الأمريكية " المارينز" في بيروت عام 1984 وقتل وجرح مئات الجنود، إنها عملية استشهادية نفذها فرد في مواجهة جيش محصن وقد سئل وقتئذ الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في الكونجرس كيف يمكن حدوث ذلك، أين التحصينات؟ أين الاستخبارات؟ فأفاد أن كل التحصينات في العالم قائمة على فكرة خوف المهاجم من الموت، فإذا انتفى هذا الخوف فإنه لا حل هناك.. صدق وهو كذوب.

- عمليات نسف مقر الحاكم الإسرائيلي في صور عام 1985وغيرها من العمليات المماثلة.

- عملية أنصارية عام 1998، والتي شاركت فيها أقوى وحدة إسرائيلية على الإطلاق وحدة خاصة يتكلف الجندي فيها خمسة ملايين دولار عن طريق الأبرار الجوي، فوجدت رجال المقاومة بانتظارها ليبيدوا كل القوه الإسرائيلية، وتضطر إسرائيل إلى إلغاء العملية.. كيف علمت المقاومة بمكان وزمان العملية وكيف نجح رجال المقاومة في إبادة وحدة إسرائيلية من أفضل وحداتها العسكرية؟!!.... إنه الإنسان أقوى من التكنولوجيا.

- في عمليه الوهم المتبدد " يونيو 2006" حيث حفر المجاهدون خندقا بطول 400 متر تحت الجدار العازل دون أن يحس بذلك العدو ولا استخباراته، ووصلوا إلى موقع عسكري إسرائيلي في "كرم شالوم " وقتلوا وأسروا وأصابوا.. ما معنى ذلك.. معناه أن الإيمان والإرادة أقوى من الجيش الصهيوني.

- عملية الوعد الصادق التي تم فيها الهجوم على وحدة صهيونية في جنوب لبنان "زرعيرت " في يوليو 2006 وتم قتل 9 جنود وأسر جنديين، وجرح العشرات.. ما معنى ذلك معناه أنه حتى الجيش الصهيوني بات من الممكن إنزال الضربات به على يد المقاومة، معناه أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا، وأن هناك مدداً لله دائما يأتي للمجاهدين الصادقين بعد بذل كل الجهد.

وفي الحقيقة فإن الوقائع من هذا النوع أكثر من أن تحصى والحمد لله رب العالمين.

* * * * *

لماذا أيدت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني اتفاق مكة؟!

لماذا أيدت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني اتفاق مكة؟! هذا سؤال هام في تلك المرحلة، لمعرفة حقيقة المواقف بالنسبة للقوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية، وكذا مستقبل المعادلة الفلسطينية ويمكننا أن نغير صيغة السؤال إلى هل بالفعل أيدت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني اتفاق مكة... أم أنها لم تؤيده تماماً ولم ترفضه تماماً، أو قل أنها اضطرت إلى تأييده علناً مع بعض التحفظات سراً، وربما بعض عدم الراحة أيضاً، وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني كانت سعيدة بالقتال الداخلي الفلسطيني - الفلسطيني.

بداية يجب أن نعرف هنا أن أحداً لم يكن يريد أو يتمنى فشل لقاء مكة كل الأطراف تقريباً بلا استثناء. فكل من فتح وحماس أدركتا صعوبة تحقيق غلبة - ولا نقول نصر - حاسمة على الآخر، ومن ثم فإن استمرار القتال يعني النزيف فقط لا غير، وما دام الأمر كذلك فإن توقف القتال أفضل، وحتى الانقلابيون في فتح والذين رهنوا قرارهم للمزاج الإسرائيلي الأمريكي اكتشفوا أنه حتى إسرائيل لم تعد تريد استمرار القتال لأنه ربما يؤدي إلى فوضى شاملة ستعود بالضرر على الإسرائيليين أيضاً حيث لا يمكن في تلك الحالة السيطرة على أحد، ولا استخدام الضغط على حكومة موجودة أو قيادات فاعلة، أي أن الثمن الأمني إسرائيلياً بالنسبة للفوضى سيكون أسوأ من استمرار حماس أو غيرها في

السلطة. وحتى إذا كانت إسرائيل تعارض وجود حماس في السلطة علناً، فهي تدرك أن خروجها من السلطة بالقوة، سيطلق العنان لقوى الاستشهاد والمقاومة داخل حماس لفعل كل شيء وأي شيء الأمر الذي يعني الخطر الكبير على إسرائيل، وبديهي أن وجود حماس في السلطة يقلص إلى حد كبير قدراتها على المقاومة ويضعها في حسابات حساسة وصعبة.

وبالنسبة للدول العربية " السعودية - مصر - جامعة الدول العربية " فإن استمرار القتال الفلسطيني يضعف بداهة الموقف العربي، ويفتح الباب أمام المزيد من النفوذ الإيراني على الساحة الفلسطينية، وهو أمر لم يعد من الممكن تجاوزه أو الإغضاء عنه بعد زيادة النفوذ الإيراني في العراق ولبنان. وهكذا فإنه إقليمياً ودولياً لم يكن هناك أحد قادر على عدم الموافقة على اتفاق مكة وإلا أغضب الجميع وكان موقفه نشازاً، على الساحة الفلسطينية، فإن حالة الفرح والاحتفال التي استقبل بها الشعب الفلسطيني اتفاق مكة، كانت تعني أيضاً عدم القدرة على معارضة الاتفاق، وإلا كانت صدمة بالنسبة لجمهوره.

كانت حركة الجهاد الإسلامي تدرك ذلك، وأكثر منه فإن الموقف النفسي والأخلاقي كان يحتم الترحيب بأي شيء من شأنه وقف النزيف بين الأخوة. ولكن بالطبع فإن لحركة الجهاد الإسلامي ملاحظاتها على الاتفاق، فالاتفاق يجر حماس إلى نوع ما من الاعتراف بإسرائيل، وحتى لو تم حل تلك الإشكالية عن طريق التلاعب اللفظي أو القول بأن الحكومة شيء وحماس شيء آخر، فإن المسألة تصب في النهاية نحو جر حركة حماس إلى طريق فتح التقليدي والتنازل خطوة بخطوة في هذا الاتجاه، وصحيح أن حماس صممت على إعلان عدم اعترافها بإسرائيل وتمسكها بذلك، وأنها في مقابل ذلك قدمت تنازلات على مستوى الحقائب والمناصب الوزارية إلا أن المسألة في النهاية أن حماس تقترب شيئاً فشيئاً من الواقعية البراجماتية، وهذا يعني ترك الجهاد الإسلامي وحده في الساحة. ساحة الرفض الكامل للكيان الصهيوني، والتصميم على تحرير كامل التراب

الفلسطيني، وهذا يعني أن الجهاد الإسلامي ستكون وحدها مستهدفة للتصفية والملاحقة الإسرائيلية والعزلة العربية والدولية، ولكن هذه على أي حال سلبيات تكتيكية، في مقابل مكاسب استراتيجية مؤكدة، لأن انفراد الجهاد الإسلامي بالتصميم على الرفض الكامل والتمسك بتحرير كامل التراب الفلسطيني يزيد مصداقيتها وما دمنا نعرف ونتوقع ألا تقدم إسرائيل شيئاً يذكر لحكومة الوحدة الوطنية على المستوى السياسي ولا حتى الاقتصادي فإن المحصلة أن الجماهير ستنتفض، وستكون أقرب نفسياً إلى الجهاد الفلسطيني خاصة مع النوايا غير الطيبة بالنسبة للمسجد الأقصى ومحاولات هدمه وإقامة هيكل سليمان، وقد أصبحت نوايا إسرائيل في ذلك علنية بدأ العمل فيها بالفعل.

الجهاد الإسلامي أعلنت تأييدها للاتفاق، ولكنها رفضت المشاركة في الحكومة، انطلاقاً من أنه لا يمكن أكل الكرم والاحتفاظ به في نفس الوقت، أو الجمع بين النقيضين، أو إمكانية الجمع بين المقاومة والمشاركة في الحكومة في نفس الوقت، وأن المشاركة في الحكومة سيضعف جانب المقاومة في الحركة، ويحملها مسئوليات وأعباء اقتصادية واجتماعية تؤثر عليها بالطبع، وكان هذا الرأي قد قالته الجهاد قبل الانتخابات التشريعية في العام 2006، وبعد نجاح حماس وتشكيلها للحكومة، ثم المكافحة الدولية والأمريكية لحكومة حماس، ثم الصراع مع فتح ثم الفشل في صرف المرتبات... إلخ فإن أوساط الجهاد الفلسطينية قالت علناً، لقد كان رأينا صحيحاً منذ البداية، وأن كل ما حذرنا منه قد وقع. ولا شك أن الجهاد لم تكن تريد لتجربة حماس السياسية الواقعية البراجماتية أن تنجح، لأنها أولاً تجربة ترفضها أدبيات حركة الجهاد، وتختلف مع التركيب السياسي والفكري للحركة، فضلاً عن أن نجاح حماس ربما يعني محاولة حماس بالطرق الناعمة أو العنيفة إنهاء وجود الجهاد داخل الساحة الفلسطينية على أساس أنه لا ينبغي وجود رأسين للحركة الإسلامية وهو أمر طبيعي وبديهي. وكذلك فإن نجاح حماس كان يعني تحولها إلى سلطة حقيقية تمتلك أدوات القمع والبوليس والأجهزة، ومن ثم فهي لم تكن تسمح أن تفعل الجهاد ما تشاء مع إسرائيل، بالضبط كما كانت تفعل سلطة فتح مع حماس والجهاد معاً، مع وجود قدرات أعلى في حالة حماس في هذا الصدد، وتبريرات ستأخذ

نوعاً من المسحة الشرعية أيضاً.

وهكذا فإن الجهاد الإسلامي خاصة بعد فشل تجربة حماس في السلطة أو على الأقل ما قادت إليه من مشاكل وأزمات لم تكن لتدخل الحكومة فتتناقض مع مواقفها التقليدية والمبدئية. وتتناقض أيضاً مع فشل تجربة حماس حتى الآن من الطبيعي إذاً أن ترحب حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني باتفاق مكة، وأن ترفض الدخول في حكومة الوحدة الوطنية. ومن الطبيعي أن نتفهم نحن وغيرنا أن حركة الجهاد لا تريد فشلاً كاملاً، ولا نجاحاً كاملاً لحماس، بل وقف نزيف الدم فقط، وحدوث نوع من التوازن بين فتح وحماس يعطي هامشاً أكبر من المناورة والوجود والقيمة لحركة الجهاد الإسلامي.

* * * * *

لماذا يعتبر الغرب الهزيمة في أفغانستان أخطر من الهزيمة في العراق

رغم أن العراق يتمتع بثروات بترولية هامة تجعله مطمعاً للقوات الاستعمارية، ورغم الموقع الاستراتيجي للعراق على بوابة الوطن العربي الشرقية، فإن الغرب يعتبر الهزيمة في أفغانستان أخطر من الهزيمة في العراق، وذلك لعدة أسباب تتصل بأن التحدي الرئيسي الذي يواجهه الغرب - من وجهة نظر الغرب طبعاً - هو الإرهاب الإسلامي.

الهزيمة في العراق لها بالطبع تداعيات استراتيجية كبرى، على مستوى خطورة الصعود الإيراني من ناحية، وعلى مستوى التداعيات بالنسبة لدول المنطقة، وأيضاً على مستوى إحساس الشعوب بالقدرة على مواجهة العدوان الأمريكي الصهيوني، وعدم قدرة آلة الحرب العسكرية الأمريكية على إخضاع الشعوب، الأمر الذي سيقلص قدرة أمريكا على فرض إرادتها بسهولة على الآخرين. ويرفع الروح المعنوية لقوى المقاومة للمشروع الأمريكي الصهيوني، ولكن هذا الأمر أيضاً يتحقق بالهزيمة الأمريكية الغربية في أفغانستان، صحيح أن زخم الهزيمة في العراق من الناحية الإعلامية كبير جداً، ولكنه في النهاية في إطار الدعاية والإعلام التي من الممكن احتواء آثارهما.

الهزيمة في العراق تعني أيضاً فشل المشروع الإمبراطوري الأمريكي الذي كان يخطط للقفز على سوريا ثم السعودية ثم مصر وهكذا وإخضاع المنطقة بالكامل للنفوذ الأمريكي الصهيوني، ولكن هذا الفشل في المشروع الإمبراطوري الأمريكي يعني فقط فشل أجندة اليمين المحافظ الأمريكي ويمكن من ثم لإدارات أمريكية أخرى أن تتخلى عن هذا المشروع بالكامل وتعود إلى سابق سياساتها في المنطقة، وهو في النهاية فشل لأحد المشروعات الأمريكية. هذا بالطبع ليس بالأمر البسيط ولـه آثاره الكبيرة والممتدة ولكن من الممكن لأمريكا أن تتحمل هذا الفشل خاصة أنها نجحت إلى حد بعيد في إحداث فتنة طائفية في العراق يمكن لها أن تمنع قيام قاعدة إسلامية " سنية " في العراق إلى فترة غير قصيرة يمكن أن تشكل خطراً على الغرب وأمريكا.

بخصوص أفغانستان فإن الأمر مختلف، فالهزيمة الأمريكية الغربية تعني مباشرة تحول أفغانستان إلى قاعدة للمقاومة الإسلامية السنية ضد الغرب وأمريكا، وهي المقاومة التي لا تقبل ولا تملك عناصر التفاهم مع أمريكا عل عكس المشروع الشيعي، الذي لا يمانع من التفاهم مع الغرب وأمريكا على حساب السنة، بل يسعى إلى ذلك سعياً حثيثاً ولولا وجود مشاكل عويصة مثل إسرائيل والملف النووي الإيراني وحزب الله في لبنان وغيرها، لأمكن لهذا التفاهم أن يتم.

من الناحية العرقية والمذهبية فإن أفغانستان يمكن أن تصلح قاعدة للمقاومة السنية، وهناك علاقات تاريخية موجودة بالفعل بين تنظيم القاعدة وطالبان، والتحالف الشمالي في أفغانستان وصل إلى حالة من التفكك والإحساس بعدم جدوى المراهنة على الأمريكان بحيث أنه لم يعد قادراً على منع تحول أفغانستان إلى قاعدة للمقاومة السنية، أضف إلى ذلك أن هذا التحالف لا يستند إلى عمق استراتيجي عرقي أو مذهبي، فباكستان مثلاً من الناحية الشعبية والمذهبية والعرقية ستنحاز إلى البشتون وطالبان، خاصة أنها لم تجد من أمريكا أي فائدة في إطار صراعها مع الهند، وهي ترى أن طالبان والبشتون هو عمق استراتيجي لها في النهاية في إطار المعادلات الإقليمية المعقدة في تلك المنطقة، أما شيعة

العراق أو حلفاء أمريكا في الغرب فهناك امتدادات مذهبية لهم في إيران وعرقية بالنسبة للأكراد في العراق وكل من إيران وسوريا وتركيا وهكذا فإن طالبان لو استعادت السلطة، ستكون أكثرا استقراراً من أي حركة سنية تصل إلى نوع من السلطة في العراق أو بعض مناطقه. والمحصلة النهائية أن الحرب على الإرهاب ستتأثر بالهزيمة في العراق، ولكنها ستصاب بضربة قاتلة بالنسبة لأمريكا في حالة الهزيمة في أفغانستان.

ولعل نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني قد شخص الحالة بشيء من الدقة عندما قال في خطاب له في استراليا في زيارته الأخيرة لها أن الجهاديين يمكن لهم بعد أن ذاقوا طعم النصر أن يشكلوا ملاذاً وقاعدة للإرهاب في أفغانستان، ومن ثم فإن قرار رئيس الوزراء البريطاني بسحب نصف قواته في العراق تتضمن أيضاً توجيههم إلى أفغانستان.

المؤشرات في أفغانستان تشير إلى غير صالح الاحتلال، ورغم وجود 33 ألف جندي من قوات حلف الأطلنطي بالإضافة إلى 20 ألفاً من القوات الأمريكية في أفغانستان، ويتم زيادتهم باستمرار، وقد طلب الرئيس الأمريكي زيادة قدرها 10.6 مليار دولار لحساب الحرب في أفغانستان، وبرغم تسلم قائد أمريكي جديد هو " دان ماكنيل " يوم 4 فبراير 2007 من زميله البريطاني ديفيد ريتشاردز لمهمة قيادة قوات الناتو في أفغانستان، فإن الحقائق على الأرض تظهر تصاعد قوة طالبان، فالخسائر في الأرواح، وعدد العمليات الاستشهادية والفدائية التي نفذتها عناصر طالبان في عام 2006 كانت كبيرة جداً، بالقياس إلى مستوياتها منذ عام 2001 حتى عام 2005، وتعترف مراسلة مجلة نيويورك تايمز الأمريكية في أفغانستان، أن حركة طالبان أصبح لها وجود قتالي في كل ولايات أفغانستان من دون استثناء، وأن هناك ثلاث ولايات تسيطر عليها طالبان بالفعل وهي أوروزغان، وهلمند، وقندهار وهناك ثلاث ولايات أخرى تسيطر طالبان على أجزاء منها وهي كابول وغازفي وبكتيكا، كما شهد بداية عام 2007 استيلاء طالبان على عدد من المدن الهامة، بل ووجود مساندة من جانب جنود

منسوبين للحكومة لطالبان في هذا الصدد، كما حدث في الهجوم على مدينة موسى قلعة، الأمر الذي يعني وجود اختراق قوي لطالبان في صفوف الجيش الحكومي، ووجود تعاطف لدى هؤلاء الجنود مع حركة طالبان، وعدم قدرة الحكومة على السيطرة على جيشها، وهو أمر يضع أعباء كبيرة على عاتق القوات الأجنبية، وفي الحقيقة فإن الرفض الشعبي الأفغاني لقوات الاحتلال يتزايد، والفشل والفساد المستمر لحكومة كابول أدى إلى عزلتها وعدم وجود تأثير لها خارج القصر الرئاسي الذي يحرسه حراس أجانب!!. ووصل الأمر إلى حد اندلاع مظاهرات تندد بالاحتلال في قلب العاصمة كابول، بل في مناطق من كابول ليست من الأغلبية البشتونية، بل تابعة لأعراق أخرى كانت تؤيد تلقائياً تحالف الشمال، وهذا يعني أن الإفلاس الحكومي، ورفض الاحتلال وصل إلى كل الأعراق الأفغانية وليس البشتونية فقط، أضف إلى ذلك أن الإحساس الباكستاني بضرورة تأييد طالبان رغم أنف الجنرال برويز مشرف حاكم باكستان أو برضاه الصامت أصبح يعبر عن نفسه علناً، فالسيد محمد خان أوركزاي، حاكم الولاية الحدودية الشمالية الغربية الباكستانية المتاخمة لأفغانستان وصف حركة طالبان بأنها " حركة تقوم بحرب تحرير وطنية "، مما دفع الإدارة الأمريكية والرئيس الأفغاني حامد كرازي باتهام باكستان بأنها توفر ملاذاً آمناً لمقاتلي طالبان، والحقيقة أن تعاون الشعب الباكستاني مع حركة طالبان هو تعاون يستند إلى أسباب دينية وعرقية ومن ثم فهو أقوى من أن تمنعه حكومة باكستان. بل إن شخصيات كثيرة داخل الحكومة ذاتها تعتبر أن دعم طالبان هو جزء هام من المصلحة الباكستانية والأمن القومي الباكستاني.

وهكذا فإن فشل وفساد حكومة كرازي، وعدم نجاح قوات الاحتلال في تقديم أي خدمات أو مزايا للشعب الأفغاني، وكذا إحساس الشعب الأفغاني بالمهانة بسبب الاحتلال الأجنبي، إلى جانب رفضه التقليدي المعروف والعتيد للاحتلال، جعل الشعب الأفغاني يتعاطف مع حركة طالبان التي نجحت بدورها في تنظيم صفوفها واستعادت زمام

المبادرة مما يعني أن أياماً عصيبة تنتظر القوات الأجنبية في أفغانستان وأن العد التنازلي لهزيمة الغرب في أفغانستان قد بدأ.

* * * * *

هزيمتان للغرب وبداية العالمية الإسلامية الثانية

يوماً بعد يوم تتأكد هزيمة المشروع الأميركي الغربي الصهيوني، وذلك بفضل نهج المقاومة والجهاد الذي تتبعه حركات المقاومة الإسلامية وبفضل سلاح الاستشهاد الذي يقوم به أفراد يتمتعون بروح الإيمان والإرادة.

وبرغم تفاوت مستوى القوة والتسليح، وبرغم أن الولايات المتحدة والدول الحليفة تستخدم 200 ألف مقاتل في العراق فضلا عن تفوق هائل في الطائرات والدبابات والصواريخ.. الخ، وتستخدم حوالي خمسين ألف من القوات في أفغانستان، وبرغم أن المقاومة لا تمتلك إلا الإيمان والإرادة وقليل من السلاح، فإن المقاومة تتصاعد وتحقق نتائج باهرة يوما بعد يوم، ولعل ذلك يؤكد أ ن الإيمان والإرادة أقوي من الطائرة والدبابة، وأن الإنسان أقوي من التكنولوجيا، ولعله تأكيد لمدد الله تعالي الذي يأتي المجاهدين بعد أن يستخدموا كل ما هو متاح لهم من قوة وسلاح.

وعلينا أن نتأمل في قوله تعالي:**{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا اليَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِينَ * فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ}** [المائدة: 51، 52].

وهذه الآيات تتحدث عن موالاة - الموالاة أعلى من التحالف - بين اليهود والنصارى، وهو ما لم يحدث طوال التاريخ إلا في الخمسين سنة الأخيرة، ومن ثم فإن هذه الآيات تتحدث عن واقعنا المعاصر وهي تحذرنا من موالاة اليهود

والنصارى وتتحدث عن هؤلاء الذين يقولون أننا لا نستطيع أن نواجه أمريكا وإسرائيل لأن قوتهم أعلى من قوتنا بكثير، والله تعالى يبشرنا بأنه عسى أن يمدنا بمدد يحقق الفتح أو أمر من عنده " طريقة الصمود والنصر من عند الله وليست بقوتنا" وهذا ما حدث بالضبط في العراق وأفغانستان.

وبعد أربع سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق، ما زالت المقاومة العراقية السنية تواصل صمودها، رغم عشرات العمليات الكبيرة التي تقوم بها القوات الأمريكية، وعملاء أمريكا من الشيعة والأكراد، بل إن الرئيس الأمريكي عندما بعث بحوالي 21 ألف جندي إضافي في إطار ما يسمي بخطة بوش الجديدة، فإن ذلك لم يغير الواقع، وعندما بدأت عملية فرض القانون في بغداد ولم تحقق أي تقدم، بل نجحت المقاومة في الوصول إلى مقر وزارة الأشغال العراقية وتقوم بعملية داخلها استهدفت نائب رئيس الوزراء العراقي " عادل عبد المهدي" الأمر الذي يقطع بقدرة المقاومة على الوصول إلى داخل المنطقة الخضراء رغم كل ما فعلته وتفعله القوات الأمريكية والقوات العراقية العميلة!!.

وعمليا فإن جميع المراقبين تحدثوا عن هزيمة أمريكية واضحة في العراق، وكانت خطة بوش الأخيرة محاولة نهائية لتحقيق أي إنجاز يحفظ ماء الوجه دون جدوى.

على الجانب الأفغاني فإن عام 2006 شهد صمودا واضحا لحركة طالبان، والآن في عام 2007 فإن الحركة تستعد لهجوم كبير، وقامت بالفعل بعمليات متميزة ضد القوات الأجنبية " القوات الأمريكية وقوات حلف الناتو" واستطاعت أن تستولي على مقاطعات ومدن، وأن تصل إلى داخل المعسكرات الأمريكية " عملية قاعدة باجرام أثناء وجود نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني داخلها " ونجاح الحركة في اختراق الجيش الأفغاني وتحقيق نوع من التعاون مع جنوده.

ونجحت أيضا في إسقاط طائرات مما يعني أنها حصلت على سلاح متميز

في هذا الصدد، وأن قدراتها العسكرية تتصاعد. ولعل تهديد نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني لباكستان وتلميحه إلى قطع المساعدات عنها ما لم تقم بمنع المجاهدين الأفغان من استخدام الأراضي الباكستانية، ورد باكستان على ذلك بأن الحدود ليست من طرف واحد، بل لطرفين، والفشل في ضبط الحدود لا يعود لباكستان فقط، بل للقوات الأمريكية وقوات حلف الناتو وقوات الحكومة الأفغانية على الجانب الآخر.

هذا التلاسن بين الأمريكان والباكستانيين يعني إفلاس الأمريكان وعدم قدرتهم على فعل شيء تجاه صعود قوة طالبان فراحوا يلقون بالعبء والفشل على عاتق باكستان، وبديهي أن النظام الباكستاني لا يستطيع منع المجاهدين من استخدام الأراضي الباكستانية لأسباب تتصل بالتعاطف الديني والعرقي بين الباكستانيين داخل وخارج الجيش الباكستاني مع حركة طالبان.

المحصلة الواضحة أن الغرب قد فشل في كل من العراق وأفغانستان وأن هزيمة الغرب وأمريكا لاحت بالفعل في الأفق، وهو ما يعني نزول منحني الغرب، وبداية صعود المنحني الإسلامي، مما يبشر بأننا على أبواب فجر العالمية الإسلامية.

والله أكبر والمجد للإسلام.

* * * * *

هل يصمد اتفاق مكة أمام المؤامرات الدولية والإقليمية والمحلية؟!

حالة الفرح التي انتابت كل عربي ومسلم بعد توقيع اتفاق مكة، وكذا الاحتفال غير العادي داخل فلسطين بتوقيع الاتفاق لها ما يبررها بالطبع، فالاقتتال الفلسطيني الفلسطيني هو لصالح العدو بالطبع، والشعب الفلسطيني لم يعد يتحمل المزيد.

فهو يعاني أصلاً من القتل والتجويع على يد الإسرائيليين والأمريكيين، وليس في فلسطين أم إلا ولها شهيد أو أسير، شهيد تنتظر الثأر له من الأعداء وإطلاق الرصاص على بني صهيون بدلاً من توجيهه إلى صدور بعضنا البعض، وأسير تنتظر عودته على أحر من الجمر، وينفطر قلبها حزنا عليه وعلى معاناته تحت السوط الصهيوني داخل المعتقلات!!.

ليس لنا إلا أن نفرح بالاتفاق، وليس لنا إلا أن نخشى عدم تنفيذه، أو قيام قوى دولية أو أقليمية أو محلية بتخريبة.

كان الاتفاق أمراً حتمياً، فلا يمكن أن يستمر نزيف الأخوة، مهما كانت الأسباب والتداعيات، خاصة أن العدو الصهيوني كان في نفس التوقيت يهدم أحد أبواب الأقصى، ويقيم المتطرفون اليهود معبداً يهودياً على بعد 50متر من المسجد، وتقوم الجرافات الصهيونية بهدم الجسر الذي يربط المسجد بحارة المغاربة!!.

والهدف هو خلخلة أساسات المسجد من ناحية، وإقامة مباني يهودية تحت المسجد الأقصى والتمهيد عملياً لدخول اليهود الى باحة المسجد وممارسة بعض شعائرهم ليصبح المسجد الأقصى مثل المسجد الإبراهيمي بالخليل شركة بين المسلمين واليهود، تمهيداً لإقامة هيكل سليمان المزعوم.

كانت الرسالة واضحة للمجتمعين في مكة، أن الرجس اليهودي الصهيوني أخطر من أن يتم تجاهله والانشغال في الصراع بين الأشقاء بلا مبرر، وكان هناك أيضاً النفوذ السعودي والموافقة المصرية والسورية على ضرورة الاتفاق،

خاصة مع وجود المشروع الشيعي الصفوي المتربص بالعراق والمتربص أيضا بفلسطين والذي سيجد له امتدادات في حالات الصراع الفلسطيني - الفلسطيني أكثر بكثير من وجودها في حالة الوحدة الوطنية الفلسطينية ومن ثم فإن مصر والسعودية لن تسمحا بتساقط كل الأوراق في العراق وفلسطين في فم الأمريكان والصهاينة والإيرانيين والشيعة الصفويين.

أضف إلى ذلك الأجندة الأمريكية المعلنة والمعروفة حول الفوضى الخلاقة - غير الخلاقة في الحقيقة - التي هي خطر على المنطقة كلها وليس فلسطين وحدها. كل هذه العوامل وغيرها كانت تضغط على المجتمعين في مكة، الأمر الذي أدى إلى توقيع الاتفاق، ولكن هذه العوامل ذاتها سوف تضغط في الاتجاه المعاكس لتفريغ الاتفاق من مضمونه، فالولايات المتحدة الأمريكية سوف تضغط وتلوح بمقاطعة أي حكومة تشارك فيها حماس وكذا تم تحريك الرباعية الدولية لتطالب بضرورة اعتراف حماس بإسرائيل كشرط للتعاون مع الحكومة الجديدة "حكومة الوحدة الوطنية" وكذا جاء الموقف البريطاني والأوروبي، وبديهي أن لهؤلاء أوراقهم التي من الممكن استخدامها للضغط على حكومات المنطقة وعلى الرئاسة الفلسطينية، وبديهي أن حماس لن تعترف بإسرائيل، ومن ثم فإن المخرج قد يكون نوع من احترام المعاهدات الدولية تلتزم به الحكومة الفلسطينية دون أن تلتزم به حماس، وهناك كذلك لصوص فتح والانقلابيون فيها، الذي لن يروق لهم، ولا لمن يدفع لهم ويحركهم "إسرائيل - أمريكا - بريطانيا" أن يتم تنفيذ الاتفاق، والغريب أن هؤلاء لم ينتظروا كثيرا، فوزعوا بياناً في الأردن منسوب زوراً إلى حركة التحرر الوطني الفلسطيني فتح، هدد فيه هؤلاء بنقل الصراع الفلسطيني - الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس إلى الساحة الأردنية، وحمل البيان صراحة المسئولية على كل من إسماعيل هنية ووزير الداخلية سعيد صيام والناطق بإسم الداخلية خالد أبو هلال والقوة التنفيذية التي وصفها البيان "بالعصابات المجرمة"، وهدد البيان بالرد الفوري والمباشر وبنفس الطريقة

على عناصر حماس!! ولكن قيادياً في حركة فتح نفى علاقة حركة فتح بالأردن بالبيان المشار إلية.

وهكذا فإن الانقلابيين لم ولن يسكتوا، ولكن يبقى وعي العناصر المخلصة في فتح أكبر من هؤلاء، أو هكذا من المفروض أن يكون.. من المهم أيضا هنا أن نلفت النظر إلى أن موضوع تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإدخال كل من حماس والجهاد الفلسطيني إليها سيحمل الكثير من المشاكل الفنية والسياسية وخاصة حول أنصبة كل حركة في المنظمة وحول ميثاقها، لأن كل من حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني يرفضان الاعتراف بإسرائيل، وهو أمر لن يكون الاتفاق بشأنه سهلاً بالنسبة لميثاق المنظمة، ويصعب حله على غرار الحل الذي تم بالنسبة لحكومة الوحدة الوطنية في هذا الصدد ويبقى الأمل موجودا دائماً.

* * * * *

مجلس الأمن.. ترويض السودان بدلاً من مواجهته

جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم: 1706 الصادر بتاريخ 2006/8/31، والخاص بأزمة دارفور بنفس الصياغة التي تقدمت بها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فيما عدا فقرة واحدة اشترطت موافقة الحكومة السودانية على نشر القوات الدولية للبدء في تنفيذ القرار، وهو أمر له الكثير من الدلالات الاستراتيجية والتكتيكية.

ينص القرار على نشر حوالي 17 ألف جندي بالإضافة إلى ثلاثة آلاف شرطي، بدلاً من القوات الأفريقية العاملة في دارفور، والتي تعثرت مهمتها بسبب نقص التمويل وتعاني من نقص في إمدادات الغذاء بعد أن امتنع الموردون عن توريد الطعام لها، بسبب عدم صرف مستحقاتهم، وكذلك عدم صرف مرتبات هؤلاء الجنود، ولعل هذا في حد ذاته يعد نوعًا من الضغط على الحكومة

السودانية للموافقة على إحلال قوات الأمم المتحدة بدلاً من القوات الأفريقية، كنوع من الحل الوحيد المتاح، وإلا انسحبت تلك القوات فجأة، وعادت المشكلة إلى المربع صفر.

على كل حال هذا الأمر في حد ذاته دليل على عجز الحكومات العربية التي لم تتقدم لتمويل تلك القوات لإنقاذ السودان من مشكلة من البديهي أنها لن تستطيع حلها؛ لأنها لا تملك بديلاً لتلك القوات، هذا على الرغم من موافقة الدول العربية خلال اجتماع وزراء الخارجية الأخير بالقاهرة على دعم وتمويل القوات الإفريقية بدارفور!

من جانب آخر فإن المسألة تكشف عن نوع من الرغبة الأمريكية - المعروفة طبعًا - في مد النفوذ إلى السودان عن طريق القوات الدولية، لأن ميزانية تلك القوات الدولية كانت تكفي عشرات المرات لتمويل القوات الأفريقية.

لماذا وافقت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على إدخال التعديل الأخير الذي يشترط موافقة الحكومة السودانية على نشر تلك القوات كشرط للتنفيذ.

من المفروض أن القرار بنشر القوات الدولية وإسناد مهام نزع السلاح، والفصل بين المتحاربين، وإدارة موضوع الإغاثة وغيره من المهام كان جاهزًا، ولكن حكومة الخرطوم أعلنت بصراحة ودون مواربة أنها لن تقبل أن تحل القبعات الزرقاء محل القبعات الأفريقية، وأنها بأي حال من الأحوال لن تقبل هذا القرار حتى ولو أدى الأمر إلى مواجهة.

وقال الرئيس السوداني عمر حسن البشير إنه يفضل أن يتحول إلى قائد للمقاومة الشعبية ضد التدخل الأجنبي في دارفور على أن يكون رئيسًا للجمهورية تحت الوصاية الأمريكية.. واعتبر أن دخول القوات الأجنبية إلى دارفور يعد نوعا من الاحتلال الأمريكي والوصاية الأمريكية لن يقبل به

السودان، وعقد العديد من المؤتمرات الشعبية للحصول على تأييد شعبي في هذا الصدد، وقد حصل على هذا التأييد بالفعل، بل إن ذلك الموقف رفع أسهم الرجل كثيرًا في الشارع السوداني. وربما حل جزءًا كبيرًا من مشكلة الحكومة السودانية أمام المعارضة المتزايدة، ومن ثم فإن الرجل لا يستطيع بسهولة التراجع عن قراره.

من ناحية أخرى أعلنت حركات إسلامية شعبية سودانية استعدادها للمقاومة، وقامت بتدريب عناصرها على هذا الأمر، بل وهددت بعضها باستعمال متدربين عرب ومسلمين وخبرات من القاعدة أو المقاومة اللبنانية والفلسطينية والعراقية لهذا الغرض.

وهو أمر حسبته لندن وواشنطن بجدية، وفي المحصلة أخذته في اعتبارها وعدلت القرار، لأنها لا تريد أن تزرع نفسها في مستنقع جديد بعد المستنقع العراقي والأفغاني، والفشل الإسرائيلي أمام المقاومة اللبنانية.

ولعل هذا يؤكد من جديد أن عصر الشعوب الرافضة للهيمنة قد بدأ، وأن القوى الكبرى لم تعد قادرة على فرض إرادتها على الشعوب، فها هي حكومة السودان تدرك أولاً أن المواجهة أقل خسارة من الانصياع، وأن من الممكن هزيمة الغزو الأجنبي على غرار ما هو حاصل في أفغانستان والعراق ولبنان، بل إن الدول الكبرى ذاتها بدأت تضع هذا العامل في اعتبارها.

ولكن في المقابل فإن إدخال شرط موافقة حكومة السودان على القرار لتنفيذه ليس آخر المطاف، فهناك الكثير من أوراق الضغط التي ستستخدمها الولايات المتحدة وبريطانيا لإجبار حكومة السودان على الموافقة، هناك إمكانية الضغط الأمريكي على مصر لتغيير موقف حكومة السودان - وهو أمر مستبعد لأنه ضد مصالح مصر أصلاً - وهناك إمكانية تحريك المتمردين في دارفور الذين لم يوقعوا على اتفاقية أبوجا لتصعيد الصراع في دارفور.

وهناك أيضًا إمكانية الضغط على فصيل "أركو ميناوي" الذي وقع على اتفاقية أبوجا للظهور بمظهر الموافق على التدخل الدولي بحجة إنقاذ الوضع الإنساني، ومن ثم التلويح بإمكانية الانسحاب من اتفاقية أبوجا حتى لا يتهم بالتواطؤ أمام جماهيره في دارفور، وحتى لا تزايد عليه الحركات الأخرى بالسكوت على تدهور الوضع الإنساني في دارفور، وهذا يشكل ضغطًا كبيرًا على الحكومة السودانية التي ما لبثت أن حققت بعض الاستقرار، وعينت "أركو ميناوي" مساعدا للرئيس في إطار قانوني معين لا يتعارض مع كون سيلفاكير زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان "الجنوب" نائبًا للرئيس.

بل إن سيلفاكير ذاته من الممكن أن يتعرض بدوره لنوع من الضغط كي يزيد من معارضته لقرار الرئيس البشير برفض القوات الدولية، وهو طرف هام وكبير بالطبع في الحكومة السودانية الحالية، وأحد أهم ضمانات استقرار الوضع.

ناهيك طبعًا عن إمكانية اختراق أحزاب أو أجزاء منها في هذا الاتجاه نكاية بحكومة البشير أو لتحقيق مصالح مع أمريكا وبريطانيا بصورة من الصور، وهذا كله بالطبع ليس من السهل تجاوزه، ولا من السهل الصمود أمامه بالنسبة لحكومة البشير.

وهكذا فإن موقف حكومة البشير شديد الصعوبة، ولكن الأصعب والأفدح والأكثر خسارة بالنسبة لها هو القبول تحت هذه الضغوط بالقرار الدولي، ومن ثم يفقد البشير وحكومته المصداقية الشعبية في السودان، وعندئذ ستجد الولايات المتحدة وبريطانيا الفرصة لتنفيذ مخططهما التآمري لتقسيم السودان وضرب وحدته الوطنية.

* * * * *

التكفير الكنسي في مصر هل يتحول إلى ظاهرة

وافق المجمع المقدس للأقباط الأرثوذكس بالكنيسة الأرثوذكسية المصرية " الكرازة المرقسية " بالإجماع على حرمان الدكتور جورج حبيب بباوي وفصله من الكنيسة الأرثوذكسية، عُقد الاجتماع برئاسة البابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقسية، وبحضور 66 أسقفاً يمثلون جميع الإبراشيات في الداخل وفي المهجر وقال الأنبا بيشوي سكرتير عام المجمع المقدس في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع أن مبادئ جورج حبيب بباوي ليس لها علاقة من قريب أو بعيد بتعاليم الكنيسة الأرثوذكسية إلى أن يتوب عنها وأنه في حالة إعلانه ذلك عليه أن يقدم طلباً مكتوباً للمجمع المقدس ثم تنظر الكنيسة فيما يتم اتخاذه بشأنه، إلا أن الدكتور جورج حبيب بباوي أعلن عقب صدور القرار بأنه سيلجأ للقضاء الإداري ومجلس الدولة " أعلى هيئتين قضائيتين في مصر بالنسبة للقرارات الإدارية والجزائية الخاصة بعلاقة الأفراد بالهيئات " متهماً قرار المجمع المقدس بعدم الدستورية، وأن القرار صدر غيابياً دون أن يسمح له بالاطلاع على التهمة المنسوبة إليه، وإعطائه الحق في تفسيرها أو الدفاع عن نفسه بشأنها، أو الدخول في مناقشة مع كبار الكهنة حول صحة أو عدم صحة ما كتبه الرجل وقاله في هذا الصدد.

* * * * *

خلاف عقائدي وشخصي :

نحن أمام قضية لها ملابساتها الطويلة، والمعروفة حول اجتهادات مجموعة معينة من داخل الكنيسة المصرية، لها رؤيتها الخاصة والمختلفة شيئاً ما عن البابا شنودة ورجاله داخل الكنيسة، ونقصد بها مجموعة الأب " متى المسكين " الذي أطلق عليه البابا شنودة ذات يوم "متى المسكون ". وهو نوع من الغمز لا يخفى على أحد بالطبع. وكان الأب متى المسكين يرى عدم مشروعية ما يفعله البابا شنودة من تدخل في الأمور الدنيوية، وأن الكنيسة يجب أن تهتم بالأمور الروحية فقط، وأنها تحولت في عهد البابا شنودة إلى نادي اجتماعي، وحزب سياسي، وشركة اقتصادية وهو ما يخالف العقيدة

الأرثوذكسية للكنيسة المصرية، ويخالف تقاليدها العريقة التي أصبحت علماً عليها منذ تأسيسها على يد القديس مرقص وحتى آخر البابا وات، بالإضافة إلى ذلك فإن الأب متى المسكين كون مدرسة من تلاميذه في دير الأنبا مقار، وأصدر عدداً من الكتب اللاهوتية والكراسات الإيمانية طبعها دير الأنبا مقار واعتنقها تلاميذه وكانت مختلفة فيما يخص العقائد اللاهوتية الأرثوذكسية عما يعتقده ويقوله البابا شنودة، وقد علق البابا شنودة على كتاب الأب متى المسكين المعنون بـ "الأصول الإيمانية الآبائية الأرثوذكسية " وقال عنه " هو تعليم خاص بفئة خاصة تتشبه بالشيطان ". هذا الصراع العقائدي الذي تحول إلى صراع شخصي بين الأب متى المسكين - وهو أقدم من البابا شنودة في سلك الكهنوتية حتى اعتلى البابا شنودة الثالث كرسي البطريركية عام 1971 وبذلك أصبح متقدماً على الأب متى المسكين - والبابا شنودة واستمر هذا الصراع ماراً بمحطات كثيرة منذ السبعينات من القرن الماضي وحتى وفاة الأب متى المسكين في بداية القرن الحالي ولكن رغم قول البابا شنودة أن الأب متى المسكين وتلاميذه يرددون كلاماً خاصاً بفئة تتشبه بالشيطان إلا أن المجمع المقدس لم يصدر قراراً بحرمان الأب متى المسكين ولكن تم عزله عن المجتمع المسيحي في دير الأنبا مقار، واكتفى بأن يكون تأثيره على مجموعة من تلاميذه - ومن هؤلاء التلاميذ جاء الدكتور جورج حبيب بباوي، الذي عمل مدرساً بالكلية الإكليريكية بمصر، ثم قام بالتدريس في جامعتي توتنهام وكامبريدج في إنجلترا، ثم أصبح عميداً لمعهد الدراسات الأرثوذكسية بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أصدر في رحلته الطويلة عدداً من الكتب والدراسات التي تعكس تأثراً واضحاً بفكر الأب متى المسكين واختلافاً مع البابا شنودة، واتهم الدكتور جورج حبيب بباوي البابا شنودة شخصياً بأنه يهاجم الإيمان الذي دونه آباء الإسكندرية، وأنه يمزق المسيح الواحد إلى اثنين، ويكتب بيده ذات إيمان أريوس، وأن حقده على الأب متى المسكين وتلاميذه من كهنة دير الأنبا مقار حتى وصف إيمانهم الذي هو إيمان الكنيسة الجامعة "أثناسيوس وكيرلس بل والقديس بطرس وبولس الرسول أنفسهم " بأنه نوع من الشرك بالله. ويضيف جورج حبيب بباوي، أن هذا الذي قاله وفعله البابا شنودة هو توجيه إلى الجماعات

المتطرفة المسيحية بذبح وقتل رهبان دير الأنبا مقار. ودعا جورج بباوي البابا شنودة إلى توبة علنية واعتذار وتراجع عما كتب وبديهي أن الدوائر المؤيدة للبابا شنودة والمدافعة عنه ترى أنه لا يجوز مخالفة البابا شنودة لأنه البطريرك، وأن البابا شنودة هو حامي الإيمان المسيحي في العصر الحديث وأن أحداً لا يستطيع أن يصل إلى العلم اللاهوتي الذي وصل إليه البابا شنودة.

* * * * *

دلالات توقيت صدور قرار الحرمان:

هذا التلاسن والخلاف العقائدي بين الأطراف المختلفة بما وصل إليه من حدة واتهام بالكفر والشيطنة وغيرها، بل ووصول الأمر إلى حد اتهام البعض في قناة "أغابي " المسيحية لجورج بباوي بأن أمه يهودية وغيرها ليست أمراً جديداً، وتاريخه يرجع إلى القرن الماضي، ولكن صدور قرار الحرمان بحق بباوي صدر في 21 / 2 / 2007 فما الذي جد في المسألة حتى يحدث ذلك، وفي الحقيقة فإن عدداً من الملابسات تحيط بالموضوع منها أن الدكتور جورج حبيب بباوي كان قد شن حملة قوية على البابا شنودة شخصياً على صفحات جريدة روز اليوسف اليومية المصرية تطرقت إلى سوء الإدارة المالية والإدارية للبابا شنودة في الكنيسة ولكنها لم تتطرق إلى المسائل العقائدية، فهل جاء قرار الحرمان بحق بباوي كنوع من عقابه على نقده للإدارة المالية والإدارية للبابا شنودة، وأن القرار لم يتضمن هذا السبب، وثم البحث عن سبب قديم ومعروف عن آراء جورج بباوي العقائدية، وثم حرمانه استناداً إليها، ومن المفارقة أن آراء بباوي هي ترديد ودفاع عن آراء الأب متى المسكين الذي لم يصدر قرار حرمان بشأنه وهذا السبب يذكرنا بالعديد من الأحداث والمواقف التي حدثت لبعض المسيحيين في مصر عندما تجرءوا وانتقدوا فساد بعض المقربين للبابا شنودة في إدارة

الكنيسة أو اعترضوا على أسلوب الإدارة هذا أو رفضوا آراء البابا السياسية، تعرضوا للعقاب البابوي فالسيد جمال أسعد عبد الملاك " عضو مجلس شعب مصري قديم وأحد الرموز السياسية والقبطية في مصر " والذي يجاهر برفضه لتدخل البابا في الشأن السياسي معتبراً ذلك غير مشروع وأنه يضر بقضية الأقباط وبقضية المواطنة وبمصر عموماً، أصدر البابا بحقه قراراً بعدم تواجد أي كاهن أو رمز مسيحي رسمي في أي مؤتمر أو حديث يقوله جمال أسعد في مكان عام، ووصل الأمر إلى حد منعه من الكلام في وجود أحد الكهان في مؤتمر لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بالإسكندرية رغم أن جمال أسعد كان أحد قيادات ذلك الحزب في ذلك الوقت، وقد رصد الكاتب والباحث المسيحي الدكتور رفيق حبيب عدداً من تلك الوقائع والأحداث، وتجربته الشخصية هو نفسه في كتاب تحت عنوان " اغتيال جيل - الكنيسة وعودة محاكم التفتيش - تجربة ذاتية " والصادر عن دار يافا في مصر عام 1992 ولكن الأكثر خطورة ودلالة هو ما حدث بالنسبة للأب إبراهيم عبد السيد كاهن كنيسة حدائق المعادي، والذي انتقد بعض التصرفات الخاصة ببعض رجال الكنيسة فكان أن تم طرده من الكنيسة، وظل مطروداً إلى أن مات عام 1999 وعندما مات رفض البابا شنودة أن يصلي عليه أو يسمح لأحد من الكهنة بالصلاة عليه أو حتى يسمح بدخول جثمانه إلى أحد الكنائس في طول مصر وعرضها وقد تنقل جثمان الرجل من مكان إلى مكان من الإسكندرية إلى القاهرة ولم يتم السماح بدخوله أي كنيسة، مما اضطر أهله إلى إقامة الصلاة على جثمانه بالشارع وعن طريق أحد " العلمانيين " أي غير رجال الدين المسيحي وتم دفنه!!!. وهو ما أثار وقتها نوعاً من الشعور بالغثيان والأسى داخل المجتمع المصري.

* * * * *

خطورة التكفير الكنسي المعاصر:

التكفير ومحاكم التفتيش ليس شيئاً جديداً على المسيحية في العالم، ولقد شهدت القرون الوسطى محاكم التفتيش الكنسي التي بحثت في الضمائر وعاقبت وحرقت وقتلت بلا هوادة كل مختلف عن الرأي الرسمي للكنائس، ليس في القضايا اللاهوتية فقط، بل في القضايا العلمية أيضاً، وبالنسبة للكنيسة المصرية، فإن تيار التكفير ليس جديداً عليها، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن تيار الأب دانيال الذي يعمل في كنيسة المنيا هو تيار تكفيري بامتياز يقول عنه الباحث د / رفيق حبيب في كتابه " المسيحية السياسية في مصر " " أنه تيار يتميز بالحساسية الشديدة تجاه كل من لا يتفق معه وأن تعريفه للمؤمن يخرج من دائرة الإيمان كل التيارات الفكرية المسيحية، ولا يبقي في هذه الدائرة إلا التيار الذي يمثله " ولكن هذا التيار وغيره يظل تياراً محدوداً لا يمثل الرأي الرسمي للكنيسة رغم كون أحد رموزه هو أب أرثوذكسي معترف به داخل الكنيسة أما انزلاق الكنيسة الرسمية إلى التكفير في القرن الواحد والعشرين فهي مسألة خطيرة، لأن الكنيسة من الناحية الدينية تمثل إرادة الرب ومن ثم فقرار الحرمان يعني الطرد من الملكوت المسيحي ودخول جهنم، وهو هنا غير التكفير في الإسلام، لأن التكفير في الإسلام اجتهاد فرد أو مؤسسة تخطئ وتصيب فلا عصمة لفرد ولا لمؤسسة في الإسلام إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ثم فهو قرار غير ملزم لله تعالى - حاشا لله - وبالتالي فمن الممكن أن يصدر قرار أو رأي بتكفير أحد الناس، ولكنه يظل مؤمناً بالنسبة لله تعالى، والله أعلم بالنوايا. وهذا خلاف جوهري بالطبع يجعل من الخطورة بمكان تسلل فكرة التكفير والحرمان إلى الكنيسة المصرية الرسمية بهذه الطريقة.

* * * * *

علاقة قرار الحرمان بخلافة البابا شنودة :

يفسر بعض المراقبين صدور قرار الحرمان بحق الدكتور جورج حبيب بباوي في هذا التوقيت بالذات، بأنه نوع من الرسالة القوية من الأب بيشوي - الرجل الحديدي والقوي والطامح إلى خلافة البابا شنودة - إلى الوسط الكنسي على طريقة " اضرب المربوط يخاف الآخرون " والأب بيشوي هو سكرتير عام المجمع المقدس ويحاول أن يجمع المؤيدين من حوله، ويبدد شمل معارضيه، وكان قد قام مؤخراً بتحويل الأب كيرلس أسقف نجع حمادي إلى التحقيق ولكن ضغوطاً من أهالي نجع حمادي ووساطات كنسية نجحت في إلغاء تلك المحاكمة وإعادة الأنبا كيرلس إلى أسقفية نجع حمادي، وكانت أوساط كنسية، وجبهة الإصلاح الكنسي قد هاجمت الأنبا بيشوي من خلال عدد من المنشورات متهمة إياه باستغلال النفوذ وإثارة القلاقل بين الأقباط والانفراد بالسلطة داخل الكنيسة ودعت إلى عزله لانفراده بالتحقيقات والمحاكمات الكنسية، ومن ثم فإن توقيت صدور القرار الخاص بحرمان الدكتور بباوي هو نوع من إظهار العضلات من البابا بيشوي المسيطر الحقيقي على المحاكمات والتحقيقات والكثير من شئون الكنيسة، على أساس أنه يتوعد كل من يعارضه بإمكانية صدور نوع من العقاب له، وذلك في إطار استعداده لخلافة البابا شنودة الذي يعاني من التقدم في السن وسوء الحالة الصحية.

* * * * *

الشريعة الإسلامية شكل من أشكال الاستقلال

تطبيق الشريعة الإسلامية واجب شرعي، لا يتم إيمان المجتمعات إلا به، وهو إرضاء لله تعالى وطاعة له. وهي - الشريعة الإسلامية - تمثل مع ذلك شكلاً من أشكال الاستقلال الوطني، فلا يمكن أن نتحدث عن استقلال حقيقي بدون الاستقلال التشريعي والقانوني عن المستعمر، ولعل الارتباط الدائم بين مطلب الاستقلال الوطني الذي طالب به زعماء وحركات في طول بلاد العالم

الإسلامي وعرضه وخاصة مصر، وبين المطالبة المستمرة بتطبيق الشريعة الإسلامية على يد نفس الزعماء والحركات، وانحياز هؤلاء المناضلين من أجل الاستقلال إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، ما يؤكد الإدراك التقليدي المبكر والمتأخر من هؤلاء لهذا الأمر. يقول مصطفى كامل أحد زعماء حركة الاستقلال في مصر في بداية القرن الماضي: «إن النظام التشريعي القضائي الجديد - يقصد الأجنبي - نشأ في مصر فجأةً في يوم واحد، وبالقوة القاهرة، وعلى يد أيْدٍ أجنبية، وجعلوا نظامه على نمط أنظمة بلادٍ بعيدة، فرموا به شعبنا دون أن ينبهونا إليه، ولا راعوا عواطفنا وإرادتنا وأخلاقنا الوطنية وتقاليدنا القومية. إنكم غذيتم المصريين بطعامٍ ما بالقوة ولا يستطيعون هضمه. إن بناء القضاء يجب أن تكون جدرانه من المادة الوطنية؛ بمعنى أن يُكَيَّف ذلك النظام القضائي على ما يوافق فطرة العقل الوطني الأصلية، وأن يعتمد على الوسائل الوطنية. ولا تكون للقضاء فائدة إلا إذا كان موافقًا لميول الشعب وعاداته وشعائره الدينية وتقاليده، والحق يقال فإن هذه البلاد المصرية ما زالت تنور من بعيد ترزأ بالقوانين الأوروبية غير الموافقة لعقيدة الشعب ودون مراعاة لعادات الوطنيين وتقاليدهم... »، ثم ختم رسالته بقوله: «أقول الحق الذي لا نزاع فيه، إن الاستعمار غرس أجنبي سيئ التأثير والمناسبة والحكم، قد أفسد تقاليد هذه البلاد وقد شكلت أغصانه الضخمة الممتدة ظلاً مظلمًا على الشعب». دخل التشريع الأجنبي البلاد الإسلامية - معظمها - عن طريق الاحتلال الأجنبي، وقد حرصت قوات الاحتلال دائمًا أن تصحب معها القوانين الأجنبية وأن تفرضها فرضًا على الشعوب المستعمَرة، وكان الاستعمار يدرك دائمًا أن الاحتلال لن يكون مستمرًا طالما استمرت الشريعة الإسلامية، لأن تغيير الوجدان والثقافة والسلوك والتقاليد في شعوب البلاد المستعمَرة هو جزء من استمرار ذلك الاحتلال وضمانه لاستقراره، أما الشريعة الإسلامية فإنها ستكون دافعًا للمقاومة ولتجمُّع الناس تحت رايتها، وكذلك فإن تحقيق الاستقلال لا يكتمل إلا بإلغاء

القوانين الأجنبية ووضع القوانين الشرعية بدلاً منها، وإلا فإن تلك القوانين الأجنبية ستظل في مجتمعاتنا مثل كعب أخيل أو فجوة ضخمة يتسرب منها النفوذ الأجنبي، ومن ثَم يعود الاحتلال ويصبح الاستقلال مهددًا دائمًا. الشريعة إذن هي أحد أشكال الاستقلال الوطني، وما دمنا في حالة صراع حضاري مع الغرب منذ بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم وحتى اليوم وغدًا، وما دامت أرضنا في العراق وأفغانستان وفلسطين وغيرها محتلة، فإن التأكيد على الهوية والانتماء، والتأكيد على الإسلام، والتأكيد على الشريعة الإسلامية، والتأكيد على الثقافة الإسلامية هي طريق - لا طريق غيره - لزيادة قدرتنا على الصمود وعدم الذوبان والنهاية الحضارية والدينية، وهو الطريق إلى المواجهة والانتصار بإذن الله تعالى.

* * * * *

الكنيسة المصرية والموقف من مرجعية الدستور للشريعة

تنص المادة الثانية من الدستور المصري على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهذه المادة تشكل نقطة ارتكاز هامة للكثير من التحركات الإسلامية والاجتماعية، وقد استند إليها الكثيرون في الطعن بعدم دستورية عدد من القوانين على أساس مخالفتها للشريعة الإسلامية، وكذا استند إليها الدفاع في الكثير من القضايا المرتبطة بالتيار الإسلامي، على أساس أن ما يطالب به هؤلاء هو نوع من الدعوة لتطبيق الدستور.

وبديهي أن ذلك كان يشكل نوعاً من المضايقة للسلطات المصرية، ولكنها لم تفكر قط في إلغاء تلك المادة أو تخفيفها أو تغييرها، وكانت تلك المادة في أصلها وفقاً لدستور عام 1971 تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

معركة الألف واللام:

وقام عدد من النواب في برلمان 1971 - 1976 بالمطالبة بإدخال حرفي الألف واللام عليها فيما عرف في ذلك الوقت بمعركة الألف واللام، وكان هؤلاء النواب ممن ينتمون إلى الاتجاه الإسلامي الشعبي العادي دون أن تكون لهم ارتباطات بالجماعات الإسلامية أو الإخوان المسلمين، بل إن بعضهم كان ينتمي إلى الحزب الحاكم في ذلك الوقت " الاتحاد الاشتراكي العربي " وبعد ذلك عقب إطلاق حق تكوين المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي عام 1975 ثم الأحزاب فيما بعد كان عدد منهم إما مستقلين وإما في الحزب الحاكم "حزب الوسط ثم حزب مصر ثم الحزب الوطني الديمقراطي".

ولعل أبرز الأسماء في ذلك الصدد كان الأستاذ محمود نافع عضو مجلس الشعب عن دائرة ميت غمر، ونقيب المعلمين في محافظة الدقهلية ومعه عدد آخر من النواب مثل الدكتور إسماعيل معتوق والأستاذ عبد الفتاح أبو علي وغيرهم. وقد نجح هؤلاء في الحصول على توقيع 120 نائباً من برلمان 1971 - 1976 ثم عرض الموضوع على مجلس الشعب فوافق عليه ثم طرحه السادات للاستفتاء العام كنوع من إرضاء الناس وأدخل في نفس الاستفتاء عدداً من الموضوعات الأخرى التي أراد تمريرها من خلال وضعها في سلة واحدة مع التعديل الخاص بإضافة الألف واللام.

وقد تم تمرير الموضوع عام 1979. ومنذ ذلك الوقت فإن تلك المادة تعرضت للنقد والهجوم من دوائر مسيحية في المهجر والداخل، وكذا من العلمانيين المصريين، على أساس أنها نوع من إرساء الدولة الدينية، أو هدر لحقوق المواطنة وغيرها من الأمور.

تجدد الحديث عن تلك المادة بمناسبة الحديث عن تعديل الدستور الذي بدء قبل انتخابات رئاسة الجمهورية عام 2005 ثم تصاعد الحديث عنها بعد تقديم الحكومة لعدد من مشروعات القوانين الخاصة بتبديل مواد بالدستور تتصل بالإشراف القضائي،

وشروط الترشيح للرئاسة وطريقة الانتخابات وإلغاء منصب المدعي الاشتراكي وغيرها.

ولقد حدثت مفاجأة من النوع الثقيل، عندما تقدم المتحدث الرسمي باسم الكنيسة المصرية الأنبا مرقص بطلب بتعديل المادة الثانية من الدستور. وطالب الرجل - المتحدث باسم الكنيسة - أن تكون الشريعة الإسلامية هي أحد مصادر التشريع لكي تكون هناك مساحة لمصادر أخرى، معتبراً أن النص على أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع فيه انتقاص من حقوق الأقباط.

وفي الحقيقة فإن مطالب المسيحيين المصريين بتغيير تلك المادة قد أثيرت قبل إضافة حرفي الألف واللام، عام 1979.

ففي عام 1977 طالب مؤتمر الآباء الكهنة المنعقد في الإسكندرية 17 / 1 / 1977 بعدد من المطالب كان على رأسها إلغاء تلك المادة، لأنها في رأيهم تستبعد المواطنين الأقباط من المشاركة في الحياة حتى لا تطبق عليهم شريعة غيرهم، وفي يناير 1979 قدم بطرس غالي الوزير السابق ورئيس جمعية الآثار القبطية تقريراً رفعه إلى المسئولين ذكر فيه أن مظاهر التمييز ضد المسيحيين هي أن المشروع المسلم لم يضع في اعتباره عندما وضع الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع أن المسلمين والأقباط يرتبطون بقيم مشتركة وثقافة مشتركة وأن وجود المادة بالدستور يعني اتجاه الدولة اتجاهاً دينياً غير مأمون العواقب.

أقباط المهجر يصطادون في الماء العكر:

ما إن ألقى الأنبا مرقص المتحدث الرسمي للكنيسة بتصريحاته تلك حتى حدث رد فعل سريع لدى الأوساط الإسلامية والمسيحية والعلمانية على السواء.

فعدد من أساتذة جامعة الأزهر وجامعات أخرى وعدد من المفكرين والكتاب والسياسيين الإسلاميين أصدروا بياناً اعتبروا فيه أن الاقتراب من تلك المادة خط أحمر، وفي الإطار المسيحي التزمت الكنيسة الصمت إلا أن عدداً كبيراً من وجهاء المسيحيين

رفض هذه المسألة، وعبر النواب الأقباط، ومعظمهم ينتمي إلى الحزب الوطني الحاكم عن رفضهم لتصريحات الأنبا مرقص، واعتبروا تلك التصريحات مجرد رأي شخص لا يعبر عن اتجاه غالبية الأقباط في مصر، وأنهم متمسكون ببقاء تلك المادة على وضعها الحالي. وقال النائب إدوارد غالي الذهبي رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب أن الأقباط لا يخافون من الشريعة الإسلامية طالما تم تطبيقها بشكل سليم، كما قالت النائبة جورجيت كليني إن الأقباط يحتكمون لقانون الأحوال الشخصية الخاص بهم.

على الجانب الآخر فإن أقباط المهجر انتهزوا الفرصة - وهم معروفون بعلاقات بعضهم بدوائر صهيونية وأمريكية، وافتعلوا ضجة هائلة. مايكل منير رئيس الجمعية القبطية المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية أجرى استفتاء على شبكة الإنترنت زعم أنه شارك فيه أقباط من خارج مصر وداخلها، وقال: إن نتائج الاستفتاء تقول أن 99 % من أقباط المهجر يؤيدون تغيير تلك المادة، و75 % من أقباط مصر قالوا نفس الشيء وانتهز مايكل منير ومن على شاكلته الفرصة لعزف الأسطوانة التقليدية حول اضطهاد الأقباط في مصر، والمطالبة بنسبة من الوزراء وأعضاء مجلس الشعب وقيادات الجيش والشرطة والخارجية، بل وقصر الترشيح في بعض الدوائر على الأقباط فقط مثل شبرا بالقاهرة، وأسيوط والمنيا وبعض دوائر الإسكندرية.

وبديهي أن المسألة لم تلق استجابة حكومية، وكان من البديهي أن المتحدث الرسمي للكنيسة ومن سمحوا له بذلك يعرفون ذلك ومن ثم فإن تفسير التوقيت يعني أنها محاولة للحصول على مكاسب في اتجاهات أخرى بالضغط على الحكومة في هذه النقطة، وهو سلوك برعت فيه الكنيسة المصرية في السنوات الأخيرة.

أسباب مختلفة بين العلمانيين والمسيحيين:

العلمانيون في معظمهم يعادون الشريعة الإسلامية؛ لأنهم ينطلقون من مفاهيم تغريبية ترى أن فصل الدين عن الدولة هو القاعدة الأصلية، وأن مرجعية الشريعة الإسلامية أمر لا يتفق مع المساواة في المواطنة، ولا يتفق مع روح

العصر، ولا مع قيم العولمة، ولا مع التطور الديمقراطي المزعوم، ويجب أيضاً أن نفرق هنا بين أنواع العلمانيين؛ فالليبراليون واليساريون بحكم تكوينهم الفكري غالباً ما يكونون علمانيين، أما القوميون فمعظمهم غير علمانيين، ومن ثم فإن العلمانيين منهم هم فقط الذين يريدون إلغاء تلك المادة من الدستور، أما غير العلمانيين من القوميين فيعتبرون الشريعة الإسلامية إحدى ركائز القومية العربية، أما غير المسلمين فالمسألة بالنسبة لهم مُركّبة، فهناك من المسيحيين المصريين من يتمسك بالشريعة الإسلامية باعتبار أن ذلك جزء من تراثهم الحضاري، فهم على حد قول السياسي المسيحي المصري المعروف مكرم عبيد " مسيحيون ديناً، مسلمون وطناً "، وقد كتب الأستاذ رفيق حبيب وهو ابن قس مصري معروف، يدافع عن الشريعة الإسلامية.

وفي الحقيقة فإن بحثاً أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة عام 1985 تحت إشراف الدكتور أحمد المجدوب رئيس المركز في ذلك الوقت أفاد أن 98 % من المسلمين و68 % من المسيحيين يوافقون على تطبيق الشريعة الإسلامية؛ بل والحدود الإسلامية. وهكذا فإن مطلب الشريعة الإسلامية كمرجعية هو مطلب مصري عام، وصحيح أن أقباط 1985 غير أقباط 2007 فقد مر كثير من المياه تحت الجسر، وتغيرت أمور كثيرة بسبب الاستقطاب الطائفي، إلا أن القدر المتيقن منه أن هناك نسبة لا بأس بها من المسيحيين المصريين لا تزال على موقفها من مرجعية الشريعة الإسلامية.

الشريعة والاستقلال الوطني:

وفي الحقيقة فإنه من الممكن أن نقول ببساطة: إن الذين يقفون مع المشروع الوطني المناهض لأمريكا وإسرائيل من إسلاميين وقوميين بل ويساريين ومسيحيين هم مع مرجعية الشريعة الإسلامية على أساس أن الشريعة الإسلامية هنا تحقق نوعاً من الممانعة الحضارية، وتحقق نوعاً من الاستقلال، وتعني عدم

الخضوع الحضاري والتشريعي والثقافي للحضارة الغربية والأمريكية والصهيونية، وأن الذين يقفون مع المشروع الأمريكي الصهيوني من كل الاتجاهات السياسية هم ضد مرجعية الشريعة التي تعطي الحق لغير المسلم للتحاكم إلى قانونه الخاص " في الأحوال الشخصية مثلاً كما هو معمول به في مصر "، إلا إذا طلب هو غير ذلك.

وبديهي أن مطلب مرجعية الشريعة هو مطلب شعبي عام، لا تصل قضية أخرى إلى القدر الذي يتمتع به من التأييد، ومن ثم فإن الليبراليين والديمقراطيين - إن كانوا كذلك حقاً - فإن عليهم احترام اختيار الشعب، فإذا كانت الشريعة واجب شرعي بالنسبة للمسلم، فإنها - حتى بمقاييس الليبرالية - مطلب شعبي، وما دام الشعب في رأيهم مصدر السلطات فلماذا لا يحترمون تلك الرغبة الشعبية؟.

منطق دعاة الشريعة:

إن منطق دعاة المرجعية الإسلامية متماسك؛ فهو أولاً مطلب شعبي عام، وليس فيه تمييز؛ لأننا لو سألنا مثلاً المسيحيين المطالبين بإلغاء المادة الثانية من الدستور أو إلغاء مرجعية الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع هل يقبل هو ذاته أن يخضع للزواج المدني بعيداً عن الكنيسة أو أن يقيم علاقاته الأسرية والاجتماعية بمعزل عن الدين لرفض فوراً، فهل يعني ذلك أن تتخلى الأغلبية عن شريعتها فيكون ذلك ديمقراطياً، وتتمسك الأقلية بشريعتها الدينية في نفس الوقت؟

وكذلك فإن الداعين إلى المرجعية الإسلامية هم دعاة استقلال وطني وتمييز حضاري، وهو أمر مطلوب ومرغوب في ظل التحدي الصهيوني الأمريكي، ولعل دراسة تاريخ تسلل التشريع الأجنبي إلى مصر يؤكد هذه الحقيقة، فقد بدأ هذا التسلل مع النفوذ الاستعماري بدءاً من عام 1840 حين هُزم محمد علي،

وأصبح للدول الأوروبية نفوذ في مصر ثم زحف الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة والأجنبية والقنصلية، ثم تسلل مدارس التعليم القانوني الأجنبي في عصر سعيد وإسماعيل، ثم مع الاحتلال الإنجليزي ثم الاحتكام تماماً إلى القانون الغربي وإزاحة القوانين الإسلامية تماماً.

وهكذا فإنه تم استنبات التشريع الأجنبي في البيئة المصرية عملياً ونظرياً وتعليمياً بفعل الضغط والنفوذ الأوروبي وطلائعه الأولى من الأفّاقين والمرابين والمقامرين، وما زالت المدارس العلمانية التي تطالب بإلغاء مرجعية الشريعة الإسلامية تحقق نفس الخطة الغربية، وما زالت المرجعية الإسلامية هي مطلب حركة التحرر الوطني المصري منذ بدايتها وحتى الآن.

* * * * *

المالكي:.. إعادة تأسيس حالة الاحتلال... هل تجدي؟!.

علينا في الذكرى الرابعة لاحتلال العراق على يد القوات الأمريكية أن نمعن التفكير في الكثير من الأمور، قبل أن نصل إلى النتائج المرجوة ومن ثم عدم خداع أنفسنا أو خداع الآخرين، وبالتالي خداع أمتنا، ثم إن علينا أن نكون شديدي الحذر، لأن تناول المسألة العراقية بغير تفكير عميق ربما يقود بأمتنا إلى الكارثة، ولا نقصد هنا الكارثة بمعنى الهزيمة أمام قوات الاحتلال، فهذه مسألة قد تم حسمها بالفعل والهزيمة الأمريكية في العراق باتت حقيقة موضوعية، يدركها الأمريكيون أنفسهم، وتوصلت إليها مراكز أبحاث ودراسات بعضها حكومي أمريكي واعترف بها أكثر من مسئول عسكري وسياسي أمريكي والتشبث الأمريكي بالبقاء في العراق بل وزيادة القوات الأمريكية العاملة هناك ليس إلا هروباً إلى الأمام لن يقدم ولن يؤخر في الحقيقة بشيء، ولولا أن الانسحاب الأمريكي السريع من العراق سيؤدي إلى كوارث استراتيجية بالنسبة لإسرائيل وأمريكا لتم هذا الانسحاب سريعاً، ويكفي أن ندرك في هذا الصدد، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ألقى كلمة عبر الأقمار الصناعية أمام لجنة العلاقات العامة الأمريكية اليهودية إيباك من أن أي انسحاب أمريكي سريع من العراق قد يؤدي إلى تدهور شامل في

الاستقرار الإقليمي في المنطقة يكون بالضرورة في غير صالح إسرائيل، وشرح إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي موقفه هذا أمام اللجنة الأمريكية اليهودية في القدس قائلاً أنه ليس المهم البحث عن أسباب دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق لأن ذلك سيؤثر على مستقبل إسرائيل وأمريكا وليس على مستقبل الرئيس الأمريكي جورج بوش، وكانت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تحذر من التداعيات السلبية المحتملة للانسحاب الأمريكي من العراق.

علينا إذن أن نضع عدداً من الحقائق الموضوعية أمامنا، فقد دخلت القوات الأمريكية إلى عاصمة الرشيد بغداد في 19 أبريل 2003 وانهار نظام الرئيس صدام حسين وجيشه " الكبير " سريعاً جداً، وبطريقة درامية ولكن سرعان ما اندلعت المقاومة وتصاعدت وهذا يعني أن أمريكا قد تكسب حرباً بين جيشين بسهولة - لاختلال ميزان القوى العسكرية، ولكنها ستخسر بالضرورة في حرب المجتمعات أو الحرب الشعبية التي تستند إلى عقيدة الجماهير " الإسلام ". وأن المقاومة الإسلامية " السنية " نجحت في الصمود أمام عشرات العمليات العسكرية الأمريكية، والحكومية العراقية وفي كل مرة تخرج أكثر قوة، وهكذا فإن الهزيمة الأمريكية في العراق تعني مباشرة أن أي مجتمع يستطيع أن يهزم الأمريكان - أقوى جيش في العالم - وهذا يعني أن السطوة الأمريكية تتلاشى لأن الشعوب ستصبح قادرة على إنزال الهزيمة بالأمريكان ولن ترضخ لهم بعد اليوم، وهذا يعني مباشرة نهاية الأسطورة الأمريكية وهو أمر له أبعاده الاستراتيجية الخطيرة على شكل العالم ومستوى التوازنات الدولية.

- أن القوات الأمريكية قد دخلت إلى العراق، عن طريق تعاون " خيانة " مع بعض القوى الكردية والشيعية، وتحديداً المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة " الحزب الذي ينتمي إليه المالكي " ثم لحق بهما ما يسمى بجيش المهدي، وهذا يعني انكشاف الشيعة - الذين خدعوا الناس طويلاً بدعوى مواجهة أمريكا - بل إن ذلك أعاد للسنة شعورهم بأنهم سنة وأفسد الخديعة " الثورية الشيعية "، ولفت الأنظار إلى الدور

التاريخي المريب الذي لعبه الشيعة خاصة ضد الدولة العثمانية والتحالف الصفوي الشيعي مع الأوربيين ضد الدولة العثمانية وكذا الدور المريب الذي لعبه الشيعة مع الغزوات الأجنبية عموماً ومن ثم فإن غسيل المواقف التاريخية الذي قام به حزب الله في لبنان، قد انهار على يد شيعة العراق تحديداً!!.

- أن إيران - الدولة أو الثورة قد لعبت دوراً مريباً في نجاح الغزو الأمريكي للعراق، وكانت قد لعبت دوراً مماثلاً أو أسوأ في الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 وهذا نبهنا جميعاً إلى أن هناك مشروع شيعي يستهدف السيطرة على الهلال الشيعي من العراق إلى أفغانستان والذي يضم ثروات بترولية ضخمة، وهذا المشروع خطر على الأمـــــــــــــــــــــــــــــــة كلهـــا " 90 % من المسلمين سنة " وخطر على السنة، ويهدد بضياع منجزات المقاومة في العراق وأفغانستان - ونحمد الله أن هذا المشروع لن يرى النور في تقديرنا، لأنه لا يقوم لا بالتفاهم مع الأمريكان وهذا صعب الآن لأسباب تتصل بالصراع على مناطق البترول بين أمريكا والمشروع الشيعي الذي تمثل إيران رأس الرمح فيه والذي يلعب شيعة العراق دور العراب في التقريب بين وجهتي النظر الأمريكية والإيرانية، والمهم هنا أن الشيعة وإيران يرغبون في ذلك ولكن الرفض يأتي من قبل أمريكا.

- أن هناك تصاعد في أداء المقاومة العراقية، ثم المقاومة الأفغانية " الأفغان سنة " تتمثل في استمرار العمليات في كل الظروف، بل ووصل إلى حد استخدام تكتيكات شديدة الذكاء والتنوع، ووصل إلى حد إسقاط الطائرات ويتزايد كماً ونوعاً مع الوقت، ومن ثم فإن الهزيمة الغربية كاملة إن شاء الله.

- البديل الوحيد المتاح أمام أمريكا هو إسقاط المنطقة في مستنقع الفتنة الطائفية، وعدم السماح بظهور دولة سنية إسلامية في العراق وأفغانستان، وهذا متاح لهم في العراق، لأن هناك قوى تريد وتقبل أن تلعب هذا الدور، وهي قوات فيلق بدر وجيش المهدي وجحافل عملاء المخابرات الإيرانية. ولكنه سيكون أصعب في أفغانستان لأسباب

تتصل بعدم وجود قوى مماثلة، ولأن التحالف الشمالي الذي تعاون مع الاحتلال في أفغانستان في البداية فقد الكثير من قوته وحماسته لأسباب كثيرة ليس هنا موضع تفصيلها.

على ضوء ما تقدم ينبغي التعامل مع حالة حكومة المالكي ومع المالكي شخصياً، فهو أولاً ينتمي إلى حزب الدعوة، وشديد الارتباط بالمشروع الشيعي ومتعاون مع إيران، وهذا الحزب تحديداً مع حلفائه من الشيعة قبل القيام بدور الخيانة قبل بدء الغزو الأمريكي للعراق وأثناء الغزو، وبعد الغزو سواء في قبول المشروع الأمريكي السياسي، في ظل حكومة بريمر، ثم حكومة علاوي، ثم الحكومة الانتقالية بقيادة الجعفري ثم في تمرير الدستور الطائفي، ثم التآمر على وحدة العراق ثم في الانتخابات الأخيرة منذ أكثر من عام وهي التي جاءت بحكومة المالكي، ولكن كل هذا لم ينجح في التأسيس لمشروعية الاحتلال، وبديهي أنه لن ينجح، لسبب بسيط هو أن المقاومة السنية تمسكت بخيار المقاومة ورفض الاحتلال، وعدم قبول التطهير العرقي للسنة.

- أن جيش المهدي وفيلق بدر وغيرهما من القوى الطائفية قد مارست التطهير العرقي على نطاق واسع، وتسببت في قتل 200 ألف سني على أقل تقدير، ومارست القمع والاعتقال ضد السنة، وهدمت المساجد السنية " في تكرارا لممارسات الدولة الصفوية"، وكان ذلك وغيره بمعرفة حكومة المالكي وتباطؤ مباشر من أجهزتها من الشرطة والجيش وهناك اختراق شيعي واسع للجيش والشرطة العراقية ومن ثم فإن الوصف الصحيح لحكومة المالكي هو وصف الحكومة الطائفية الموالية للاحتلال، أي أن لها أجندة طائفية شيعية خاصة تحاول تحقيقها من خلال التعاون والعمالة للأجنبي.

- أن النفوذ الإيراني في العراق يتزايد بصورة خطيرة، وأن هناك استخبارات وحرس فوري إيراني مباشر، وهناك الأحزاب الشيعية الموالية بالكامل لإيران " معظمها تقريباً مع بعض الاستثناءات "، وأن النفوذ الإيراني في العراق يزيد عن النفوذ الأمريكي، ولكنه للأسف يعمل في صالح الطائفة الشيعية فقط وعلى حساب السنة تحديداً

لخدمة المشروع الشيعي، أو النفوذ الإيراني وحلم الدولة الإقليمية العظمى. بل حتى على مستوى الاقتصاد فإن إيران تهيمن على الاقتصاد العراقي، فهناك النفط المسروق لحساب عبد العزيز الحكيم " رئيس المجلس الأعلى " والذي تبيعه إيران لحسابه ويتم اقتسام الغنيمة واستخدامها في الترويج للمذهب الشيعي ومحاولة نشره في الدول الإسلامية الأخرى، وفي هذا الصدد تقول صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية 17 / 3 / 2007 أن إيران أصبحت تهيمن بشكل كبير على الاقتصاد العراقي لدرجة تقارب الاندماج نتيجة إغراق العراق بالسلع الإيرانية واعتماد الكثير من المدن العراقية على إيران للحصول على احتياجاتها الأساسية، وأشارت إلى أنه في الوقت الذي تعمل فيه الإدارة الأمريكية على منع إيران من التدخل في العراق، فإن السلع الإيرانية باتت تغرق المحال التجارية العراقية، وأصبحت بعض المدن كالبصرة تشتري أو تخطط لشراء الطاقة الكهربائية من إيران.

- أن حكومة المالكي - بسماحها وتواطؤها مع فرق الموت الشيعية تسببت في هجرة حوالي 2 مليون سني من العراق إلى الخارج وكذا في طرد السنة من الكثير من المناطق في بغداد والبصرة والجنوب بهدف إقامة الدولة الشيعية المرتقبة التي سوف تستأثر بمعظم الثروات وخاصة البترول، لحرمان المقاومة " السنية " من نيل ثمار الانتصار، ومن ثم منع تحويل العراق إلى قاعدة للتحرر العربي والإسلامي ضد أمريكا وإسرائيل، بل تحويلها إلى مستنقع للفتنة، وهذا بالطبع يرضي الأمريكان جداً، ويحقق لهم فرصة الخروج من العراق بدون خسائر استراتيجية.

- في مقابل هذا الدور المريب الذي يلعبه المالكي وحكومته لحساب أمريكا، فإنه يستخدم القوات الأمريكية في محاولة القضاء على المقاومة السنية، بل إنه نجح في إقناع بوش بزيادة القوات الأمريكية حوالي 22 ألف جندي ثم أربعة آلاف جندي آخرين، ويزعم بوش أنه يريد القضاء على كل أنواع الفلتان أي المقاومة السنية وفرق الموت الشيعية ولكن التواطؤ بين فرق الموت الشيعية وحكومة المالكي جعلت الحكومة تسرب

لهم الخطة، ومن ثم فإنهم يهربون إلى إيران، أو يختفون في الجحور حتى تمر الحملة الأمريكية ثم يظهرون من جديد، مع بعض الأشياء الرمزية مثل القبض على بعض هؤلاء ثم الإفراج عنهم أو إدخالهم السجن من باب أمامي وإخراجهم من باب خلفي على أن توجه الضربات الحقيقية الأمريكية إلى المقاومة السنية تحديداً.

وهكذا فإن المالكي يحاول إعطاء مشروعية جديدة للاحتلال وهي مشروعية لن تحقق شيئاً حقيقياً، لأنه لا مشروعية لأي احتلال لسبب بسيط هو أنه احتلال!! في مقابل القضاء على المقاومة السنية... ولكن هيهات... سوف تفشل آلة الحرب الأمريكية في القضاء على المقاومة السنية إن شاء الله، وتفشل معها أدوات المكر الشيعي والإيراني وستبدأ العالمية الإسلامية السنية الثانية بإذن الله تعالى.

* * * * *

المقاومة الصومالية.. تصبح رقماً هاماً في الصراع الإسلامي الأمريكي

إذا بدأنا من حقيقة أن هناك صراعا أمريكيا إسلاميا يمتد من أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين إلى السودان والصومال وغيرها، ثم قلنا أن هناك الآن مقاومة أفغانية وكذا عراقية ولبنانية وفلسطينية فرضت نفسها فرضاً على الواقع السياسي واضطر الإعلام الأمريكي إلى الاعتراف بها، وأن هذه المقاومة حققت صموداً أو حتى انتصاراً استراتيجياً في كل من العراق وأفغانستان، فإن المقاومة الصومالية بدأت بدورها تفرض نفسها على الواقع، وتحقق على الأرض وجوداً لا يمكن تجاهله، وهذا بالطبع يضيف رقماً هاماً في معادلة الصراع الأمريكي الإسلامي في الحاضر والمستقبل.

ويمكننا أن نرصد في هذا الصدد أن المقاومة الصومالية نجحت وبطريقة متكررة ومتواترة في تحقيق عمليات متميزة ضد القوات الإثيوبية وضد المراكز الحكومية العميلة لإثيوبيا، وبديهي نحن نعرف أن القوات الإثيوبية والحكومة العميلة ليست إلا قفازاً أمريكياً في النهاية، وهذا ما تعترف به أمريكا، ناهيك عن أن الطيران الأمريكي، مباشرة، قام بعمليات قصف ضد مواقع وصفها، كالعادة، بمواقع تابعة للإرهاب، بل إن

مستوى العمليات التي تقوم بها المقاومة الأفغانية في تصاعد مستمر، وصل إلى حد ضرب مطار العاصمة مقديشيو بالصواريخ بمجرد وصول ما يسمى بقوات السلام الإفريقية!! التي ترفضها المقاومة الصومالية منذ البداية، ويمكن أن يشير هذا الارتباط بين قصف المطار ووصول تلك القوات، إلى أن الذي ينظم عملية المقاومة هي المحاكم الإسلامية؛ لأنها أعلنت منذ البداية رفضها وعزمها محاربة دخول قوات إفريقية أو دولية إلى الصومال، وأياً كان الأمر، وسواء كانت المقاومة الصومالية تابعة للمحاكم الإسلامية أو أنها نشأت بشكل مستقل عن المحاكم، أو خليط من الشكلين، فإن المقاومة قد اندلعت وأثبتت وجودها وأصبحت رقماً هاماً في معادلة الصراع الأمريكي الإسلامي من أفغانستان إلى الصومال وهو أمر له دلالاته الاستراتيجية والعقائدية والثقافية بالطبع.

نحن نميل إلى أن تلك المقاومة تابعة للمحاكم، خاصة أنها كانت قد أعلنت أنها لن تدخل في معارك مباشرة مع الجيش الإثيوبي الغازي، ولكنها ستنسحب وتتبع أسلوب "مقاومة الضعيف" وهو الأسلوب الذي اتبعته من قبل بنجاح "المقاومة الأفغانية"، وكذلك لأن تجربة المحاكم في السلطة قربتها جداً إلى قلوب الشعب الصومالي، ومن ثم أصبح الالتفاف حولها في مواجهة الغزو الأجنبي الذي يكرهه الشعب الصومالي بداهة، أمراً متوقعاً، فالمحاكم كانت قد نجحت، لأول مرة منذ 15 عاما، في تحقيق الأمن للصوماليين والاستقرار عندما وصلت إلى الحكم، وهي أيضاً عندما سقطت على يد الغزو الإثيوبي عاد الخوف وعدم الاستقرار، وعاد أمراء الحرب وعادت الإتاوات والانفلات ولم تستطع الحكومة العميلة لإثيوبيا سد الفراغ، بل وصل الأمر الى حد الانهيار الأمني والاجتماعي، بل وظهور الأوبئة كذلك "وباء الكوليرا"، الأمر الذي يقطع بأن حكومة المحاكم الإسلامية هي الوحيدة القادرة على إنقاذ الصومال، وتحقيق الأمن والاستقرار، ومن ثم فهي قد أصبحت ضمير الشعب الصومالي، في كل الأحوال فإن المقاومة الصومالية قد اندلعت بالفعل، وتتصاعد يوماً بعد يوم، وتأخذ لنفسها مكاناً هاماً في معادلة الصراع الإسلامي الأمريكي من أفغانستان إلى الصومال.

* * * * *

الفرق بين العراق وفيتنام

يحلو للبعض أن يقارن بين كل من الهزيمتين الأمريكيتين في فيتنام والعراق، وأصحاب النية الحسنة في هؤلاء يقولون أن ما يحدث للأمريكيين في العراق يسير في نفس الخط والطريق لما حدث في فيتنام، ومن ثم فإن المحصلة النهائية للحرب في العراق ستكون هزيمة أمريكية أخرى على غرار الهزيمة الأمريكية في فيتنام، ويستند هؤلاء إلى أن معدل الخسائر الأمريكية في العراق يقترب من نفس المعدل الذي كان في فيتنام، ولا بأس في هذا القول؛ لأن الهدف منه هو تشجيع استمرار المقاومة وحثها على المزيد لتحقيق الانسحاب الأمريكي، ولكن يجب أن نلفت النظر هنا إلى مجموعة من الفروض الموضوعية بين الحالتين.. منها أن المقاومة العراقية اندلعت سريعاً بعد سقوط بغداد، وأنها لم تكن جزءاً من نظام حكم سابق أو موجود كما في الحالة الفيتنامية التي اندلعت فيها المقاومة استناداً إلى نظام الحكم في "هانوي" - فيتنام الشمالية - ومن ثم فإن الحرب في فيتنام كانت بين فيتنام الشمالية كدولة بكل إمكانياتها ومعها الحزب الشيوعي الدامي في فيتنام الجنوبية في مواجهة القوات الأمريكية في فيتنام الجنوبية مع حكومة وجيش فيتنام الجنوبية، وأن هذا الصراع كان موجوداً أصلاً قبل تدخل القوات الأمريكية، وأن القوات الأمريكية دخلت أصلاً لنصرة طرف على طرف.. وهذا يعني أن المقاومة العراقية بدأت من تحت الصفر، وأن ما حققته من إنجاز بهذا الحساب الجدلي هو نوعي واستراتيجي وكبير وعميق.

إن حساب الخسائر في هذه الحالة الفيتنامية يختلف عنه في الحالة العراقية، لأن الخسائر الأمريكية التي يتم الاعتراف بها في العراق تمثل فقط ما يسقط من قتلى وجرحى في الجيش الأمريكي، وبديهي أن العدد الصحيح أكبر كثيراً من المعترف به، ولكن لا يتم أصلاً حساب الجنود العاملين مع الجيش الأمريكي من المرتزقة أو المتطوعين من غير الأمريكيين رغبة في الحصول على الجنسية الأمريكية أو حق الإقامة في أمريكا فيما بعد، بالإضافة إلى خسائر الشركات المتعاونة مع الجيش الأمريكي في الحراسة أو الأمن

أو النقل وغيرها، ومن شركات أمريكية في معظمها، كما أن القتلى منهم أمريكيون أيضاً في معظمهم، بالإضافة طبعاً إلى خسائر من جنسيات أخرى يعملون في تلك الشركات، وأعتقد - وفقاً لذلك - أن معدل الخسائر في الحالة العراقية وصل إلى مستويات أعلى منه في الحالة الفيتنامية.

- إن الجيش الأمريكي في فيتنام لم يحصل على معونة عسكرية من خارجه، ولكن في الحالة العراقية فإن هناك قوات بريطانية وبولندية واسترالية وغيرها كثير جداً (حوالي 30 دولة شاركت بقواتها).

- إن القوات المعادية لأمريكا في فيتنام كانت تستند إلى كتلة شعبية متجانسة عرقياً ودينياً إلى حد ما، في حين أن المقاومة في العراق تعاني من خيانة القطاع الأوسع في كل من الشيعة والأكراد وهذا معناه أن المقاومة العراقية تعمل في ظرف أصعب، ومع ذلك أنجزت هذا الإنجاز العظيم.

- إن المقاومة في فيتنام كانت تتمتع بدعم هائل من الاتحاد السوفيتي السابق، والصين، والمجموعة الاشتراكية بالكامل، وهذا يعني قدرتها على الحصول على السلاح والتحويل والدعم الإعلامي والسياسي والدولي بلا حدود، استناداً إلى قوى توازي أمريكا في قوتها وربما تزيد في ذلك الوقت، في حين تعاني المقاومة العراقية من غياب كامل للدعم الدولي الرسمي، وعدم تعاون دول الجوار معها في أقل الأحوال، وفي معظم الأحوال محاولة ضربها وحصارها، وهذا يعني أن تلك المقاومة العراقية مقاومة عبقرية ورائعة، فهي تقاوم اعتماداً على ربها ونفسها والدعم الشعبي الإسلامي فقط.

- إن الحرب في فيتنام في الحقيقة كانت بين الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وبين الولايات المتحدة!! في حين أن الحرب في العراق بين مقاومة شعبية فقط في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها ومواجهة دول الجوار ومواجهة خيانة قطاعات الشيعة والأكراد ومواجهة تواطؤ دولي كامل.

- إن المقاومة العراقية تواجه الولايات المتحدة ومعها كل هؤلاء في زمن وصلت فيه الولايات المتحدة إلى أعلى مستويات قوتها، بل وانفرادها بالهيمنة في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق.

في هذا الإطار فإن الحساب الجدلي للانتصارين العراقي والفيتنامي، يعطي تميزاً وحجماً أكبر وإنجازاً أكبر بكثير لصالح المقاومة العراقية.

بالنسبة للذين يحلو لهم المقارنة بين العراق وفيتنام من أصحاب النية السيئة، فهؤلاء يحاولون أن يقولوا أن المقاومة الفيتنامية كانت أذكي، وأنها استخدمت حرباً إعلامية ناجحة وأن الوضع في فيتنام مختلف لأنه كان هناك دعم دولي هائل ودعم من دول الجوار، ودعم بين قطاعات الشعب الفيتنامي على عكس الحالة العراقية وأن ذلك سوف يضعف المقاومة العراقية في النهاية وأن ما حدث هو فشل أمريكي مؤقت وليس هزيمة، وهؤلاء بالطبع يعترفون دون أن يدروا بأن العوامل السابقة معناه أن المقاومة العراقية نجحت في تجاوز كل هذا، لأنها استمرت وزادت رغم كل هذه الظروف وكان يمكن أن تكون لوجهة نظر أصحاب الثبات السيئة بعض الصحة في بداية اندلاع المقاومة بمعنى أنها لن تستمر في مثل هذه الظروف؛ لأنها سوف تحتاج إلى سلاح وتمويل وأن ما لديها من سلاح ومال سينفد سريعاً، ولكن الذي حدث أنها استمرت وتصاعدت ووصلت إلى مستوى غير مسبوق من نوعية العمليات بما فيها إسقاط الطائرات، ومهاجمة القوات الأمريكية من الداخل، والوصول إلى قلب مقر الحكومة العراقية في المنطقة الخضراء!! ومن ثم سقط منطق هؤلاء فوق رؤوسهم، بل كان اعترافاً واضحاً بعبقرية وتميز وروعة هذه المقاومة.

أصحاب النية السيئة يقارنون بين الحالة الفيتنامية والحالة العراقية، على أساس أنهم حتى لو سلموا جدلاً بهزيمة الأمريكان في العراق، فإن الهزيمة لن تكون نهاية أمريكا ولا بدء الصعود الإسلامي الشعبي، بل مجرد معركة، اكتشف الأمريكان أنها مكلفة، فانسحبوا

منها، ولكنهم سينجحون في النهاية بوسائلهم وقدراتهم الهائلة في هزيمة هذه الظاهرة كما حدث مع المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفيتي السابق، ولكن الصحيح أن المسألة مختلفة، لأن الانتصار العراقي سيكون رسالة لكل الشعوب الإسلامية والعربية وكل العرب أنه من الممكن - في ظل ظروف غير مواتية وسلبية وشديدة الصعوبة - أن تنجح قوة مقاومة شعبية صغيرة وسط محيط معادٍ ومتآمر مع غياب دعم دولي وإقليمي في هزيمة قوة جبارة، وقد انتقلت تلك الرسالة بالفعل، فالمقاومة الأفغانية اندلعت من جديد بعد سكون عدة سنوات وبدأت تحقق طريقها إلى الانتصار على قوات حلف الأطلنطي، وكذا المقاومة الصومالية.. إلخ.. وهذا معناه أنه لا مستقبل للاستكبار الأمريكي في العالم.

إن الانتصار العراقي هنا كان انتصاراً استراتيجياً لأنه يعبر عن قوة صاعدة وليست غاربة، هي قوى الإسلام والحضارة الإسلامية التي يمكن أن تكون بديلاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً للرأسمالية والعولمة والمشروع الأمريكي الصهيوني، وأنها قادرة على إنقاذ العالم من ويلات الرأسمالية والعولمة، وقادرة على أن تصبح قاعدة للتحرر العالمي من الهيمنة الأمريكية، بل إنها نوع من بداية نزول المنحنى الحضاري الغربي لأول مرة منذ عدة قرون، وقد اعترف "هنري كسينجر" - حكيم الغرب - بذلك علناً عندما قال: "إن هزيمة أمريكا في العراق تعني خسارة الحضارة الغربية لمائتي سنة من الانتصار والإنجاز"، وقال نفس الكلام كل من "توني بلير" رئيس الوزراء البريطاني و"جاك شيراك" - رغم الخلاف الثانوي بين فرنسا وأمريكا - رئيس الجمهورية الفرنسية قال: "إنه غير سعيد بانتصار المقاومة العراقية!!"، وأنه لا يريد أن تنهزم أمريكا هناك".. ويمكننا أن نرصد أقوالاً في هذا الإطار لكل ألوان الطيف السياسي والفكري في أوروبا وغيرها.

وهكذا فإن الانتصار العراقي، انتصار حضاري استراتيجي، نوعي، وسيكون بداية لصعود منحنى الحضارة الإسلامية من جديد، وغروب أمريكا وانحطاطها، وبداية نزول منحنى الحضارة الأوروبية.

* * * * *

تقرير هيئة راند.. ما العمل؟!

من المفيد بالطبع متابعة التقارير والبحوث الغربية عموماً، والأمريكية خصوصاً؛ ذلك أن من عرف لغة قوم أمن شرهم، وما دمنا في حالة صراع مع الولايات المتحدة التي تحتل العراق وأفغانستان وتدعم الكيان الصهيوني وغيرها من حالات الصراع الواضحة، فإن معرفة كيف يفكر هؤلاء الأعداء هو جزء من الواجب الضروري الذي يرتفع إلى حالة الفريضة الشرعية، وبديهي أن الاطلاع لا يعني اننا نسلم بصحة كل ما يقولونه أو نتصور أنهم سذج يقدمون تقاريرهم للناس ببراءة، الاطلاع إذن للمعرفة والتفكير وإعمال العقل والاستفادة.

ولا شك أن جزءاً من حالة اتخاذ القرار في الغرب عموماً وفي الولايات المتحدة خصوصاً يعتمد على مروحة من المعلومات والتحليلات التي توفرها مراكز الأبحاث المستقلة والرسمية أيضاً، وأن هناك جزءاً كبيراً جداً من التمويل والاهتمام وإنشاء تلك المراكز تقوم به مؤسسات أمنية واستخباراتية وعسكرية.

ومؤسسة "راند" التي تأسست عام 1948 م هي تقريباً أكبر مؤسسة بحثية في العالم، وهي تابعة أو متعاونة مع سلاح الجو الأمريكي، وميزانيتها السنوية حوالي 150 مليون دولار وهو مبلغ كبير بالنسبة لمراكز الأبحاث طبعاً.

في التقرير الأخير الذي اصدرته مؤسسة "راند" يوم 26/3/2007 الماضي على شبكة الإنترنت، ولم تعلن عنه في مؤتمر صحفي كعادتها، يمكننا أن نلحظ تغييراً كبيراً في الاستراتيجية الأمريكية إذا ما تم الأخذ بتوجيهات هذا التقرير.

وبديهي أنه علينا أن نحتاط في هذا الصدد، إلا أن الملاحظ أن الكثير من توجيهات التقرير كان قد تم الأخذ بها بالفعل لدى الإدارة الأمريكية، وظهرت

آثار تلك السياسة بشكل عملي، مما يعني أن التقرير لـه أهمية خاصة.

والتقرير يبدأ من الاعتراف بفشل السياسة الأمريكية السابقة وهو أمر جيد، ومن ثم هو ينتقد تلك السياسة ويدعو إلى تغييرها، **ويرى التقرير ضرورة تفعيل عدد من السياسات كالتالي:**

(أ) عدم التعاون والحوار مع أي نوع من الإسلاميين، بل ويعتبر أن كل من يرى مرجعية الشريعة يجب استبعاده، ويجب الاعتماد فقط على ما أسماهم المعتدلين وعرفهم بأنهم المناهضون للدولة الدينية والرافضين للمرجعية الإسلامية والذين لا يريدون ولا يتعاطفون مع تطبيق الشريعة الإسلامية، ولعل هذه النقطة بالذات من أهم النقاط التي ينبغي الاهتمام بها، فهي تنسف إمكانية الوصول إلى شيء من الحوار بين القوى الإسلامية "كالإخوان المسلمين مثلاً" وبين أمريكا، وأن الحب من طرف واحد الذي تعكسه وتعيشه بعض التيارات الإسلامية مع أمريكا هو وهم؛ إذ أن أمريكا أعلنت بوضوح أنها لا تريد ولا تسمح ولا ترغب في هؤلاء، وعلى الجميع أن يدرك بعد الآن لا فرصة للحوار مع أمريكا، وأن المواجهة هي السبيل الوحيد، وأنا ما أضاعوه من وقت وجهد في سبيل إقناع أمريكا بأنهم معتدلون كان قبض الريح وحصاد الهشيم، فأمريكا لن ترضى بأقل من الردة الكاملة عن الدين، ولن ترضى إلا بالمعادين لكل ما هو إسلامي.

(ب) التقرير يرى أن المعركة لم تعد مع الإسلاميين بل مع المسلمين، وأن الـ 1.5 مليار مسلم يجب احتوائهم وحصارهم وأنه لا فرق كبير بين الإسلامي والمسلم، وأن المسلم الجيد هو فقط من يعادي الشريعة الإسلامية.

(ج) ينصح التقرير باستخدام أساليب الحرب الباردة التي نجحت مع الاتحاد

السوفيتي، مع تطويرها لتلائم حالة العالم الإسلامي، ومن ثم فإن مواجهتنا لأمريكا يجب أن تستند إلى مميزات أمتنا، وهي الحرب الشعبية والمواجهة غير التقليدية.

(د) وينصح التقرير بعدم خوض أمريكا للمعركة في مراكز الثقل الإسلامية، أو بمعنى آخر المنطقة العربية لأن هذه تتواجد فيها القوة الرئيسية للإسلام والمسلمين، ونقل المعركة إلى الأطراف.

ويضع التقرير التجربة الإندونيسية هنا كنموذج ومثال.

وفي النهاية يقول التقرير بالحرف: "إن من الخطأ السماح للحركات الإسلامية مهما كانت درجة اعتدالها بالوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وأن الدعوة إلى الديموقراطية تأتي عادة بالإسلاميين وهذا مرفوض، ومن ثم يجب تغيير السياسة الأمريكية في هذا الصدد، لأن الحكومات الموالية لأمريكا وإن كانت ديكتاتورية، إلا أنها أفضل من وصول الإسلاميين إلى السلطة".

* * * * *

مبادرة أولمرت للاجتماع بالزعماء العرب ... تطبيع بدون مقابل

رغم أن الدول العربية "جميعاً" قبلت عملياً بوجود إسرائيل، وهذا عكس الثوابت الوطنية والقومية والإسلامية، ورغم أنها عملياً قبلت القرار 242 الذي ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 فقط، ويعترف من ثم بوجود إسرائيل في المساحة التي كانت عليها قبل 5 يونيو عام 1967.

ورغم المبادرة العربية المعروفة في قمة بيروت 2002 والتي تدور حول هذه المفاهيم ورغم أن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية أعلنت صراحة، بما فيها من ممثلي حماس، أنها تلتزم بالمبادرة العربية، وتلتزم بالاتفاقات السابقة بما فيها أوسلو طبعاً وغيرها.

ورغم ورغم ورغم.. فإن إسرائيل لم تقبل أن تعطي أي شيء ولا تزال تصر على أطروحتها في التمسك بجزء من أراضي 1967واعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وعدم القبول بعودة النازحين!!. بل إنها لا تتورع ولا تتوقف عن العدوان والقتل والتشريد في الضفة وغزة!!.

ولأن الحكومة الأمريكية تريد أن تحصل على دعم عربي واضح في إطار صراعاتها في المنطقة خاصة مع الفشل الذريع في العراق وتصاعد المقاومة في كل من أفغانستان والعراق وازدياد رقعة المقاومة للمشروع الأمريكي الغربي الإسرائيلي عموماً في طول العالم العربي والإسلامي خصوصاً، والعالم كله عموماً فإنها حاولت أن تدفع السيد أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي للتلويح بأي شيء كنوع من ذر الرماد في العيون أو إعطاء الفرصة للحكومات العربية لتقول شيئاً لشعوبها الغاضبة والمتململة.

ومن ناحية ثانية فإن إيهود أولمرت بعد عام من الحكم وبعد أن ظهر أنه أضعف زعيم يهودي حكم إسرائيل وبعد الفشل المعروف في حملته على لبنان عام 2006، وبعد تزايد الشعور داخل إسرائيل بأن مستقبل الدولة العبرية يهتز بقوة، وبعد سلسلة الفضائح الأخلاقية والسياسية داخل المجتمع الإسرائيلي، فإن الرجل قرر أن يضرب عدة عصافير بحجر واحد.

فقام بالإعلان عن مبادرة بدعوة الزعماء العرب للاجتماع معه وأن لدية ما يقوله لهم إن قبلوا هذا وبديهي أن الرجل لن يقدم شيئاً حقيقياً، بل سيعتبر هذا الاجتماع نوع من التطبيع، ومن ثم سوف يطلب المزيد من التطبيع حتى يستطيع أن يقدم تنازلات، وبعد المزيد من التطبيع يمكنه أن يتملص من المسألة بطريقة أو أخرى وهكذا فنحن أمام مناورة واضحة من المستوى والنوع الرديء جداً ولا ينطلي على أحد اللهم إلا الحمقى والأغبياء والخونة وهو بهذا التحرك يرضى الولايات المتحدة التي تعيش في مأزق وتحتاج لدعم الدول العربية، ويحاول أن يستعيد شيء من شعبيته المنهارة في الداخل والظهور بمظهر الزعيم صاحب الخيال القادر على تحريك الأمور بمبادرات جريئة،

وهو يستبق نتائج التحقيقات التي تجريها اللجان الصهيونية حول تقصير الجيش والحكومة الصهيونيتين في حرب لبنان 2006 ويحاول في المحصلة إعطاء نوع من التماسك لحزب كاديما الذي بدأ يتفكك بقوة ويفقد قدرته على الحصول على أكبر عدد من مقاعد الكنيست الصهيوني مقارنه بحزبي العمل والليكود أو حتى الحفاظ على حزب كاديما ومنعه من الانهيار والتلاشي والغياب شبه الكامل عن الساحة السياسية الصهيونية، وكل هذا على حساب العرب طبعاً.

* * * * *

هل بدأ العد التنازلي لهدم المسجد الأقصى وإقامة هيكل سليمان المزعوم

هدم الأقصى، وإقامة هيكل سليمان المزعوم عقيدة صهيونية ومسيحية بروتستانتية في إحدى تفسيراتها، التي تسمى المسيحية الصهيونية، وهي تقوم على خرافة معينة ترى أن إقامة إسرائيل الكبرى وهدم المسجد الأقصى، وإقامة هيكل سليمان المزعوم هو مقدمة ضرورية لظهور السيد المسيح عليه السلام ليبدأ ما يسمى لديهم بالألفية السعيدة، فيخوض معركة " هرمجدون " ضد الأشرار ويقضي على المسلمين واليهود " نعم اليهود أيضاً "، ومن ثم فإن دعم إقامة إسرائيل والتمكين لها هو جزء من إرادة الرب لدى هؤلاء، وقد استفادت إسرائيل كثيراً جداً من تلك الأسطورة الخرافية، واستغلتها تماماً في الحصول على الدعم المسيحي البروتستانتي خاصة أن التابعين لتلك الأسطورة لديهم نفوذ كبير، ومنهم كثير ممن يسمون بالمحافظين الجدد، ولهم تأثير على الرؤساء الأمريكيين والكونجرس، كما أن لهم وسائل إعلام قوية ونفوذ سياسي واقتصادي كبير جداً داخل الولايات المتحدة، وهكذا يجب أخذ الموضوع بجدية خاصة أن هذه ليست المحاولة الأولى للمتطرفين اليهود لمحاولة الإعداد لهدم المسجد الأقصى، وقد تمت من قبل حفريات تحت أساسات المسجد بهدف خلخلته وأخر ما يمكن رصده في هذا الصدد، هو قيام الجرافات الصهيونية بهدم سور خشبي وغرفتين قرب حائط البراق وذلك بعد أيام من الكشف عن نفق جديد يجري حفره أسفل الحرم القدسي الشريف، وقد تراوحت ردود

الفعل العربية والإسلامية والفلسطينية بين ضعيف ومتوسط، وصدرت بيانات استنكار دون أن يكون هناك موقف عربي إسلامي واضح وقوي لوقف هذه العملية الخطيرة، ولا يمكن بداهة الاعتماد في هذا الصدد على جهود الشعب الفلسطيني، الذي يهب دائماً لنصرة الأقصى ومنع المخطط الصهيوني رغم أنه أعزل من السلاح والإمكانيات، وكانت العديد من الانتفاضات الفلسطينية قد اندلعت بسبب موضوع المسجد الأقصى وحائط البراق بدءاً من عام 1929 " هبة حائط البراق " وانتهاء بالانتفاضة الأخيرة. وفي الحقيقة فإن موضوع هدم المسجد الأقصى وإقامة هيكل سليمان يحتوي على الكثير من التفاصيل والأحداث والفعل وردود الفعل التي تستحق الرصد والاهتمام.

هدم الأقصى عقيدة صهيونية مسيحية:

التخطيط لهدم المسجد الأقصى ليس وليد هذه اللّحظة؛ بل هو عمليّة قديمة جديدة تتكرّر وسوف تتكرّر؛ لأنّها جزءٌ لا يتجزّأ من العقيدة الصّهيونيّة، وهي عقيدة لا تخصّ اليهود الصّهاينة وحدهم؛ بل تخصّ قطاعًا كبيرًا من المسيحيّة البروتستانتية (المسيحيّة الصّهيونيّة)؛ ذلك أنّ تلك العقيدة المزعومة يؤمن أتباعها أنّ من شروط عودة المسيح ووقوع معركة (هرمجدون) للقضاء على الأشرار (المسلمين تحديدًا، واليهود أيضا)، وبداية ما يسمّى الألفية السعيدة - إنّ من شروط ذلك هدم المسجد الأقصى، وإقامة هيكل سليمان في مكانه؛ حيث يعتقد هؤلاء أنّ هيكل سليمان يقع تحت المسجد الأقصى، وهكذا فنحن أمام قوى إسرائيليّة ويهوديّة صهيونيّة، ومسيحيّة بروتستانتيّة صهيونيّة، والأخيرة لها أتباع كثيرون في الدول البروتستانتية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكيّة، وبريطانيا، واستراليا، وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ فإنّ هناك داخل الولايات المتحدة نفوذًا قويًّا لتلك العقيدة، وهناك كنائس تبشر بذلك، وتدعو إليه، وتجمع من رعاياها المال اللازم لتمويل عمليّة هدم المسجد الأقصى، وبناء الهيكل، ودعم إسرائيل سياسيًّا وإعلاميًّا كجزءٍ من تحقيق شروط عودة المسيح المزعومة؛ كما تتمتع هذه الجماعة بنفوذٍ قويّ داخل الحزب الجمهوريّ في الولايات المتحدة، ويتعاطف معها بصورة ضخمة رموز

اليمين الأمريكي المحافظ من " ديك تشيني " إلى " دونالد رامسفيلد " إلى الرئيس " بوش " ذاته، وكان الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان " يؤمن مباشرة بتلك العقيدة المزعومة، كما تمتلك تلك الجماعة قنواتٍ تلفزيونيّةً وإذاعيّة وصحفًا، ويتبعها عددٌ كبير من القساوسة أمثال "باث روبرتسون " والأب " جراهام " وغيرهما.

وهكذا فنحن أمام تهديد جديّ مهما كان غريبًا ومتطرّفًا لهدم المسجد الأقصى... الأمر الذي يستدعي تحرّكًا شعبيًّا وحكوميًّا... عربيًّا وإسلاميًّا.

محاولات هدم المسجد الأقصى بدأت منذ عام 1969 م... أي بعد عامين فقط من الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس؛ مما يؤكّد مدى تغلغل هذه الفكرة في العقل الصهيونيّ المسيحيّ واليهوديّ على حدٍّ سواء، وقد كانت المحاولة الأولى لحرق المسجد الأقصى عن طريق البروتستانتي الأسترالي " مايكل روهان " في 21 / 8 / 1969 م، ونلاحظ هنا أنّ ذلك الشخص ليس يهوديًّا ولا إسرائيليًّا؛ بل مسيحيّ بروتستانتيّ أسترالي، وقد تمّ القبض عليه واعترف بالموضوع إلا أنّ المحكمة الإسرائيليّة أصدرت أمرًا بإطلاق سراحه بدعوى أنّه مصابٌ بنوعٍ من الجنون المتقطع، وأنّه أثناء المحاولة كان واقعًا تحت سطوة إحدى نوبات الجنون هذه، وقد تكرّرت المؤامرات لحرق أو هدم المسجد الأقصى بعد ذلك مراتٍ كثيرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر: تآمر عدد من أتباع (عُصبة الدّفاع اليهوديّة) عام 1980م بقيادة " مائير كاهانا " و " باروخ غرين " وخطّطوا لنسف المسجد الأقصى، وفي عام 1982م خطّطت جماعة سريّة صهيونيّة مكوّنة من (27) شخصًا بقيادة " يهودا عتسيون " لنسف المسجد الأقصى، وعددٍ آخرَ من المساجد في القدس المحتلة، وقد أُلقي القبض على هؤلاء وسرعان ما تمّ إطلاق سراحهم، ولا يزال "يهودا عتسيون " حتى اليوم يحرّض علنًا على نسف المسجد الأقصى، وفي عام 1989م قامت مجموعة من جماعة (غوش أمونيم) باقتحام المسجد الأقصى، وهذه المحاولات... " محاولات اقتحام المسجد الأقصى " تتمّ سنويًّا، وخاصة في الذكرى السنويّة لهدم هيكل سليمان المزعوم، كما قام في نفس الإطار " أرئيل شارون " قبل أنْ

يصبح رئيسًا للوزراء بدخول المسجد الأقصى عام 2000م، وقد قامت الحكومة الإسرائيليّة وقتها بحراسته، بـ(300)جندي إسرائيلي، وقد كانت هذه المحاولة سببًا في اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينيّة.

ونلاحظ هنا أنّ المؤسّسة الرسميّة الإسرائيليّة والتي لم تطلق بعد إشارة البدء في هدم المسجد الأقصى، على أساس أنّ الظروف لم يتمّ إعدادها بعد في إطار حسابات معيّنة؛ إلا أنّ تلك المؤسّسة تطرح حاليا فتح المسجد الأقصى لزيارة اليهود والصلاة فيه لليهود، على غرار ما يحدث في الحرم الإبراهيمي بالخليل... الذي فرض عليه التقسيم الوظيفي؛ فتحول إلى جامع وكنيس معًا... أي تتمّ فيه الصلاة للمسلمين واليهود على حدٍّ سواء كما أنّ المؤسّسة الرسميّة الصّهيونيّة تقوم من وقت لآخر بعمل ضربات، وأنفاق، ومشروعات مشبوهة حول المسجد الأقصى، وتحته بهدف زعزعة أساساته تمهيدًا لهدمه أو سقوطه من تلقاء نفسه، كما أنّ تلك المؤسّسة الرسميّة قد قامت بضمّ القدس رسميًّا بكاملها إلى دولة إسرائيل عقب احتلالها مباشرة، وكثّفت عمليّات الاستيطان الإسرائيلي فيها وحولها وإنشاء مستعمراتٍ، وهدم بيوت الفلسطينيّين فيها، ومضايقتهم، ودفعهم إلى ترك القدس، وتغيير الطبيعة السكانيّة للمدينة، وطمس المعالم الإسلاميّة والمسيحيّة فيها بهدف تحويلها إلى الطابع اليهودي، وهذا كله في إطار هدم المسجد كمحصّلة ونتيجة ومن ثم بناء الهيكل!!.

ويعترف الصهيوني " شاحر زليغر " أنّه يوجد حاليًّا عدد من المنظّمات الإسرائيليّة متفقة فيما بينها على تدمير كل مساجد القدس في أثناء صلاة الجمعة بما فيها المسجد الأقصى، وذلك بهدف تدمير المساجد، وقتل أكبر عدد من المصلّين في نفس الوقت.

وفي الإطار نفسه تأسّست ما يسمى بِ " جماعة أبناء الهيكل " عام 1988م، وحصلت على ترخيص رسميّ إسرائيليّ بممارسة نشاطها تحت مسمى (مؤسّسة العلوم والأبحاث وبناء الهيكل)، وكان مؤسّسها هو " يسرائيل أرييل "، ويقوم أعضاء هذه الجماعة المشبوهة حاليّا بجمع وإعداد المواد اللازمة الخاصّة ببناء الهيكل، وقد أعدّت

الجماعة رسمًا تخطيطيًّا للهيكل المزمع إقامته مكان المسجد الأقصى، ويرى هؤلاء ضرورة هدم المسجد الأقصى عاجلا أو آجلا؛ لأنّ هيكل سليمان - حسب زعمهم - يقع تحته مباشرة، ويقول زعيم تلك الجماعة الحاخام " مناحم مكوبر ": " إنّه في كل الأحوال، وتحت أي ظروف سوف يتمّ بناء الهيكل، وسوف يتمّ هدم المسجد الأقصى، وأنّه في الوقت الذي سنحصل فيه على الضّوء الأخضر سيتمّ بناء الهيكل خلال بضعة أشهر فقط باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجيّة، وأنّ المساجد الموجودة في تلك المنطقة - بما فيها المسجد الأقصى، وقُبّة الصخرة - هي مجرّد مجموعة من الأحجار يجب إزالتها ".

* * * * *

الفهرس

استراتيجية بوش الجديدة في العراق المزيد من التخبط!! 3
.
الأهداف الأمريكية والصفوية في توقيت إعدام صدام. 6
الشرق الأوسط الجديد بين أوهام كونداليزا وحقائق المقاومة. 8
أمريكا تخسر الحرب على الإرهاب. 11
بعد تقرير لجنة بيكر... هل يغير بوش سياسته في العراق. 14
بمناسبة بذاءات بابا روما!! هل بدأ عصر التعصب الأوروبي الصليبي السافر؟!. . . 18
. . .
تغيير القيادات العسكرية الأمريكية.. لن يقلل حجم الهزيمة. 21
تقرير لجنة بيكر - اعتراف نهائي بالهزيمة. 23
.
خطة 'بوش'.. الفتنة الشاملة في المنطقة. 25
عدم التجديد لجون بولتون... نهاية المحافظين الجدد. 28
هل نترك العراق للإيرانيين. 30
استعادة النفوذ حتى ولو كان الثمن هو الحرب. 33
الجميع بكى على بيير والجميع استفاد من موته. 35
العمليات الاستشهادية هي الطريق لنزع فتيل الحرب الأهلية. 38
انتفاضة المعارضة في لبنان. 40
حل الحكومة والعودة إلى صفوف المقاومة. 43
سحب الخريف الصهيونية هل تمطر وحدة وطنية فلسطينية. 46
.
عباس يهدد.. الانتخابات المبكرة أو الحرب الأهلية! 49
لماذا دعمت أمريكا وإسرائيل قرار " أبو مازن " بإجراء انتخابات مبكرة. 52
. . .
ماذا يريد لصوص فتح. 54
مستقبل النضال العربي بعد فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان. 57
الاحتلال الإثيوبي للصومال نهاية المحاكم الإسلامية أم نهاية إثيوبيا. 59
.
الانسحاب التكتيكي لقوات المحاكم في الصومال.. استراتيجية النصر على المدى الطويل. 62
.
الدولي والإقليمي في الصراع على الصومال. 64
الصومال: الصراع الإسلامي الأمريكي في القرن الأفريقي. 70
.
تعديل الدستور المصري في الإتجاه المعاكس. 74
.
حتى لو تاب الزمار. 77

وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون... سقوط مقديشيو. 82
فاروق حسني والحجاب. 84
ما بعد البابا شنودة. 88
أزمة دارفور.. فتش عن النفط! 93
اللعبة التقليدية بين الإخوان المسلمين والحكومة المصرية. 95
.
بداية الانسحاب البريطاني من العراق هزيمة الغرب تحققت ولا داعي للمكابرة. . . . 98
.
زيارة كونداليزا للمنطقة محاولة أمريكية لإفشال اتفاق مكة. 102
.
علاقة المقاومة بالبنية الاجتماعية. 104
لماذا أيدت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني اتفاق مكة؟!. 116
لماذا يعتبر الغرب الهزيمة في أفغانستان أخطر من الهزيمة في العراق. 119
. . . . .
هزيمتان للغرب وبداية العالمية الإسلامية الثانية. 123
.
هل يصمد اتفاق مكة أمام المؤامرات الدولية والإقليمية والمحلية؟!. 126
.
مجلس الأمن.. ترويض السودان بدلاً من مواجهته. 129
التكفير الكنسي في مصر هل يتحول إلى ظاهرة. 133
.
الشريعة الإسلامية شكل من أشكال الاستقلال. 139
الكنيسة المصرية والموقف من مرجعية الدستور للشريعة. 141
. .
المالكي:.. إعادة تأسيس حالة الاحتلال... هل تجدي؟!.. 147
المقاومة الصومالية.. تصبح رقماً هاماً في الصراع الإسلامي الأمريكي. 152
.
الفرق بين العراق وفيتنام. 154
تقرير هيئة راند.. ما العمل؟!. 158
مبادرة أولمرت للاجتماع بالزعماء العرب ... تطبيع بدون مقابل. 161
.
هل بدأ العد التنازلي لهدم المسجد الأقصى وإقامة هيكل سليمان المزعوم. 163
.
الفهرس. 167

* * * * *